



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### حاصر حصارك... طوق الطوق!

تعيش منطقتنا بأسرها، حالة ترقب لاحتلال حرب أمريكية-إسرائيلية جديدة ضد إيران، لأن حربا كذلك، ستؤثر بالضرورة، على كل دول وشعوب المنطقة، أيا تكن نتائجها.

مؤشرات الأيام الأخيرة، بما في ذلك المواقف التي عبرت عنها دول الخليج العربي، والسعودية خاصة، إضافة لمواقف مصر وتركيا وباكستان، والحديث المتصاعد عن «مفاوضات إيجابية»، تدل على أن احتمال الحرب بات أقل حضوراً وأكثر تعقيداً، مع عدم نفي احتمال وقوعها. ما يحتاج إلى تفكير ومحاولة فهم، ليست المؤشرات الأنية لبورصة الحرب، بين ارتفاع وانخفاض، وإنما التحولات الجارية في الإقليم ككل، وعلاقتها بالتحولات الدولية الكبرى.

إن الاتجاه الواضح بما يخص التوازنات الدولية، هو أن الولايات المتحدة ومعها الغرب ككل، تعيش حالة تراجع مستمرة ومتصاعدة «وليست قضية إبيستين في هذا السياق إلا أحد مؤشرات التفسخ والانقسام الداخلي». حالة التراجع هذه، بدأت تجد ترجماتها في التوضعات الإقليمية الجديدة، ليس اليوم، وإنما ابتداءً من 5 إلى 10 سنوات مضت، بشكل أوضح فأوضح؛ ابتداءً من التسوية السعودية الإيرانية بوساطة صينية، ومروراً بجملة المصالحات بين دول الخليج العربي ومصر من جهة، وتركيا من جهة ثانية، ووصولاً إلى ارتفاع مستوى التنسيق على كل الصعيد بين ما بات يمكن تسميته بـ«التحالف الخماسي» الذي يضم كلاً من «السعودية، مصر، تركيا، إيران، باكستان»، وفي الخلفية هناك الصين وروسيا.

السلوك العملي لهذا التحالف بدأ بالتعبير عن نفسه على الأرض بشكل ملموس؛ من اليمن إلى السودان إلى الصومال، وحتى إلى سورية نفسها، والاتجاه العام المشترك هو العمل ضد التخريب «الإسرائيلي»-الأمريكي، الذي يستهدف الدول الإقليمية الكبرى الخمس التي تشكل التحالف...

التهديد المشترك هو ما يدفع هذه الدول للتقارب بشكل أكبر وأسرع، وخاصة تهديد المركز الصهيوني العالمي، باستخدام الأداة «الإسرائيلية»، وبالتوافق مع التيار العملي ضمن النخبة الغربية. بكلام آخر، فإن «مشروع الشرق الأوسط الجديد» هو ما يوحد هذه الدول ضد، لأنها ببساطة ووضوح، مستهدفة كلها بهذا المشروع؛ مستهدفة بالتفتيت والتقسيم والتفجير الداخلي، وباستخدام الفواعل القومية والدينية والطائفية. لطالما تمت تسمية الدول المتاخمة لفلسطين المحتلة، بـ«دول الطوق»، والحق أن هذه الدول شهدت خلال أكثر من نصف قرن، عملية تخريب وتدمير ممنهج أنهكتها وأوصلتها إلى حافة الانهيار الشامل، بما في ذلك كيانات جغرافية سياسية موحدة، وبفعل الأمريكي والصهيوني، وبالتعاون مع أنظمة فاسدة وقمعية حكمتها. النظر إلى ما نسميه دول التحالف الخماسي على الخارطة، يوضح أن هناك طوقاً حول دول الطوق، يتشكل ويتطور بشكل ملموس، محققاً الاستشراف الشعري في «حاصر حصارك» فالمنظومة الإقليمية الجديدة، تجمعها مهمتان جوديتان واضحتان:

أولاً: إعادة التوضيع دولياً بعيداً عن الغرب المتراجع، وأقرب إلى الدول الكبرى الصاعدة.

ثانياً: تقطيع أذرع «إسرائيل» في المنطقة، لقطع الطريق على تفجير بلدان الإقليم من الداخل، وعبر حل المسائل العالقة المختلفة في إطار حلول سياسية توافقية تبنى على الأخوة والتعاون بين شعوب المنطقة ودولها.

في سورية، فإن علينا أن نفهم هذه التحولات جيداً، وأن نفهم في القلب منها أن مستقبلنا موحداً ومستقراً ومزدهراً لسورية، يمر عبر طريق واحد لا بديل له:

أولاً: حماية الاستقلال الوطني وضمان السيادة، وعدم الركون للأمريكي وأكاذيبه بحال من الأحوال، وعدم الثقة به أياً تكن التصريحات التي يطلقها.

ثانياً: الاستفادة من التحالفات الدولية والإقليمية الجديدة، وتوظيفها بما يخدم البلاد ووحدتها ووحدة شعبها.

ثالثاً: نزع فتائل التقسيم والتفجير عبر الركون إلى الحلول السياسية الشاملة المبنية على التوافق بين السوريين، كل السوريين، بعيداً عن منطق الغلبة والاستقواء العسكري، وعبر مؤتمر وطني عام شامل وكامل الصلاحيات.

رابعاً: التحول الجذري في طريقة إدارة الاقتصاد في البلاد، بعيداً عن صفات صنوق النقد والبنك الدوليين، أي بعيداً عن الطريقة التي كان يدير بها بشار الأسد البلاد، وباتجاه سياسة مختلفة جذرياً تصب في مصلحة 90% من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر...

## غابرة استيراد أم دولة إنتاج؟

## الصناعيون يطرقون أبواب الحكومة

[14]

### شؤون عربية ودولية



إبيستين... قضية جنائية أم أداة تحكم وابتزاز سياسي!

19

### شؤون محلية



قراءة أولية في مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية

08

### ملف «سورية 2026»



لماذا نكذب «وحدة - حرية» ونصدق «اشتراكية»؟

06

### شؤون عمالية



المهمات الملحة أمام الطبقة العاملة

02

# المهمات الملحة أمام الطبقة العاملة



## بصراحة

محرر الشؤون العمالية

### هل تنجح المؤتمرات النقابية بالحفاظ على الرصيد الأخير؟

ابتداءً من الاثنين، 8 شباط 2026، تنعقد المؤتمرات النقابية بأغلب المحافظات السورية، وتكتسب بهذا التوقيت أهمية بالغة بالنسبة للنقائين والمهتمين والمعنيين بشؤون الطبقة العاملة والعمل النقابي. وجوهر هذا الاهتمام لا ينبع من آمالهم بنتائج كبيرة أو حتى صغيرة، فالقاضي والداني يعلم تماماً أن توقع نتائج محورية ومؤثرة من هذا النوع ضرب من الخيال لا يعكس الواقع الحالي للطبقة العاملة والتنظيم النقابي. فمن أين تأتي تلك الأهمية إذاً؟ لطالما اعتبرت القوى المعنية بالطبقة العاملة أن المؤتمرات النقابية أحد أهم مؤشرات تحديد منسوب القوى الحية داخل المنظمة، والذي على أساسها يتم تحديد حجم ومستوى وتأثير هذه القوى على بقاء التنظيم النقابي حياً وفعالاً لدرجة ما، قادر على استمراره ككيان يحمل عناصر بقائه بداخله. وهذا ما لم يتم اختباره منذ سقوط سلطة النظام البائدة وحتى الآن، كون مؤشرات إعادة تشكيل وترميم هيئات المنظمة من قاعدة الهرم إلى أعلاه لم تف بالغرض لغياب المؤتمرات والانتخابات الفعلية، وبالتالي غياب البرامج والرؤى والتوجهات التي كانت تشهدها سابقاً من خلال مداخلات النقائين أو نقاشاتهم، وإصرارهم على الحفاظ على الحد الأدنى من التمثيل والعمل النقابي. فرغم كل ممارسات الهيمنة والاحتكار للسلطة السابقة على المنظمة، بقيت تلك القلة القليلة من القوى الحية تقاوم وتمانع وتحافظ على الخطاب المعادي للسياسات الاقتصادية الليبرالية بشكل كامل وواضح، ووقفت بوجه الخصخصة والتشريك ورفع الدعم وغيرها من الأدوات الشرسة التي حطمت حلقات الأمان الاجتماعي للطبقة العاملة حلقة إثر أخرى، وكانت أحد أهم عوامل انطلاق الحراك الثوري وتوابعه اللاحقة. وعليه، فإن المؤتمرات النقابية ستوضح بشكل كبير ما بقي في النقابات من خير، خاصة أنها أمام ملفات كبرى وشديدة الخطورة كقضية الأجور المتأخرة وارتفاع البطالة وقرارات الفصل وإنهاء العقود وارتفاع أسعار الحاجات الأساسية للمعيشة من غذاء ومحروقات وكهرباء واتصالات ونقل ودواء، إضافة للجوانب القانونية والحقوقية للطبقة العاملة والقضايا النقابية القديمة والمستجدة، وأهمها وحدة الحركة النقابية ودورها واستقلاليتها واستثماراتها. إن نجاح المؤتمرات النقابية بالتعبير عن مصالح الطبقة العاملة ولو اقتصر على المداخلات ونتائج المؤتمر سيعني فشل محاولات إنهاء دورها. هذه المنظمة التي مضى على ولادتها مئة عام على يد النقائين الأوائل الذين ناضلوا وطنياً وطبقياً وسياسياً ضد الاستعمار المباشر وغير المباشر، وأورثوه لأجيال تؤمن باستمرار النضال حتى تحقيق كرامة الوطن والمواطن وأوسع عدالة اجتماعية.

مع انطلاق مؤتمرات نقابات العمال، وتحت شعار «من أجل وطن وشعب موحد وحر، وتحقيق أعلى نمو اقتصادي وأوسع عدالة اجتماعية، ومن أجل عمل كريم وأجر عادل»، نضع بين أيدي أخواننا العاملات وأخواننا العمال البرنامج العمالي النقابي لحزب الإرادة الشعبية لعام 2026، منطلقين من المصالح الوطنية والسياسية والحقوقية والاقتصادية للطبقة العاملة السورية وتنظيمها النقابي.

#### الجانب الوطني

❖ وحدة سورية أرضاً وشعباً، وسيادة السوريين على كامل وطنهم بما فيه الجولان المحتل، وتعزيز الدور التاريخي للطبقة العاملة والحركة النقابية في تحقيق ذلك.

❖ التصدي لأي خطاب فئوي بأشكاله الدينية والعرقية والطائفية والمناطقية أياً كان مصدره وشكله، والذي لن يخدم في نهاية المطاف سوى الكيان «الإسرائيلي» وحلفائه وداعميه وأمرأه الحرب والفساد، وتفجير الدور التاريخي للطبقة العاملة والحركة النقابية في تحقيق ذلك.

❖ دعم الدعوات الوطنية الداعية لإطلاق مؤتمر وطني شامل يجمع السوريين على طاولة الحوار الوطني الضامن لاستعادة حق السوريين في تقرير مصيرهم، مستفيدين من القرارين الدوليين 2254 - 2799 المتفق عليهما دولياً وإقليمياً.

❖ مساهمة الطبقة العاملة والحركة النقابية بتحقيق العدالة الانتقالية المنشودة، والوقوف في وجه الإرهاب الذي ما زال تهديده قائماً عبر أدواته الإجرامية وعلى رأسها داعش، وعودة المهجرين والنازحين القسريين إلى بيوتهم وأعمالهم وحماية حقوقهم كافة.

❖ مطالبة السلطات المضي بمشروع اجتثاث الفساد القديم منه والجديد، وضمان عدم استعادة أنفاسه من خلال توسيع الحريات السياسية والإعلامية وترسيخ قيم الديمقراطية الحقيقية.

#### الجانب الديمقراطي والنقابي

❖ الإصرار والنضال من أجل الوصول لأعلى مستوى من الحريات السياسية والنقابية والمدنية، والوقوف في وجه

الإقصاء والهيمنة التي تصدر حق المواطنة لجميع السوريين.

❖ العمل على رفع مستوى حضور الطبقة العاملة والتنظيم النقابي والقوى العمالية في إقرار دستور دائم للبلاد يضمن حقوق الطبقة العاملة في العمل الكريم والأجر العادل والدعم الاجتماعي والمعيشي المباشر وغير المباشر، وحق الإضراب.

❖ رفض كل أشكال الوصاية والهيمنة على الحركة النقابية وتنظيمها النقابي، واستعادة النهج الديمقراطي للمنظمة النقابية كي تستطيع تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم الحقيقية، والحفاظ على وحدة التنظيم النقابي واستقلالية قراره المنصوص عنها دستورياً وقانونياً.

#### الجانب الاقتصادي والمعيشي

❖ استمرار التصدي للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجارية بكل أشكالها، والدفاع عن دور الدولة الأساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

❖ الوقوف في وجه خصخصة القطاع العام وتعرية الذرائع المستخدمة، واستبدال ذلك بدعمه وتطويره وإعطائه الدور الريادي في بناء اقتصاد وطني قوي وقادر، ودعم الاقتصاد الإنتاجي في القطاع الخاص وتطويره مع ضمان حقوق العمال بشكل كامل ومستدام.

❖ تعزيز كل الأدوات المشروعة من أجل تراجع الحكومة عن كل قرارات إنهاء الدعم الحكومي التي أدت لزيادة التضخم وارتفاع أسعار السلع كافة، ومنها الخبز والمحروقات، وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية من كهرباء ومواصلات عامة واتصالات، في ظل استمرار ارتفاع نسب الفقر والتهمةيش والمحرومين من الأمن

الغذائي والصحي.

❖ النضال من أجل الوصول لقانون ضريبي عادل يعفي الطبقة العاملة من أي ضريبة دخل أو غيرها.

❖ استمرار المطالبة بربط الأجور بالأسعار ورفع الحد الأدنى للأجر بحيث يكون معادلاً لكلفة الاحتياجات الأساسية للعائلة الواحدة.

#### الجانب التشريعي والعمل

❖ استخدام كل الوسائل المشروعة حتى تقوم الحكومة بإلغاء كل قرارات الفصل وإنهاء العقود التي طالت مئات آلاف العمال، وإعادة تمثيلهم مع ضمان جميع حقوقهم المالية والتأمينية سواء ما قبل سقوط سلطة النظام السابق أو بعدها، واللجوء للجان مختصة مشكلة من الجهات العامة المعنية وجهات قضائية مختصة والعمال، مهمة اللجنة دراسة وتقييم وضع الموظفين في القطاع العام لإعادة الهيكلة دون إيقاف أحد عن العمل إلا بحكم قضائي عادل.

❖ المطالبة بتشكيل لجان مختصة يكون للطبقة العاملة والتنظيم النقابي حق تمثيل وازن بها يضمن لها «فيتو» لدراسة ومراجعة كل القوانين المتعلقة بالعمال، من مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد والقانون رقم 17 وقانون التنظيم النقابي والتأمينات الاجتماعية.

❖ المطالبة بتفعيل المحاكم المدنية والعمالية لتمكين العمال من تحصيل حقوقهم وتقديم شكاوهم أمام القضاء.

❖ الإصرار على مبدأ الشفافية والرقابة المستمرة بكل ما يتعلق بالاستثمارات الخاصة بالمنظمة على مساحة البلاد، ودعم الصناديق الخاصة بالأخوة العمال.

# العمال يدفعون ثمن عقلية «البرنيس» وانتشار المحسوبيات



تزداد صعوبة إحصاء وحصر عدد موظفي القطاع العام الذين جرت بحفهم إجراءات الفصل أو إنهاء العقود على مستوى البلاد، فلا يكاد يمر أسبوع حتى تخرج علينا قوائم اسمية جديدة بذلك، وبأغلب القطاعات والوزارات والمديريات، وآخرها قرارات إنهاء عقود منات عمال الكهرباء في أكثر من محافظة ومدينة. في حين ندرت تلك القرارات المعاكسة الاستثنائية كالموافقة على تجديد عقود عشرة موظفين هنا أو هناك، والتي غالباً ما يصاحبها حملة ترويج إعلامية وكأنها إنجاز جبار أو مكرمة عظيمة، لا جزءاً من حق مسلوب أو مهمل. وبالبحث عن القاسم المشترك بين كل تلك القرارات المجففة والارتجالية، يمكن رصد عقلية «البرنيس» التي تدار بها معظم الجهات الحكومية المنتجة والخدمية، بدلاً من عقلية الإدارة المسؤولة للموارد على مختلف أنواعها والبشرية ضمناً. أضف على ذلك ارتفاع مستوى ظاهرة المحسوبيات والواسطة.

## ■ هاشم يعقوبي

بدأت تزداد ظاهرة إحداد شواغر وظيفية بشكل متعمد من خلال إنهاء عقود الموظفين الأساسيين الذين ناضلوا سنوات طويلة ليتم تثبيتهم، وهناك من تجاوزت مدة خدمته 12 سنة. ويجري هذا الإنهاء تحت ذرائع وتبريرات غير مفهومة ومعايير لا تتجاوز مقولة «حفاظاً على المصلحة العامة» أو لعدم الحاجة، وتبقى تحت عنوان الذريعة؛ لأن ما يجري لاحقاً توظيف جديد بحجة الحاجة لملء الشواغر. أي إن من أهدت الشاغر وجعله مبرراً لإنهاء عمل موظف هو نفسه من يعود ويملاً الشاغر الوظيفي بموظف موصى به من جهة أو شخص ذي نفوذ ما. وهذا ما جعل العمال المتضررين يعترضون ويرفعوا أصواتهم للمطالبة بإيقاف هذه الإجراءات بحفهم ومحاسبة الجهات القائمة عليها، كونهم اعتبروا ما يحصل يصب في خانة الفساد الإداري الذي تدعي تلك الجهات نفسها بأنها تحاربه، وهو بمثابة شعار لعملها وقراراتها.

## الطبقة العاملة

لذلك، فإن تأتي متأخراً خبز من أكل تأتي أبداً. فلاي دولة دور مناط بها ومسؤولية عليا لا يجوز لأي سبب كان التخلي عنها أو إهمالها أو الاكتفاء بمراقبة أحداثها وتغييراتها ونتائجها. فالنأي بالنفس وغياب الدور يفتح الاحتمالات على عواقب لا يمكن حصرها أو معالجتها لاحقاً. لذلك يجب وضع هذا الملف ضمن الملفات الكبرى والمهام الوطنية الماثلة أمام السلطة بقرارها وأمام الحكومة لوزاراتها ومؤسساتها وإجراءاتها، وأن تكون العدالة هدفاً لا يعلوه هدف وضرورة لا تغلوه ضرورة.

ومشفى أمراض القلب، والقائمة تطول.

**ما زالت الفرصة قائمة**

لا يمكن فهم إهمال أصحاب القرار السياسي لهذا الملف لحد الآن رغم مرور كل تلك المدة وتطور نتائجه الكارثية على مؤسسات القطاع العام والعمال معاً، ورغم وضوح انعكاساته السلبية على الوحدة المجتمعية من جهة وعلى الوضع المعيشي القاهر الذي ازداد سوءاً على جميع المتضررين منه من جهة أخرى. وإن كان لا بد للمسؤولين من إبراز عقلية الدولة، فهذا هو الوقت المناسب

بأشكالها وأصنافها الكثيرة. ومن المخيف فعلاً أن تصيب تلك التفسيرات التي توصلت إليها مجموعات كبيرة من الموظفين والعمال المتضررين، الذين لا يخفون ذلك بل يصرحون به جهاراً نهاراً على مواقع التواصل الاجتماعي والصفحات العمالية ومجموعات التواصل بينهم، في ظل صمت مطلق من الجهات الحكومية على تلك الاعتراضات. وإن خرجت عن صمتها وصرحت أو علقت عليها، فتكتفي بالخطاب نفسه الذي تناقشه بسلوها وإجراءاتها، وخير مثال على ذلك قضية موظفي الجمارك والمنافذ البحرية والبرية وموظفي الاتصالات

**تأخر الحلول يعزز الفئوية ويهدد الوحدة المجتمعية**

مرت أكثر من سنة على بدء سلسلة القرارات الحكومية التي وضعت مئات آلاف الموظفين خارج أعمالهم، وحتى اليوم لم يستطع أحد أن يحدد من المسؤول عن ذلك بشكل مؤكد وما الهدف منه وحقيقة مصلحة القطاع العام بذلك، مما ترك المجال واسعاً للتفسيرات والتحليلات؛ جزء منها يصب في مجرى ومسار خطير ما زال السوريون يسعون لإيجاد مخرج آمن منه، لأنه يهدد الوحدة الوطنية والمجتمعية ومفهوم المواطنة والعدالة ويعزز الفئوية



### الجزائر: إضراب مفتوح لعمال وأساتذة معهد «أحمد الهادي»

دخلت أعمال وأساتذة معهد التعليم المهني بأحمد الهادي بمنطقة سطيف، المنضوين تحت لواء نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في إضراب مفتوح عن العمل منذ يوم الثلاثاء 3 شباط الجاري، احتجاجاً على الأوضاع المتأزمة بالمعهد وتعبيراً عن رفضهم للممارسات التعسفية التي يتعرضون لها، وضماناً لحقوقهم المشروعة، بالإضافة إلى المشاكل المترامية المتمثلة في تدهور الظروف المهنية داخل المعهد، والتجاوزات الإدارية والتسرف في استعمال السلطة، والمساس بكرامة العمال والأساتذة، وعدم احترام المهام والمناصب، وغياب الحوار الجاد وعدم تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها، وفق ما جاء في بيان الإضراب بالاضراب. وأضاف البيان إن دخول العمال والأساتذة في إضراب جاء بعد استنفاد جميع السبل القانونية والإدارية وعدم الاستجابة لمطالبهم التي يرونها مشروعة.



### المملكة المتحدة: عمال شركة DHL يصوتون للإضراب

أعلنت نقابة «يوناييت»، يوم 5 شباط الجاري عن إجراء اقتراع لنحو 300 عامل من عمال الخدمات اللوجستية في شركة DHL، العاملين في مصنع JLR في سوليهول، بشأن الإضراب احتجاجاً على الأجور. ويجري العمال هذا الاقتراع بسبب عدم تقديم شركة DHL عرضاً منصفاً للأجور لعام 2026، والتقاعد في تطبيق الزيادة السنوية في أجور العمال، والتي من المفترض أن تطبق في بداية كل عام. سيبدأ الاقتراع في 18 شباط. وقالت الأمينة العامة للنقابة «يوناييت»: «شركة DHL مريحة للغاية، لذا لا يوجد أي عذر لعدم تقديمها عرضاً عادلاً. ويحظى هؤلاء العمال بدعم كامل من النقابة في مطالبهم شركة DHL بتقديم عرض مقبول». «يوناييت» هي أكبر نقابة عمالية في بريطانيا وأيرلندا، وتضم أعضاء يعملون في جميع قطاعات الاقتصاد.



### الولايات المتحدة: عمال مصنع لمعالجة اللحوم يصوتون للإضراب

صوت يوم 5 شباط الجاري عمال مصنع معالجة اللحوم في غريلي على القيام بإضراب إذا لم تعد الإدارة إلى طاولة المفاوضات. ووفقاً لقادة النقابات فإن الإضراب في المنشأة سيكون غير مسبوق. التهديد بالإضراب ضد أحد أكبر منشآت اللحوم هو جزء من عمل النقابة التي تكافح فيه. وتكرر المفاوضات كل بضع سنوات. قالت رئيسة اتحاد عمال الأغذية والتجارة المحلي: «أعتقد أنهم أصحاب عمل سيئون للغاية، فهم لا يعاملون العمال بشكل جيد، ويتهكون قانون العمل من خلال ترهيب العمال». وقد قدمت النقابة عدة تهم تتعلق بممارسات العمل غير العادلة ضد الشركة، وقالت: «لم يتركوا لنا خياراً سوى الإضراب». وتطالب النقابة بزيادات للأجور تتوافق مع التضخم وزيادة تكاليف المعيشة. الشركة متعددة الجنسيات مقرها البرازيل، ومركزها الأمريكي بغيرلي، وتعد من أكبر المنشآت في البلاد.



### بوسطن: العاملون في «مركز بوسطن الطبي الجنوبي» يصوتون على الإضراب

أعلنت نقابة الممرضين في ماساتشوستس، في الخامس من شباط الجاري، أن الممرضين ومختلف العاملين الممثلين بها صوتوا لصالح الإضراب لمدة ثلاثة أيام في حال فشل مفاوضات تجديد العقد. وأقر ما يقارب 500 عامل في مركز بوسطن الطبي الجنوبي الإضراب احتجاجاً على خلافات حول العقد. ومن أبرز نقاط الخلاف، بحسب النقابة، الإبقاء على جداول الأجر كما هي لمدة ثلاث سنوات، وتغيير سياسات الإجازات المرضية والسنوية. وهناك خلاف حول حق العمال في برنامج التقاعد الذي تديره النقابة للموظفين. وتقول النقابة إن الإدارة اقترحت إلغاء هذا الخيار للموظفين الذين لم يسجلوا فيه بعد، ولجميع الموظفين الجدد. وقد رفعت النقابة دعوى قضائية ضد المركز لدى المجلس الوطني لعلاقات العمل، متهمه الشركة برفع تكاليف التأمين الصحي للموظفين دون التفاوض بحسب العقد.

# مستوى البطالة قبل عام 2011 ودور السياسات الليبرالية في تفاقمها



هذا طرح تحليلي يضع ظاهرة البطالة في سياقها التاريخي، ويبين أن ما جرى بعد عام 2011 لم يبدأ من فراغ. فقبل اندلاع الأزمة عام 2011 لم تكن البطالة ظاهرة طارئة أو هامشية، بل كانت مشكلة بنيوية أخذت في التوسع، وإن بقيت أقل حدة وظهوراً مما أصبحت عليه لاحقاً. فعلى الرغم من وجود استقرار نسبي في مؤشرات الاقتصاد الكلي آنذاك، فإن سوق العمل كان يعاني من اختلالات عميقة تجلت في عجزه عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد، ولا سيما من فئة الشباب وحملة الشهادات الجامعية.

سوق العمل ومستوى الدخل، حيث شهدت البلاد تفشياً واسعاً للبطالة وتراجعا حادا في الأجور، ما أدى إلى تدهور غير مسبوق في مستوى معيشة السوريين.

وفي السنوات الأولى للأزمة تضررت البنية الإنتاجية بشكل مباشر نتيجة توقف آلاف المنشآت الصناعية والتجارية، خاصة في المناطق الصناعية الكبرى، إضافة لتراجع النشاط الزراعي بسبب النزوح ونقص المحروقات وارتفاع تكاليف الإنتاج. هذا التراجع الحاد في القدرة الإنتاجية أدى إلى فقدان مئات الآلاف من العمال لوظائفهم وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين فئة الشباب والخريجين الجدد.

## بطالة مقنعة وأجور منخفضة

ومع استمرار الأزمة وتوسع رقعتها، لم تعد البطالة مقنعة على العاطلين الجدد، بل امتدت لتشمل العاملين أنفسهم عبر ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة، حيث استمر كثير من العمال في وظائفهم بأجور متدنية لا تكفي لتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية، أو بساعات عمل متقطعة وغير مستقرة في ظل غياب الضمانات الاجتماعية والحماية القانونية الفعلية.

أما الأجور فقد شهدت تراجعا حقيقيا وقاسيا عند قياسها بالقوة الشرائية، فعلى الرغم من صدور عدة زيادات اسمية على الرواتب خلال السنوات الماضية، إلا أن هذه الزيادات لم تواكب الارتفاع المتسارع في مستوى الأسعار، ولا سيما أسعار الغذاء والسكن والطاقة والنقل. ومع الانخفاض الكبير في قيمة الليرة السورية، أصبحت الرواتب الشهرية لغالبية العاملين لا تغطي سوى جزء بسيط من تكاليف المعيشة، ما دفع شرائح واسعة من المجتمع إلى الاعتماد على الديون أو التحويلات الخارجية أو العمل الإضافي غير المنظم.

كما أسهمت الهجرة الواسعة للكفاءات واليد العاملة الماهرة في تعميق الأزمة، حيث فقد سوق العمل السوري جزءاً كبيراً من طاقته البشرية، في حين بقيت فرص العمل محدودة وغير قادرة على استيعاب الداخلين الجدد إلى السوق. وأدى ذلك إلى اختلال واضح بين العرض والطلب على العمل، وإلى زيادة المنافسة على وظائف منخفضة الأجر، ما منح أصحاب العمل قدرة أكبر على فرض شروط عمل مجحفة.

ولم تكن تداعيات البطالة وانخفاض الأجور اقتصادية فحسب، بل امتدت إلى آثار اجتماعية خطيرة تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر واتساع الفجوة الطبقة وتراجع التعليم وانتشار عمالة الأطفال، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية والنفسية التي أصابت الأسر السورية وأضعفت القدرة على التخطيط للمستقبل.

## دور السياسات الاقتصادية الليبرالية في تعميق البطالة

وخلال العقد الذي سبق الأزمة، تبنت الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية ذات الطابع الليبرالي، تمثلت في تقليص دور القطاع العام وتحرير الأسواق تدريجياً، وفتح المجال أمام القطاع الخاص والاستثمار تحت شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي»، غير أن التطبيق العملي لهذه السياسات جاء منقوصاً وغير متوازن، حيث جرى الانتقال نحو الليبرالية الاقتصادية دون بناء شبكة أمان اجتماعي حقيقية، ودون إصلاح مواز في سياسات التشغيل والأجور.

أحد أبرز آثار هذه السياسات تمثل في تراجع دور الدولة كصاحب عمل رئيسي، بعد أن كان القطاع العام يشكل لعقود صمام أمان للتشغيل، خاصة لحملة الشهادات. فقد تقلص التوظيف الحكومي بشكل كبير، في حين لم يكن القطاع الخاص قادراً أو راغباً في تعويض هذا التراجع، بسبب اعتماده على أنشطة خدمية وتجارية منخفضة الكثافة العمالية، أو على عمالة غير مستقرة ومنخفضة الأجر.

كما ساهمت سياسات الخصخصة الجزئية ورفع الدعم عن بعض القطاعات في إضعاف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في الريف والمناطق الطرفية، ما أدى إلى فقدان فرص عمل تقليدية، ودفع أعداداً من العمال إلى الهجرة الداخلية نحو المدن، حيث واجهوا منافسة حادة على فرص عمل محدودة، فارتفعت البطالة المقنعة واستقل القطاع غير المنظم.

في الوقت نفسه، استمر التوسع في التعليم الجامعي دون ربط فعلي بسوق العمل، ما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من حملة الشهادات في اختصاصات لا يقابلها طلب حقيقي. وبدلاً من أن تشكل هذه الطاقات رافعة للتنمية، وجدت نفسها محاصرة بين تقلص التوظيف العام وضعف التشغيل الخاص، ما أسس مبكراً لظاهرة البطالة بين المتعلمين حتى قبل عام 2011.

وبذلك يمكن القول إن السياسات الليبرالية كما طبقت في سوريا قبل الأزمة أسهمت في تفشي البطالة بشكل غير مباشر، لأنها انفتحت إلى التوازن والعدالة الاجتماعية. وعندما انفجرت الأزمة عام 2011 كانت البطالة قائمة أصلاً كجرح مفتوح في الجسد الاقتصادي، فجاءت الحرب والعقوبات والانكماش لتعمقها وتحولها من مشكلة هيكلية قابلة للاحتواء إلى ظاهرة شاملة تهدد الاستقرار الاجتماعي ومستقبل التنمية.

## أزمة البطالة بعد انفجار الأزمة عام 2011

منذ انفجار الأزمة السورية عام 2011 دخل الاقتصاد الوطني في واحدة من أعنف مراحلها التاريخية، انعكست آثارها بشكل مباشر على

الطبقة التي كانت تاريخياً العمود الفقري للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والقوة الأساسية في تحريك الإنتاج وحمل قيم التعليم والعمل والانتماء، تعرضت خلال سنوات الأزمة لاستنزاف تدريجي أفقدها القدرة على الاستمرار والقيام بدورها الطبيعي.

ولا تتوقف آثار هذا الانهيار عند الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع. فضعف الطبقة الوسطى يعني تراجع الاستثمار في التعليم، وانخفاض القدرة على نقل الخبرات والقيم المهنية بين الأجيال، وازدياد الشعور بالإحباط وفقدان الثقة بالمستقبل. كما يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن الاجتماعي، حيث تنتسج الفجوة بين أقلية قادرة على الصمود اقتصادياً وأكثريّة تكافح من أجل تأمين أساسيات الحياة.

إن استمرار البطالة المقنعة يعني عملياً تعطيل الرأسمال البشري، وهو أخطر ما يمكن أن يواجه أي مجتمع يسعى إلى التعافي. فالدول لا تنهض فقط بالإعمار المادي، بل بإحياء الإنسان المنتج وتمكينه من العمل الكريم، وربط عمله وجهده بعائد يضمن له حياة مستقرة. فمن دون معالجة جذرية لهذه الظاهرة، ستبقى محاولات النهوض الاقتصادي جزئية ومؤقتة، لأنها تقوم على أرضية اجتماعية متآكلة.

وعليه، فإن إعادة بناء الطبقة الوسطى تبدأ من الاعتراف بحجم البطالة المقنعة، ووضع سياسة واضحة تعيد الاعتبار للعمل المهني، وتخلق فرصاً حقيقية لأصحاب الشهادات، وتربط الأجور بالقيمة الفعلية للعمل. فإما أن يستعاد دور هذه الطبقة كقوة توازن واستقرار، أو يستمر المجتمع في الانزلاق نحو مزيد من المخاطر على الحاضر والمستقبل معاً.

## البطالة المقنعة لدى أصحاب الشهادات: أزمة كفاءات معطلة

من أخطر أشكال البطالة التي تفشت في سوريا خلال سنوات الأزمة هي البطالة المقنعة، ولا سيما بين أصحاب الشهادات الجامعية كالمحامين والمهندسين، وهي حالة لا يظهر فيها الفرد كعاطل عن العمل بشكل رسمي، لكنه عملياً بلا دخل حقيقي أو بلا ممارسة فعلية لمهنته التي تاهل لها علمياً.

وتكمن خطورة البطالة المقنعة في أنها لا تظهر في الإحصاءات الرسمية، لكنها تؤدي آثاراً عميقة على المدى الطويل، منها تآكل المهارات المهنية بسبب عدم الممارسة، وفقدان الدافع لدى الشباب المتعلم، وتحول الشهادة الجامعية من أداة ارتقاء اجتماعي إلى عبء نفسي واقتصادي. كما تسهم هذه الظاهرة في تعزيز الهجرة؛ إذ يسعى أصحاب الكفاءات إلى البحث عن فرص عمل خارج البلاد، ما يفاقم نزيف العقول ويضعف فرص التعافي مستقبلاً.

إن معالجة البطالة المقنعة بين أصحاب الشهادات لا تقل أهمية عن معالجة البطالة الظاهرة، وتتطلب سياسات واضحة لإعادة ربط التعليم بسوق العمل وتنشيط الاستثمار وتوسيع فرص العمل المهني الحقيقي، إضافة إلى دعم النقابات المهنية وتمكينها من لعب دور فاعل في حماية أعضائها وتنظيم المهنة بما يضمن الحد الأدنى من الدخل والكرامة المهنية.

## البطالة المقنعة وانهيار العمود الفقري للمجتمع

البطالة المقنعة، ولا سيما بين أصحاب الشهادات والكفاءات المهنية، لا تمثل مجرد خلل عابر في سوق العمل، بل تشكل أحد أخطر المؤشرات على الانهيار البيئي الذي أصاب الطبقة الوسطى في سوريا. فهذه

إن إعادة بناء الطبقة الوسطى تبدأ من الاعتراف بحجم البطالة المقنعة ووضع سياسة واضحة تعيد الاعتبار للعمل المهني وتخلق فرصاً حقيقية لأصحاب الشهادات

## احذروا السفهاء!



أثار الهجوم وحملة التحريض الإلكترونية التي ادارتها مجموعة حسابات على وسائل التواصل ضد السوريين الذين تجرأوا على الخروج والاحتجاج على ارتفاع أسعار استهلاك الكهرباء مؤخراً ردود أفعال مختلفة. من بينها تعليق ظريف، وصف هؤلاء بالسفهاء، لأنهم «يعتاشون على الردود والتعليقات ويموتون بالتجاهل. فوقودهم الوحيد هو الانتباه؛ وكل رد أو تعليق يزيدهم حياة، والتجاهل يسحب منهم الأوكسيجين» وانتهى التعليق بدعوة أظرف: «تجاهلوا السفهاء».

### إيمان الأحمد

يلاحظ بوضوح تصاعد في خطاب التجييش والكراهية بين السوريين فقط، بل أيضا تصاعد شدة ووقاحة المفردات المستخدمة هذه المرة، ثمة تهديد اجتماعي مبطن حمله تعرض العديد من هذه الفيديوهات للنساء، واللافت أن المرأة السورية لا تزال تستخدم في هذه الحملات لتوجيه الإهانة! كما حمل تنمرا واضحا على السوريين استخدمت فيها كل اشكال السخرية والتشهير. وما يثير الانتباه أكثر هو ظهور وجوه جديدة في هذه الحملة ومن مناطق مختلفة، قام البعض منهم بثب سمومه من بلدان الاغتراب. ولم يكتف هؤلاء بالمقارنات الاقتصادية المضحكة بين المكان الذي يعيشون فيه، في الغرب، والايام المزرية التي يعيشها الناس في سورية، بل تعرضوا بوقاحة شديدة لأعراض الناس من هناك، واستخدموا خطابا عالي الشدة، مدافعين «بغضب» ومن وراء البحار عن قرارات تمس حياة الناس اليومية في الداخل السوري.

### «طعم الحنق»

ثمة ظاهرة في علم النفس اسمها طعم الحنق أو الغضب، «Rage Bait»، يستخدم فيها الغضب مثل طعم يتم توجيهه في مسار معين ولغايات محددة.

يقوم الأساس النفسي «لظعم الحنق» على عدة أشياء مركبة منها؛ التحيز التأكيدي بتعزيز واستخدام ميل الناس إلى تصديق ما يتوافق مع معتقداتهم المسبقة، أو الاعتقاد أن ما يثير مشاعرنا بقوة يجب أن يكون صحيحا، إضافة إلى تأثير الإطار حيث تحدد طريقة عرض القضية كيفية استقبالها وتقييمها.

يحمل هذا التعليق، إلى جانب ظرافته، دعوة إلى التساؤل والتفكير، لا في التوصيف الدقيق للسفهاء هذا، ولكن فيما وراء حالة تدفق وفيضان السفاهة على وسائل التواصل في أوقات محددة، وهل هي ناتجة فقط عن خواء وفراغ يعانين بعض من يبحث عن الاهتمام واللايكات، أم هناك ما هو أبعد وأعمق من ذلك. ولماذا تختار حملات السفاهة هذه حوادث معينة دون سواها لتنتقل بغزارة هكذا وبوتيرة محددة؟ من يحدد توقيتها وإدارة ظهورها وما يقال فيها؟؟... إلخ. ثمة أسئلة كثيرة تطرح نفسها هنا، بعضها يعرف السوريون إجابته، وبعضه الآخر يحتاج للتفكير وتحليل محتوى هذه الحملات قبل الإجابة.

### «فلول إلى أن تثبت العكس»

تضمنت مقاطع الفيديو والتصريحات المناهضة لاحتجاج الناس ضد ارتفاع أسعار الكهرباء ومطالبهم الأخرى تهديدات وسخرية وتشكيكا بالوطنية، واتهامات جاهزة بالانتماء إلى «فلول النظام السابق». المصطلح الذي أصبح تصنيفا لكل من يعارض سياسات السلطة الجديدة، واستخدم في حملات إعلامية ترافقت في البداية مع بعض الأحداث الأمنية والسياسية والعسكرية واليوم تتابع هذه الحملات التجييش والتحريض الطائفي والمناطقية مترامنة مع نشاط الناس السياسي مجددا في سبيل مطالب اقتصادية محددة! وإذا إراد المرء تتبع سير هذه الحملة لن

حيث تقل القدرة على فهم مشاعر الآخرين المختلفين، وتضييق مساحة الاهتمام الانتقائي فيبحث الدماغ تلقائيا عما يثير غضبه فقط. أما على مستوى العلاقات: فتتأكل مهارات الحوار، ويستبدل النقاش بالهجوم دائما، ويحدث ما يسمى «قطيعة اجتماعية» وذلك بقطع العلاقات مع المختلفين فكريا إضافة إلى تطبيع العدائية واعتبار العداء أسلوب تواصل مقبول، ويؤسس ذلك لتفتيت النسيج الاجتماعي. يحذر علماء النفس من أن الاستمرار في هذا النمط يمكن أن يؤدي إلى تآكل الصحة النفسية المجتمعية، فالخطر الكبير ليس في الغضب نفسه - كعاطفة إنسانية طبيعية - بل في تسليعه وتوجيهه وتحويله إلى أداة للتحكم والتلاعب. يعرف السوريون أكثر من غيرهم قدرة الأساليب التي تستخدم لإخضاعهم. ولذلك يطالبون بحقوقهم، ليس بحق التعبير السلمي فقط عن الرأي والتظاهر من أجل العيش الكريم والكهرباء والتعليم والعمل والأمان... إلخ، وتجرى خطاب الكراهية والتحريض على الطائفية والمناطقية ولجماها بقوانين فعلية تساوي بينهم على أساس المواطنة المتكاملة.

يمكن تفريغ الغضب، أو أي ظاهرة أخرى، من محتواها عاطفيا، باستخدام الوهم، بأشكاله المتنوعة، ومنها الشكل الرقمي. حيث يجري إيهام الغاضب، على المستوى الفردي، أن تفاعله مع «محتوى إعلامي غاضب» يفرغ شحناته العاطفية، بينما هو في الواقع يعززها. ويؤثر ذلك تاليا في بناء الهوية الاجتماعية، فالغضب المشترك غالبا ما يقوي انتماء الفرد للمجموعة، عندما تتوحد أسبابه وطرق معالجته. يجري استخدام طعم الحنق كآلية نفسية يمكن استغلالها لتعزيز «الترجسية الجماعية» من خلال: إحساس المجموعة بأنها مميزة أخلاقيا وفكريا، وتصوير «الأخر» على أنه أقل أخلاقا أو إنسانية، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب العاطفي، فمع كل تفاعل، يزداد الاستثمار العاطفي في الموقف لتنشأ دائرة مغلقة: غضب → تفاعل → مزيد من الغضب.

ومن التأثيرات النفسية السلبية لهذه الدوامة، أنها تتسبب، على المستوى الفردي، بإجهااد عاطفي مزمّن نتيجة التعرض المتكرر للمحتوى الغاضب ورفع مستويات الكورتيزول، وأيضا ما يسمى تآكل التعاطف،

## التسمية والمصطلح.. الحقائق الكاذبة



قامت موسوعة «إنسايكلوبيديا بريتانكا» بإدخال تعديلات على عدد من موادها التعليمية الموجهة إلى الأطفال والناشئة تحت ضغط اللوبي الصهيوني، وحذفت توصيف «فلسطين» من خرائطها.

الوعي العالمي حيال حقوق الشعب الفلسطيني. ومن هنا تأتي أهمية معركة التسميات والمصطلحات السياسية ضمن سياق حرب السردية، خاصة في مواقع تعليمية للأطفال، حيث يجري تشكيل الوعي في سن مبكرة، ولذلك يبذل الكيان جهودا ويستخدم الكذب لتغيير الحقائق في عقول الأجيال القادمة.

كما تروج له الدعاية الصهيونية. في المقابل قوبلت هذه التعديلات بترحيب رسمي في الكيان، حيث احتفت وزارة الخارجية «الإسرائيلية» بما سمته «عودة الحقائق»، في خطاب يعكس الحساسية المفرطة تجاه أي محتوى تعليمي لا يتماشى مع سرديتها. يلاحق الكيان الصهيوني كل ما يتعلق بمعركة الرأي العام وتشكيل

التاريخية، حتى في المواد التعليمية الموجهة إلى الصغار، خاصة باعتراف اختصاصيين ومؤرخين أكدوا أن تسمية فلسطين ليست اختراعا معاصرا، فقد جرى استخدامها عبر قرون طويلة في الأدبيات الجغرافية والسياسية، وأن محاولات نزعها من السياق التعليمي تعكس صراعا على الذاكرة والمعنى، لا على «الدقة العلمية»

ذات دلالة رمزية، وإن لم ترض جماعات الضغط «الإسرائيلية» بالكامل. كما جرى تعديل النصوص الموجهة إلى طلاب المرحلة الثانوية، فاستبدلت التوصيفات الجغرافية الواسعة لفلسطين بصياغة جديدة تُجزئ المنطقة وتذكر «دولة إسرائيل» إلى جانب الضفة الغربية وقطاع غزة، في انسجام واضح مع الرواية السياسية السائدة.

بينما اعتبرت المنظمة البريطانية الموالية «لإسرائيل» أن استخدام مصطلح «فلسطين» في السياقات الحديثة «يعكس سرديات سياسية متطرفة» على حد تعبيرها، ويشكل خطرا حين يُقدّم للأطفال بوصفه حقيقة تاريخية. مما أثار جدلا واسعا فقد اعتبر كثيرون أن ما جرى لا يعدو كونه رضوخا لضغوط سياسية تهدف إلى ضبط السردية

وكانت إحدى حملات الضغط الصهيونية في بريطانيا، وتحديدًا منظمة «محامون بريطانيون من أجل إسرائيل» (UKLFI) قد اعترضت على استخدام تسمية «فلسطين» لوصف المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، معتبرة ذلك «محوًا» لوجود «إسرائيل»، ووجهت المنظمة رسالة احتجاج إلى إدارة الموسوعة، زعمت فيها أن بعض الخرائط والنصوص التعليمية «تنكر وجود (إسرائيل) تاريخيا وجغرافيا».

وقد أزلت الموسوعة خريطة تُظهر المنطقة تحت اسم «فلسطين» بتوصيف واضح بأن فلسطين تمتد بين النهر والبحر. حسب النسخ المؤرشفة من الموقع تعود إلى أيلول 2025 واستبدالها بصورة لأشجار زيتون، في خطوة اعتبرها مراقبون

# لماذا نكذب «وحدة - حرية»



طوال أكثر من خمسين عاماً، ردد التلاميذ السوريون في الاجتماعات الصباحية في مدارسهم: «أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة»، ثم: «أهدافنا: وحدة، حرية، اشتراكية».

## ■ مهند دليقان

ورغم أن الموضوع يبدو نافلاً، ولكنه ليس كذلك في حقيقة الأمر؛ فهو جزء من تحديد الهوية الاقتصادية لسورية الجديدة، ومن السياسات الاقتصادية التي تتم ممارستها في سورية بعد 2024/12/8... وكى نصل إلى نتيجة واضحة بهذا الخصوص، سنقسم ما تبقى من هذه المادة، لأربع فقرات كالتالي:

**أولاً:** هل وطلنت الاشتراكية أرض سورية يوماً؟

**ثانياً:** ما هو النموذج الذي طبقه بشار الأسد ابتداءً من 2005؟

**ثالثاً:** ما هو النموذج الذي يجري تطبيقه الآن؟

**رابعاً:** دريئة وهمية لمتابعة السياسة الاقتصادية نفسها؟

### أولاً: هل وطلنت الاشتراكية أرض سورية يوماً؟

في هذه الفقرة، سنستخدم **مادة نشرت في قاسيون في شهر آذار عام 2011**، أي حين كان الأسد ما يزال في سدة السلطة «ولعل من المفيد توضيح هذا الأمر، لأنه يعني ضمناً أن هذا الرأي كان معلناً وواضحاً، ولم يتغير من حينه».

«يطلق الناس أحكامهم على النموذج الاقتصادي الذي يعيشونه وفقاً لانعكاساته على مظاهر حياتهم الاجتماعية المختلفة، ولا يعيرون اهتماماً كبيراً للشعارات والأسماء التي يندرج تحتها ذلك النموذج، بل يتفنون بشتها سراً وجهاراً، كلما ابتعدت عن مصالحهم وحاولت الاستخفاف بهم. وفي السياق ذاته كان للسوريين الحق الكامل بأن

الآن، وبعد أن سقطت سلطة الأسد، بات الباب مفتوحاً على قراءات نقدية واسعة رسمية وغير رسمية، لكل ما كان في السابق. وفتح باب النقد أمر إيجابي وجيد طالما كان الغرض هو السير إلى الأمام.

الخطاب الرسمي وشبه الرسمي السائد، يقر بأن نظام الأسد كان كاذباً تجاه هدفه الوحدة والحرية، فلا العلاقات العربية التي صاغت سلطة الأسد كانت تصب في الوحدة العربية، ولا حتى في وحدة الشعب السوري نفسه، ولا السياسات الداخلية كانت تصب في حرية الناس، ولا في تحرير الأرض من مستعمرها؛ بل على العكس تماماً، كان الاتجاه العام هو تآزيم العلاقات مع الدول العربية، وتشديد القمع على السوريين، وتقييد حرياتهم، وتأجيل تحرير الأراضي المحتلة إلى ما لا نهاية، مع مواصلة المتاجرة بالقضية الوطنية عبر استخدامها كأداة للتخوين والقمع الداخلي لكل من تسول له نفسه أن يعارض الفساد والنهب والقمع الداخلي.

ورغم هذا الإقرار بأن النظام كان كاذباً في هدفه الوحدة والحرية، إلا أن مفارقة مدهشة تظهر حين يصل الحديث إلى «الاشتراكية»؛ فنرى خطاباً مغايراً تماماً، يفترض أن ما كان قائماً في سورية هو فعلاً «الاشتراكية»، وينسب كل التخلف والفساد الاقتصادي وضعف التنمية والتهميش إلى هذه «الاشتراكية» المفترضة. أي أن علينا أن نصدق أن الأسد كان كاذباً بما يخص الوحدة والحرية، ولكنهما كانا صادقين بما يخص الاشتراكية!

يتنمروا، بل وحتى أن يرفضوا «اشتراكية» مزعومة عاشوها، وما هي في نهاية المطاف إلا قطاع عام منهب، ومستوى معيشة يستمر بالتهور. هكذا خبروا «الاشتراكية» التي قيل لهم في المدارس ووسائل الإعلام: إنهم كانوا يعيشونها.

خبر الشعب السوري مسوخاً من التطبيقات الاشتراكية، في ظل ما سمي اقتصاداً موجهاً.. ولكن في أي اتجاه؟

ما ثبت على الأرض، أنه ذاك الاتجاه الذي سبب انتفاخ برجوازية المكاتب التي تسمى برجوازية بيروقراطية، محولة إياها إلى وحوش منفلتة العقال تسمى قوى السوق الطفيلية، استولت على مراكز القرار تبعاً، ولا بد أنها سرعان ما ستبحث عن معادله السياسي المناسب..

### قطاع «عام»

تحت مسمى القطاع العام، كتبت سطور «الاشتراكية السورية». ولكن هل كان القطاع العام في سورية قطاعاً عاماً؟

من المعروف أن للقطاع العام ثلاثة أركان يكتمل بها توصيفه:

1 - ملكية الشعب لوسائل الإنتاج، والدولة هي من يدير هذه الملكية..

2 - توزيع الثروة المنتجة لصالح المجتمع بطريقة مباشرة عبر الأجور، وغير مباشرة عبر الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها..

3 - رقابة المجتمع على القطاع العام، اعتباراً من الإنتاج وتطويرة حتى توزيع ثروته. في سورية، تم التخلي عن البندين الثاني والثالث تدريجياً لمصلحة الإدارات الفاسدة في القطاع العام وقوى الظل المترتبة خلفها، الذين اغتنوا بسرعة البرق، تاركين فئات المكاسب للناس، وتولوا هم أنفسهم مهام الرقابة والتفتيش في مسرحية تطال غالباً بعض العمال هنا وهناك، وتبقي المفاصل الأساسية محمية بحكم موقعها السياسي، وتالياً، أصبح البند الأول، بند ملكية الشعب لوسائل الإنتاج، مجرد مادة دستورية شكلية تضاف إلى سجل

الخروقات الدستورية الأخرى. كل ذلك فرغ «القطاع العام» من محتواه، وحوله إلى قطاع دولة رأسمالي كبير في حياة البلاد، يمارس النهب المقوّن، إلى أن جاء وقت ضاقت به جدران الاشتراكية المزعومة على ثروات من أخرى، وصاروا هم أنفسهم يطالبون بترك القطاع العام يموت، مستعجلين دفنه في محاولة لتدبيص أموالهم، عبر خصخصة القطاعات المنهوبة، دون حساب للمسؤولين عن تخسیرها، متهمين السياسات الاجتماعية السابقة - على تواضعها - بتأخير عجلة النمو والتسبب في العجز الاقتصادي، كل ذلك التشويه الذي طال المفهوم جعل الناس يحجمون عن الدفاع عن «القطاع العام» كناطق رسمي باسم الاشتراكية، كما جردهم من إمكانية طرح الاشتراكية كبديل للنموذج الاقتصادي الليبرالي السابق...

تفرض الوقائع اليوم على الشعوب أسئلة عديدة، وتجعلها مضطرة لأن تصيغ بدائلها الاقتصادية، وأوجزت الشعوب حين قالت: عدالة اجتماعية. تلك العدالة هي الاشتراكية الحقيقية، التي يتمثل قانونها الأساسي في الإشباع الأعلى للحاجات المادية والثقافية المتنامية لكامل المجتمع.

الاشتراكية، هي التحكم الواعي بالعمليات الاقتصادية بغية تحسين أوضاع الناس الاجتماعية؛ عبر سياسات تصب في مصلحتهم، من صحة وتعليم وتأمين فرص عمل... الخ.. يؤمن مواردها قطاع عام، عام في توجيه ثروته للصالح العام، عبر خطط تضعها الدولة لتحقيق أعلى نمو وأعظم عدالة اجتماعية.

اليوم، لن تنفع الشعارات أحداً، وإن نفعت أولئك الذين لم يجربهم الناس بعد، فإنها بالتأكيد لن تنفع النظام الذي جربه الناس طويلاً. لذا فإن على النظام الانتقال بل الانعطاف، نحو سياسات جذرية تصب في مصلحة الأغلبية الساحقة من الشعب السوري، وعلى رأسها وقف المهزلة الليبرالية، ومهزلة الانفتاح والبدلات الرسمية للمؤتمرات الاقتصادية الدولية ومؤسساتها النهابية، والذهاب على الفور نحو سياسات اشتراكية

العدالة الاجتماعية هي الاشتراكية الحقيقية الاشتراكية التي يتمثل قانونها الأساسي في الإشباع الأعلى للحاجات المادية والثقافية المتنامية لكامل المجتمع

# ونصدّق «اشتراكية»؟!!



الخصخصة، التي تسير بسرعة بما في ذلك في القطاعات والمنشآت السيادية، مثل: الكهرباء والموانئ وغيرها. وأخيراً، فإن البنية القانونية التي يجري تطبيقها عملياً، حتى ولو لم تظهر بشكل علني بعد «مثال: قانون الخدمة المدنية»، تصب أيضاً في تقليص حقوق العمال لمصلحة حقوق «المستثمرين» و«رجال الأعمال».

أي، إن ما يجري تطبيقه في المجال الاقتصادي الاجتماعي، هو استكمال وتسريع لما كان يطبقه بشار الأسد ابتداءً من 2005، والراعي لعملية التطبيق هذه هو نفسه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، «مع بشار الأسد عبر التهيب والترغيب ما بعد احتلال العراق 2003»، واليوم بالترغيب والتهيب أيضاً، عبر استخدام عصا العقوبات من جهة، والوعد بالاستثمارات والتسهيلات من جهة ثانية.

## رابعاً: درينة وهمية لمتابعة السياسة الاقتصادية نفسها؟

بالمقارنة بين السياسات الاقتصادية أيام بشار الأسد، وخاصة بعد 2005، وبين السياسات الاقتصادية المطبقة حالياً، يصبح من المفهوم، لماذا يصير البعض على توصيف سياسة بشار الأسد بأنها «اشتراكية»، ليس لأنها كانت اشتراكية، فهي لم تكن كذلك نهائياً، ولكن من أجل تسريع تطبيق سياسات رأسمالية، وفقاً لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، عبر محاولة تقديمها على أنها شيء جديد لم يتم تجريبه سابقاً في سورية.

السياسات الاقتصادية الحالية هي تكرار في الجوهر للسياسات السابقة، وتعميق لها، وهي ليست سياسات جديدة البتة... وإن كانت محاولة تمريرها عبر تقديمها على أنها سياسات جديدة، يمكن أن تصمد بعض الوقت، لكنها لن تصمد طويلاً، لأن الناس تعرف بتجربتها، أن ما يجري تطبيقه لا يصب في صالحها، بل يضعفها ويزيد من بؤسها، لأن الجديد الحقيقي دائماً غير مكر، والجديد المزيف هو القديم متنكراً بلبوس الجديد...

الاجتماعي»، والذي كان واحداً من أساسيات انفجار الأوضاع في سورية عام 2011، لأنه راكم الظلم والقهر والفقر على نطاقات واسعة وسريعة في كل البلاد، مخرباً الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية، والإنتاج بأشكاله المختلفة، بما في ذلك على مستوى الورش الصغيرة والمتوسطة، وألقى بملايين السوريين تحت خط الفقر، وفي جحيم البطالة. وفوق ذلك، فإن هذه السياسات أضعفت جهاز الدولة نفسه، وقصّصت قدرته على التحكم بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، وتالياً، السياسي، وليس لمصلحة الناس، ولكن لمصلحة رؤوس الأموال الخاصة الداخلية والخارجية، ودائماً على حساب الأثرية الساحقة من السوريين.

وبكلمة، فإنه في الوقت الذي كان فيه شعار «الاشتراكية» مرفوعاً في سورية، فإن ما تم تطبيقه هو الرأسمالية بأسوأ أشكالها، رأسمالية دولة تابعة، يكون هدف الاقتصاد فيها هو إضعاف الدولة والمجتمع ونهبها لمصلحة قلة فاسدة داخليا، ولمصلحة دول وقوى خارجية، ودائماً ضمن الرعاية الغربية، ورعاية صندوق النقد والبنك الدوليين.

## ثانياً: ما هو النموذج الذي يجري تطبيقه الآن؟

رغم أن السلطات الجديدة في سورية لا تعتمد شعاراً اقتصادياً محدداً «رغم أنها تحدثت في البدايات عن الاقتصاد الحر، ولكن المصطلح تم سحبه من التداول إلى حد بعيد»، إلا أن هناك نموذجاً واضحاً تظهره الممارسة الملموسة، يستطلع القارئ السوري استنتاجه من معايشته للواقع: النموذج هو حرفياً البنود الأربعة أعلاه، أي ما يسمى «برنامج التعديل الهيكلي»، فتخفيض الإنفاق الاجتماعي جارٍ على قدم وساق، رفع سعر الخبز، المواصلات، الكهرباء، الاتصالات، وفوق ذلك تقليص الدعم للزراعة والصناعة وإنهاؤه تقريباً. وتحرير الأسواق أيضاً جارٍ على قدم وساق، عبر فتح السوق للبضائع المستوردة، بغض النظر عن حماية المنتج المحلي. وكذا الأمر عمليات

للإحصاء التابع لرئاسة الوزراء. والأرقام الحقيقية هي أكبر من ذلك.

تحرير الأسواق أي إزالة القيود على التجارة والاستثمار، والسماح للشركات الأجنبية بدخول السوق المحلية، وفقاً للشروط التي تناسبها، وهي الأمور التي أضعفت الإنتاج المحلي، وعرضته لمنافسة محقة من البضائع الأجنبية «مثال: الموبيليا، وصناعات الألبسة الجاهزة كاف لتوضيح الصورة».

## خصخصة الشركات العامة

لم يتح لسلطة الأسد أن تستكمل عملية خصخصة الشركات العامة، ولكنها قطعت شوطاً طويلاً ضمن العملية، عبر تخسير الشركات العامة، ودفعها نحو الإفلاس عبر «الحسابات الدفترية» والفساد وغيرها من الطرق، وعبر إنشاء شركات خاصة موازية للمحاسبين والواجهات التي عملت عند أصحاب السلطة أنفسهم. ربما بين الأمثلة البارزة على عملية الخصخصة هذه، هو: تحويل شركات سيريتل وإم تي إن، إلى شركات خاصة عام 2014، بعد أن كانت عقود T.O.B الخاصة بها قد انتهت، أي بعد أن أصبح تملك الدولة لها بشكل كامل حقاً قانونياً... تم الالتفاف على هذا الحق، وسلبت الملكية من جهاز الدولة لمصلحة شخصيات مرتبطة بالسلطة، أشهرها هو رامي مخلوف.

## تكيف الواقع القانوني بما يخدم «الاستثمار الخاص»

الترجمة المباشرة لهذه المسألة كانت قانون العمل رقم 17، وغيره من القوانين، التي سمحت لرأس المال بانتهاك حقوق العمال السوريين، وسهل على رأس المال فصل العمال وحرمانهم من حقوقهم، إضافة إلى جملة من الإجراءات المالية الخاصة بالبنوك الخاصة، على حساب البنوك الحكومية. البنود الأربعة أعلاه، هي بالضبط ما تم تطبيقه في سورية تحت مسمى «اقتصاد السوق

حقيقية، فالشعب السوري، وإن لم يقلها بعد، فما يريده وما يتطلع إليه هو حياة كريمة ووطن كريم.. وتلك هي الاشتراكية!» - انتهت المادة المقتبسة.

وإذا؟ فالاشتراكية لم تطأ أرض سورية في يوم من الأيام. والنظام السوري كان كاذباً بما يخص الاشتراكية، تماماً كما كان كاذباً بما يخص الوحدة والحرية... ما يعني أن أولئك الذين يصفون ما كان في سورية بأنه «اشتراكية»، هم إما لا يعرفون ما كان في سورية، أو لا يعرفون ما هي الاشتراكية، أو يعرفون ولهم مآرب أخرى، كما سنوضح لاحقاً...

## ثانياً: ما هو النموذج الذي طبقه بشار الأسد ابتداءً من 2005؟

مع أن الاشتراكية كما أسلفنا، لم تطأ أرض سورية يوماً، إلا أنها بقيت ضمن الشعارات الرسمية للسلطة، ولكن ليس دائماً... فابتداءً من العام 2005، وعبر «المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي»، تمت إعادة تعريف الاشتراكية، لتصبح «اقتصاد السوق الاجتماعي»، أي لتصبح «رأسمالية»، ولكن ليست أي رأسمالية، بل رأسمالية من طراز محدد: رأسمالية دولة تابعة اقتصادياً بعيداً عن الشعارات، فإن ما تم تطبيقه على الأرض، هو وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين؛ أي «برنامج التعديل الهيكلي program adjustment structural».

البنود الأربعة الرئيسية في هذا البرنامج هي التالية:

## تخفيض الإنفاق الحكومي.

ويتم ذلك عبر تقليص الدعم الاجتماعي وصولاً إلى إنهائه، بما في ذلك تقليص دعم السلع الأساسية، وتقليص دعم الزراعة والصناعة، وتقليص دعم التعليم والصحة. والزريعة هي «رفع الكفاءة الاقتصادية».

اختبر السوريون «رفع الكفاءة» هذا عبر ارتفاع نسبة الفقر من 30% عام 2005 إلى 44% نهاية عام 2009، وفقاً للمكتب المركزي

في الوقت الذي كان فيه شعار «الاشتراكية» مرفوعاً في سورية فإن ما تم تطبيقه هو الرأسمالية بأسوأ أشكالها رأسمالية دولة تابعة

# قراءة أولية في مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية



تعد مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية محاولة تشريعية طموحة لمعالجة أحد أكثر الملفات تعقيداً في التاريخ السوري الحديث: إرث الانتهاكات الجسيمة الممتدة منذ عام 1970 وحتى نهاية عام 2024. فالمشروع لا يكتفي بوضع إطار للمحاسبة الجنائية، بل يسعى إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس الحقيقة، والإنصاف، وعدم التكرار.

غير أن الطموح التشريعي، مهما كان مشروعاً، لا يعفي النص من النقد. فالعدالة الانتقالية، بطبيعتها، سيف ذو حدين: يمكن أن تكون أداة للإنصاف والمصالحة، كما يمكن - إذا أسئ - تصميمها أو تطبيقها - أن تتحول إلى أداة إقصاء أو انتقائية سياسية. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه القراءة لتسليط الضوء على بعض النواقص البنيوية، والمخاطر العملية، والمواد الملتبسة في مسودة المشروع.

## الجهات المتدخلة في الحرب خارج إطار النظام البائد

تحسب للمسودة إقرارها الصريح بأن الانتهاكات لم تقتصر على النظام البائد، بل شملت جميع الأطراف التي شاركت في النزاع المسلح بعد عام 2011. غير أن هذا الإقرار يبقى، إلى حد بعيد، إقراراً نظرياً. فالقانون لا يضع آليات واضحة للتعامل مع: سلطات الأمر الواقع، الفصائل المسلحة التي لم تهزم أو تدمج، المقاتلين الأجانب، القوى الإقليمية والدولية المتدخلة، وغياب أدوات إلزام أو تعاون قضائي دولي، يبقى خطر العدالة الانتقائية قائماً، بحيث تظل المسألة من فقدها الحماية السياسية أو العسكرية فقط.

## فحص السجلات والإقصاء المقنع

تنص المادة المتعلقة بفحص السجلات على عزل كل من يثبت تورطه أو تبريره أو إنكاره للانتهاكات من شغل وظائف عامة وخاصة واسعة النطاق. ورغم أهمية تفكيك منظومات الانتهاك، فإن الصياغة الحالية تفتح الباب أمام إقصاء إداري واسع قد يستند إلى تقارير غير قضائية. الخطر هنا مزدوج: خلق مظالم جديدة باسم العدالة. دفع فئات اجتماعية كاملة إلى الشعور بالاستهداف، ما يهدد السلم الأهلي بدل تعزيزه.

## تجريم إنكار الجرائم بين حماية الذاكرة وخطر تقييد التعبير

تعد المادة التي تجرم إنكار جرائم النظام البائد من أكثر المواد التباساً في مسودة المشروع. فبينما يهدف النص إلى مكافحة الخطاب التحريضي وتبرير الجرائم الجسيمة، فإن الصياغة الغضاضة لا تميز بوضوح بين الإنكار الدعائي المقصود وبين النقاش الأكاديمي أو البحث التاريخي أو النقد القانوني للأحكام. وفي غياب هذا التمييز، يبرز خطر حقيقي يتمثل في استخدام هذه المادة لتقييد حرية التعبير أو فرض سردية رسمية مغلقة، وهو ما يتعارض مع فلسفة العدالة الانتقالية القائمة على كشف الحقيقة عبر التعددية والشفافية، لا عبر التجريم الواسع.

## العقوبات المالية والتجريم بالذهب - حين تلتبس العدالة بالجباية

تثير مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية إشكالية عميقة في مقاربتها للعقوبات المالية، ولا سيما اعتمادها على الغرامات المرتفعة المقترحة بالذهب. ورغم أن هذا الخيار قد يبرر تقنياً بالرغبة في حماية القيمة الردعية للعقوبة في ظل التضخم، إلا أنه، في السياق السوري الراهن، يبعث برسالة مقلقة توحي بأن الجباية قد تشكل إحدى الغايات الضمنية للتشريع.

غير أن الطموح التشريعي، مهما كان مشروعاً، لا يعفي النص من النقد. فالعدالة الانتقالية، بطبيعتها، سيف ذو حدين: يمكن أن تكون أداة للإنصاف والمصالحة، كما يمكن - إذا أسئ - تصميمها أو تطبيقها - أن تتحول إلى أداة إقصاء أو انتقائية سياسية. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه القراءة لتسليط الضوء على بعض النواقص البنيوية، والمخاطر العملية، والمواد الملتبسة في مسودة المشروع.

## الطموح مقابل القابلية للتنفيذ

أبرز ما يلفت في المسودة هو اتساع نطاقها الزمني والموضوعي. فالقانون يغطي أكثر من خمسة عقود من الانتهاكات، ويشمل منظومة متكاملة من الآليات القضائية وغير القضائية، والإصلاح المؤسسي، وجبر الضرر، وحفظ الذاكرة. هذا الاتساع، وإن كان مفهوماً من زاوية أخلاقية، يطرح إشكالية جدية من زاوية التنفيذ. فالمسودة لا تتضمن أي تدرج مرحلي أو ترتيب للأولويات، ولا تميز بين مراحل تاريخية مختلفة من حيث طبيعة الانتهاكات أو السياق السياسي. والنتيجة المحتملة هي إما شل مؤسسات العدالة الانتقالية تحت عبء الملفات، أو اللجوء إلى انتقائية عملية غير منصوص عليها قانوناً.

## مركزية مفرطة للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

تمنح المسودة الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية صلاحيات واسعة للغاية: التنسيق بين المسارات، الوصول غير المقيد إلى السجلات، الاستدعاء، إنشاء مؤسسات تابعة، وقبول الدعم المالي والفني. المشكلة لا تكمن في مبدأ الاستقلال، بل في غياب آليات رقابة فعالة على الهيئة. فالمسودة لا توضح بشكل كاف: كيفية اختيار أعضاء الهيئة ومعايير النزاهة والتمثيل.

أدوات المساءلة البرلمانية أو القضائية، الضمانات ضد التسييس أو تضارب المصالح، ويكمن الخطر في أن تتحول الهيئة، بحكم الواقع، إلى سلطة فوق السلطات، تُعيد إنتاج مركزية القرار بدل تفكيكها.

## إشكالية القضاء المتخصص وخطر الاستثناء

تنص المسودة على إنشاء دوائر قضائية متخصصة للعدالة الانتقالية، وهو خيار له ما يبرره في الجرائم المعقدة. غير أن النص لا يحسم بشكل واضح العلاقة بين هذه الدوائر والقضاء العادي، ولا يضع آلية واضحة لحل تنازع الاختصاص. في السياق السوري، حيث ارتبط مفهوم القضاء الاستثنائي تاريخياً بالانتهاكات، يثير هذا الغموض مخاوف جدية من الطعن بشرعية هذه الدوائر أو اعتبارها قضاءً خاصاً، ما قد يقوض ثقة الضحايا ويضعف متانة الأحكام الصادرة عنها.

## المحاسبة الجنائية بين الردع والسلم الأهلي

يتبنى المشروع مقاربة صارمة في التجريم والعقاب، تشمل الإعدام والسجن المؤبد لبعض الجرائم. ورغم مشروعية مبدأ عدم الإفلات من العقاب، إلا أن المسودة لا تقدم نقاشاً كافياً حول التوازن بين العدالة الجنائية

فالعدالة الانتقالية ليست سياسة مالية، ولا يجوز أن تتحول العقوبة فيها إلى مورد إيرادي للدولة، خصوصاً في ظل أزمة اقتصادية خانقة وغياب شرعية تمثيلية متكاملة. كما أن غياب الربط الصريح والملمز بين الغرامات المالية وجبر الضرر المباشر للضحايا يفرغ العقوبة من بعدها الإنصافي، ويحولها إلى إجراء عقابي ذي طابع مالي بحت.

ويزداد هذا الخطر حدة مع اعتماد معيار الذهب في تقدير الغرامات، بما يفتح الباب أمام استهداف الفئات الأضعف اجتماعياً، ويعزز مخاطر الانتقائية والابتزاز والتسويات غير الشفافة، بدل أن يساهم في تحقيق الردع والإنصاف. ومن ثم، فإن إعادة النظر في فلسفة العقوبات المالية، وربطها الواضح بجبر الضرر لا بالخزينة العامة، تشكل شرطاً أساسياً للحفاظ على صدقية مسار العدالة الانتقالية.

## العدالة الانتقالية وإشكالية الشرعية السياسية

لا يمكن مقارنة مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية بمعزل عن السياق السياسي والمؤسسي الذي يفترض أن تُطبق فيه. فالحكومة القائمة هي حكومة مؤقتة بحكم الأمر الواقع، ولا يوجد مجلس شعب منتخب بتمثيل حقيقي يعكس الإرادة الشعبية، ما يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بشرعية تشريع مصيري من هذا النوع.

إن العدالة الانتقالية، في جوهرها، ليست مجرد إطار قانوني أو مجموعة آليات إجرائية، بل هي عقد وطني يفترض أن ينبثق عن توافق مجتمعي واسع، لا عن سلطة انتقالية محدودة الصلاحيات. ومن هذا المنطلق، تبدو الضرورة الوطنية ملحة لعقد مؤتمر وطني عام يضم مختلف مكونات المجتمع السوري بتمثيلاته السياسية والمجتمعية، ويؤسس

فعلياً لمرحلة انتقالية واضحة المعالم. ويفترض بهذا المؤتمر أن يفضي إلى: تشكيل جسم حكم انتقالي يتمتع بشرعية سياسية وتمثيلية. وضع دستور جديد يُلحظ للاستفتاء الشعبي العام. إعادة بناء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس الاستقلال والفصل والتوازن.

وتنظيم انتخابات نزيهة بموجب قانون انتخابي تمثيلي، عادل، وعصري. من دون هذه الضمانات السياسية والمؤسسية، يبقى خطر انزلاق العدالة الانتقالية نحو عملية مبتورة تُدار من أعلى، وتفتقر إلى السند الشعبي، وقد تتحول - مهما حسنت النوايا - إلى أداة انتقائية أو إجرائية، بدل أن تكون مساراً وطنياً جامعاً لتحقيق الحقيقة والمساءلة والمصالحة المستدامة.

## النجاح مشروط

تشكل مسودة مشروع قانون العدالة الانتقالية خطوة من حيث اللغة الحقوقية والاعتراف الواسع بالضحايا. غير أن نجاحها الحقيقي يظل مرهوناً بتوافر شرطين متلازمين: تصويب النص ذاته لمعالجة نواقصه ومخاطره، وتوفير بيئة سياسية انتقالية ذات شرعية تمثيلية قادرة على تطبيقه بعدالة ومن دون انتقائية.

فمن دون مسار سياسي تأسيسي واضح، قد تتحول العدالة الانتقالية من أداة لإنصاف الضحايا وبناء السلم الأهلي، إلى عبء إضافي على مجتمع لم يبرأ بعد من آثار النزاع. أما إذا اقترنت بإرادة وطنية جامعة، ومؤسسات شرعية، وضمانات دستورية، فإنها قد تشكل بالفعل حجر الزاوية في بناء دولة القانون والموطنة في سورية الجديدة.

دون مسار سياسي تأسيسي واضح قد تتحول العدالة الانتقالية من أداة لإنصاف الضحايا وبناء السلم الأهلي إلى عبء إضافي على مجتمع لم يبرأ بعد من آثار النزاع

# زيادة تعرفه كشفية الأطباء في سورية



كشف نقيب أطباء سورية «مالك العطوي» في تصريح لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/1/29 «أن النقابة رفعت مقترحاً إلى وزارة الصحة لرفع التعرّف للوحدات الطبية، بما في ذلك تعرفه كشفية الأطباء وسيتم تقسيم التعرّف الجديدة إلى شرائح، مضيفاً أن الوزارة لم تصدر القرار الخاص بهذا الموضوع على الرغم من أن المقترح تم رفعه منذ شهرين، وبالتالي فالنقابة رفعت منذ أيام كتاب استعجال للوزارة».

## رشا عيد

### معايير لتحديد الكشفية

هنا يكمن جوهر الأمر، فلم تذكر نسبة واضحة في التصريح أعلاه بل جرى الحديث عن تقسيم التعرّف إلى شرائح، ما يجعل التحديد هلامياً لكونه لم يرق بأية واضحة وشفافة تحدد معايير هذه الشرائح. فحسب التجارب السابقة لتحديد تعرفه الكشفية كان يؤخذ بعين الاعتبار الاختصاص وسنوات الخبرة، لكن اليوم هذا البند وحده لا يكفي لتحقيق العدالة، فيجب أن تحدد بشكل مدروس وشامل لعدة اعتبارات تبدأ من موقع العيادة ومساحتها وتكلفة إيجارها، «علماً أن مكان العيادة ليس مقياساً لخبرة الطبيب»، بالإضافة إلى توفر أو عدم توفر التجهيزات الطبية ودرجة حداقتها وتقانتها للوصول إلى الدقة العالية في العمل والتشخيص، كجهاز الإيكو أو جهاز تخطيط القلب والأعصاب، التي قد تبرر كشفية أعلى، إلى الاختصاص وسنوات الخبرة، فجراح الأعصاب الذي تجاوزت خبرته الـ 10 سنوات ليس كالطبيب حديث المهنة الذي ما زال في بداياته، وأيضاً النظر إلى الاختصاصات النادرة أو الجراحية مقارنة بالعامّة أمام هجرة الأطباء ذوي الكفاءات والخبرات خلال سنوات الحرب واستمرارها إلى يومنا، فسورية لم تستطع الحفاظ على كوادرها المؤهلة بسبب السياسات التطفيشية المستمرة إلى تاريخه مما أدى إلى ندرة الأطباء وخاصة في الاختصاصات النوعية، وصولاً إلى الاعتبار الأهم وهو مراعاة الوضع المعيشي للغالبية الفقيرة من السوريين وعدم تحميل المريض أعباء إضافية، فالنضج طال الجميع وفاق أي زيادة على الدخل المحدود. فأى معادلة خارج هذه الاعتبارات أو المعايير تعد فاشلة لأنها ليست مجرد رقماً معزولاً، بل

بصرف النظر عن السبب وراء تجاهل الوزارة أو تأخرها في التعامل مع هذا الموضوع وإصدار قرار بشأنه رغم حساسية وأهمية تحديد تعرفه كشفية الطبيب لضبط الفوضى والتفاوت الحاصل في تقاضي الكشفيات. فهناك تساؤلاً مُلحاً: هل التعرّف الجديدة ستكون ضمن رؤية شمولية وعادلة ومنصفة للجميع أم مجرد تغطية رسمية لمزيد من الارتعاش العشوائي؟!

### شرعية الحق أمام فوضى الواقع

لا يجادل عاقل في الحق المشروع للطبيب «كمهنة» في الحصول على أجر عادل يتناسب مع سنوات دراسته الطويلة واختصاصه وخبرته، إلى غير ذلك من تكاليف مرتفعة أساسية لممارسة المهنة كالعيادة وتجهيزاتها كما وضعه المعيشي. فالصريح من قبل نقيب الأطباء الذي أكد «أن هناك أطباء يتقاضون معاينة ما بين 300-400 ألف ل.س. وقد تصل إلى 500 ألف ل.س.»، بمثابة اعتراف رسمي صريح بانتقال عدوى سياسة السوق الحر المفتوح غير المنضبط وتحرير الأسعار إلى مهنة إنسانية كالطب وكأنها «سلعة»، علماً أنه يفترض أن تدار وفق معايير أخلاقية اجتماعية وإنسانية بدلا من ترك المرضى تحت رحمة استغلال البعض من ضعاف النفوس الذين ينظرون للمريض «كفريسة» وحولوا الكثير من العيادات إلى سوق مضاربة حيث تحدد الكشفية أو المعاينة وفق مبدأ «القدرة على نهب المريض» دون رحمة أو شفقة على حساب صحته وتردي معيشته ومحدودية دخله «إن وجد».

التخلي عنه، ليتحول الحق في الصحة إلى سلعة ترفيحية. والمطلوب ليس مجرد زيادة بل إصلاحاً هيكلياً ونموذجاً دقيقاً ومدروساً يأخذ بالاعتبارات السابقة ويراعي كل الأطراف، سواء المريض أو الطبيب، فالقرار السليم والمدروس لا يأتي بين ليلة وضحاها بل يتطلب جهداً مؤسسياً جماعياً عبر لجنة مشتركة مع الجهات المعنية بما في ذلك القوى المجتمعية. فالمسؤولية الأخلاقية وإنسانية قبل أن تكون اقتصادية، ومسؤولية لبناء عقد اجتماعي طبي جديد في سورية يحفظ كرامة وحق الطبيب والمريض، كي لا تتحول مهنة الطب إلى تجارة أو صفقة عنوانها الاستغلال والجشع! والأهم من كل ذلك التوجه الحكومي الجاد للنهوض بالقطاع الصحي العام واستعادة الدور الرعائي للدولة والقيام بمسؤولياتها بحماية المواطن وتأمينه صحياً.

حلقة في سلسلة تبدأ بالكشفية ولا تنتهي بدفع فواتير من الأدوية والتحليل الطبية والصور الشعاعية وغير ذلك مما يتطلبه التشخيص والعلاج.

### الرقابة، الضمان الوحيد للنجاح

التجارب السابقة تثبت أن أي قرار دون آلية رقابية صارمة وعقوبات رادعة يبقى حبراً على ورق، فلا يعول على ضمان البعض من الأطباء ومدى الالتزام بأخلاقيات المهنة، فيجب الإعلان عن التعرّف الجديدة بشكل واضح في العيادات مع محاسبة الطبيب عن مخالفة الكشفية المحددة رسمياً بإنذار للطبيب أولاً ثم إحالته لمجلس تاديبى وعند تكرار المخالفة إغلاق العيادة. فغياب الرقابة سيدفع المريض إلى المكابرة على ألمه أمام أعباء تنقل كاهله وتفرغ جيبه الفقير أساساً فتدفعه إلى تأجيل العلاج أو

## من مدرسة هارون الرشيد إلى كل مدرسة سورية.. حين يُقمع الإضراب وتُستباح كرامة المعلم



وتتشابه النتائج؛ وعود بتحسين الرواتب- لجان ودراسات وخطط- تصريحات إعلامية مطمئنة. لكن الحصيلة واحدة؛ لا تطبيق فعلي، ولا جدول زمني واضح، ولا محاسبة على التقصير. تحولت الوعود إلى وسيلة لامتناس الغضب لا لحل الأزمة، وأصبح المعلم أسير الانتظار.

### الإضرابات... نتيجة طبيعية لا خيار عبثي

حين تغلق أبواب الحوار، ويستهان بالمطالب، وتُقابل الشكوى بالتجاهل أو التهديد، يصبح الإضراب رد فعل منطقي ومتوقع في كل مكان، لا في إدمب فقط. فالإضراب ليس تخريباً، وليس استهدافاً للتعليم، وليس عصياناً، بل صرخة أخيرة في وجه الإهمال المزمن.

### كسر الإضراب سياسة قصيرة النظر

ما فعلته مديرية التربية مع كادر مدرسة هارون الرشيد يعكس نهجاً خطراً: معالجة الاحتجاج بالقوة الإدارية.

ما جرى مع كادر مدرسة هارون الرشيد في إدمب لم يكن مجرد خلاف إداري عابر، بل نموذج صارخ لطريقة التعامل مع صوت المعلم حين يطالب بحقه. إضراب سلمي، مطالب واضحة، ومع ذلك جاء الرد عبر الضغط والتهديد والاستبدال بدل الحوار والمعالجة.

الاختلاف في الأسباب لا يلغي الحقيقة الأساسية: المعلم السوري في كل المحافظات يدفع ثمن سياسات فاشلة لا علاقة له بصناعاتها.

### مهنة التعليم تحت خط الكفاف

المعلم اليوم: يعمل بدخل لا يغطي الحد الأدنى من الاحتياجات. يعيش قلقاً دائماً من الفصل أو الاستبدال. بلا ضمان صحي أو وظيفي حقيقي. محاصر بين واجبه المهني وحاجته المعيشية. ومع ذلك، يطالب بالصبر، والتضحية، والالتزام... إلى أجل غير مسمى. كيف يمكن لمن يعيش تحت هذا الضغط أن يكون صانع أمل لأجيال كاملة؟

### مطالب محقة ووعود مستهلكة

في كل محافظة، تتغير اللهجة

تهديد بالاستغناء عن الكادر كاملاً. إحضار بدلاء لكسر الإضراب. إجبار المعلمين على الحضور رغم استمرار احتجاجهم. كلها أدوات استخدمت لإيصال رسالة واحدة: الاحتجاج مرفوض... حتى لو كان محقاً. لكن الخطأ الأكبر هو الاعتقاد أن ما يحدث في هارون الرشيد حالة استثنائية.

### أزمة المعلمين... معاناة معيّنة لا استثناء فيها

من إدمب إلى حلب، ومن دمشق إلى درعا، ومن الساحل إلى الجزيرة، يعاني المعلم السوري أينما كان من أزمة واحدة بجوهرها، مختلفة بتفاصيلها. رواتب هزيلة لا تساوي أياماً من المعيشة- عقود هشة وتهديم - ضغط إداري مباشر وقمع أي اعتراض- نقص كوادر- وانعدام دعم حقيقي.

قضية مجتمع كامل.

### القمع لا ينهاي الأزمات... بل يوسعها

من مدرسة هارون الرشيد إلى آلاف المدارس السورية، الرسالة واحدة: لا يمكن إسكات المعلم إلى الأبد. والحل ليس في كسر الإضرابات، ولا في تبديل الكوادر، ولا في التهديد، بل في الاعتراف بأن ما يطالب به المعلمون اليوم هو حق مؤجل منذ سنوات. ومن لا يسمع صوت المعلم اليوم، سيسمع غداً صدى انهيار التعليم كله.

تحويل المعلم من شريك إلى خصم. تكريس الخوف بدل الثقة.

هذا النهج، المطبق بأشكال مختلفة في عدة محافظات، لا ينتج تعليماً مستقراً، بل منظومة مهترئة قائمة على القسر.

### لا تعليم بلا معلم... ولا معلم بلا كرامة

كل خطط تطوير التعليم ستبقى حبراً على ورق إذا بقي المعلم الحلقة الأضعف، واستمرت سياسات الضغط والتهميش، وغابت العدالة المهنية. فكرامة المعلم ليست مطلباً فئوياً، بل

# شهر رمضان المبارك على الأبواب، والأسعار بدأت بالغليان...!



سيناريو ارتفاع الأسعار يتكرر كل عام ليصبح تقليداً سنوياً مع اقتراب شهر رمضان، ويترقب السوريون الأسواق بقلق وتوجس مع توقعات بتخليق الأسعار أكثر مع الأيام الأولى من الشهر الذي سيأتي بحلقة جديدة قديمة مزروجة بمسئولي غير مسبوق من الفقر المدقع الذي خيم على واقع حالهم، والمائدة الرمضانية تستمر بالتقلص عاما بعد آخر مع تدني القدرة الشرائية لغالبية الأسر السورية.

## ■ رهف ونوس

على سفرة رمضان قد يصل وسطيا إلى 20,000 ل.س.

وفق النظرة أعلاه على أسعار الأساسيات من السلع، نلمس واقع حال المواطنين الذي لم يعد بإمكانهم تحمل أعباء أبسط أنواع الأطعمة، فكيف سيكون الحال مع دخول شهر رمضان الذي سيرافقه ارتفاعات إضافية في الأسعار كالمعتاد؟!

## فشل السياسات

العمل الحكومي قائم نظريا، وتركز التصريحات على المساعي والجهود لتوفير المواد والسلع الغذائية بأسعار مناسبة ومقبولة خلال شهر رمضان، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم استغلال التجار للظروف، هذا ما أكده مدير مديرية حماية المستهلك في الإدارة العامة للتجارة الداخلية «حسن الشوا» في تصريح لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/2/5، مشدداً على جهود المديرية لمراقبة الأسعار من خلال «سيرها» بشكل مستمر ومكثف لضمان عدم التلاعب بها.

وهذا يطرح جملة من التساؤلات، لماذا لا يتم التركيز على آلية دائمة للحفاظ على توازن الأسعار والتخفيف من وطأة استغلال من يتحكمون بها من كبار التجار والحيثان بلا رقيب أو حسيب على حساب ومن جيب المواطن الفقير، بدلا من تخصيص هذه الجهود بمناسبات أو مواسم معينة ترتفع فيها ونيرة الاستغلال والجشع تحت ذريعة زيادة الطلب؟

وما المبررات وراء تقاعس الجهات المعنية بفرض رقابة فعالة على واقع الأسعار في الأسواق التي تعمل وفق سياسة «السوق الحر» الغارق بالمستوردات والمهربات، لحماية مصالح كبار حيثان الاستيراد والتجار على حساب المنتج والمستهلك المحلي؟! وهل دعوة غرفة تجارة ريف دمشق لتخفيض الهامش الربحي مؤقتا من قبل التجار خلال شهر رمضان يحل معضلة الانفلات السعري أم يبرر الاستغلال وهامش الربح غير المنطقي

ووفق المؤشرات الحالية لهذه السنة ستكون مائدة فقيرة جدا بالمقاييس كافة، فكل الصور الجميلة لرمضان «الخير» التي تجمع العائلة على مائدة إفطار شهية تتزين بأصناف عدة من المأكولات والمشروبات والحلويات على ما يبدو باتت مجرد صور من أرشيف الذاكرة السورية!

## غلاء... والمتوقع اسوا

مشهد الدهشة من ارتفاع الأسعار لم يعد يوميا بل لحظيا، كما لم يعد محصورا بأصناف محددة بل معمما طال أنواع السلع كافة، الغذائية وغيرها.

واستعراض بعض الأسعار سيعطي فكرة عن الأجواء التي سيستقبل السوريون بها شهر الخير!

فمثلا، سعر كيلو اللحم يتراوح بين 160,000-200,000 ل.س، وكيло الفروج بين 20,000-30,000 ل.س، بينما كيلو شراحت الدجاج وصل إلى 45,000 ل.س، أما صحن البيض فتجاوز 30,000 ل.س.

وبالنسبة للزيت النباتي، فسعر اللتر تراوح بين 25,000-30,000 ل.س، والسكر وصل إلى 9,000 ل.س، أما الأرز بين 12,000-15,000 ل.س حسب النوعية، كذلك كيلوغرام السمسم وصل إلى 45,000 ل.س لبعض الماركات.

أما عن أسعار الخضار، فتتراوح سعر كيلو البندورة بين 8,000-10,000 ل.س، بينما الخيار وصل إلى 10,000 ل.س، بينما الفواكه فوصل إلى 9000 ل.س، بينما الفواكه وخاصة الحمضيات شكلت هذا العام مفاجأة بارتفاع أسعارها غير المسبوق رغم الإنتاج المحلي منها، فيتراوح سعر كيلو البرتقال بين 15,000-20,000 ل.س حسب الجودة، بينما الليمون وصل إلى 15,000 ل.س، والتفاح تراوح بين 15,000-25,000 ل.س حسب النوعية. وعليه فتكلفة صحن السلطة البسيط المعتاد

في سوق متوحش لا يراه سوى فريسة لبطون حيثان لا تشعب!

## الحلول... عجز رسمي أم تغيب؟!

شهر رمضان على الأبواب والأسعار ترتفع والمواطن الفقير يستحق حلولا جذرية لا ترقعية للحصول على أبسط حقوقه بالعيش الكريم لا إغراقه أكثر في غياهب الجوع والفقر الشديد.

فمعاناة المواطن وعجزه عن تأمين قوت يومه تتفاقم مع ازدياد منحنى أسعار السلع الغذائية تصاعدا يوما بعد آخر، ففوضى الأسعار وانفلاتها في المحافظات كافة بلا رادع أوصلت المواطنين إلى حالة من الاستياء والغضب لتدني القدرة الشرائية في ظل الوضع المعيشي والاقتصادي الخانق والدخل المحدود، ما يزيد من الانخفاض في معدلات الاستهلاك المنخفضة أساسا.

فهل يمكن تسمية ذلك عجزا رسميا، أم تغيبا مقصودا للحلول؟!

خارج شهر رمضان؟ والأهم، هل سياسة السوق الحر حققت الهدف الذي صُدعت به الرؤوس، بخلق المنافسة وتخفيض الأسعار وتوفير السلع؟!

وهل قرارات وقف الاستيراد التي تصدر بين الحين والآخر تحمي بالفعل الإنتاج المحلي، وتنظم السوق وترشد الاستيراد كما تدعي صياغته؟

فالمشكلة الحقيقية في طبيعة هذه التوجهات، أنها تفسخ المجال أمام حيثان الاستيراد وتجار الفساد والاستغلال النهوي لتوريد كميات مضاعفة وتخزينها ومنافسة المنتج المحلي مرتفع التكاليف غير القادر على المنافسة أمام المنتجات الأرخص.

أليس من الأجدى دراسة حاجة السوق المحلي وتنظيم الاستيراد بكميات مدروسة ومسقوفة تلبي الاحتياج الفعلي، مع الرقابة الفعالة لضبط منافذ التهريب؟!

هذا الفشل ليس تقصيرا عابرا بل نتيجة لسياسات منهجية، والمواطن يدفع الضريبة

## صناعة حلب تعيد الصرخة ذاتها... وعود بلا تنفيذ واقتصاد ينزف



لم يكن الأول من نوعه. فقبل ما يقارب العام، عقد لقاء موسع مع وزير الاقتصاد، استمع خلاله لمطالب الصناعيين نفسها، وجرى الحديث آنذاك عن تفهم حكومي، وتنسيق، ومعالجة، وخطط قادمة. لكن، وبعد مرور عام كامل، يعود الصناعيون اليوم إلى نقطة الصفر، حاملين الملفات ذاتها، وكان الزمن لم يتحرك، وكان شيئا لم ينفذ.

إن تكرار المطالب بعد عام كامل لا يمكن تفسيره إلا كمؤشر واضح على أن تلك اللقاءات لم تسفر عن أي إجراء فعلي يخفف العبء عن الصناعة في حلب. وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول جدوى الاجتماعات إن لم تترفق بقرارات تنفيذية، واليات متابعة، ومحاسبة واضحة لجهات التقصير.

يأتي كل ذلك في وقت يمر فيه الاقتصاد السوري بحالة هشاشة غير مسبوق، تراجع القدرة الشرائية - انكماش الأسواق -

مرة جديدة، يجد صناعيو حلب أنفسهم مضطرين لرفع الصوت، ليس طلباً لامتيازات، بل دفاعاً عن حقهم في الاستمرار. الاجتماع الأخير الذي عقده غرفة صناعة حلب بتاريخ 2 شباط 2026 لم يكن حدثاً عابراً، بل جاء كصرخة متكررة تعكس عمق الأزمة التي تعيشها الصناعة في المدينة، وتكشف في الوقت ذاته فشلاً واضحاً في تحويل اللقاءات السابقة والوعود الرسمية إلى إجراءات تنفيذية ملموسة.

خلال الاجتماع، أعاد الصناعيون طرح المطالب ذاتها والمعيقات نفسها التي أنهكت منشأتهم منذ سنوات؛ ارتفاع غير مسبوق في تكاليف الإنتاج - ضعف خدمات الطاقة - اختناقات تشغيلية - صعوبات في تأمين المواد الأولية - أعباء ضريبية ورسوم مترامية - وبيئة عمل طاردة للاستثمار والإنتاج. مطالب باتت معروفة، محفوظة، ومكررة... لكنها ما زالت بلا حلول. الأخطر في المشهد أن هذا الاجتماع

الاجتماعات العقيمة، إلى أن يطفا ما تبقى من معامل، ويقتضى على ما تبقى من قدرة إنتاجية في البلاد. الرسالة التي خرجت من اجتماع غرفة صناعة حلب الأخير واضحة وصادمة: الصناعة ما زالت تنزف، والصبر يقترب من نهايته، والاقتصاد لا يبني بالإنصاف فقط... بل بالفعل.

يوماً بعد يوم، فكل اقتصاد، في أبسط قواعده، يبدأ من الإنتاج، لا من الجباية، ولا من الخطابات، ولا من الوعود المؤجلة. إن ما يجري اليوم في حلب ليس مجرد أزمة صناعيين، بل أزمة خيار اقتصادي. خيار لم يحسم بعد: إما دعم الإنتاج الوطني بقرارات شجاعة وسريعة، أو الاستمرار في الدوران في حلقة

ضعف الصادرات - وانعدام الثقة. وفي خضم هذا الواقع القائم، يترك القطاع الإنتاجي - الذي يفترض أن يكون قاطرة التعافي الاقتصادي - يصارع وحده، بلا دعم حقيقي، وبلا بيئة تمكنه من الصمود. فمن غير المنطقي، ولا المقبول، الحديث عن تحسين الواقع الاقتصادي أو تقوية الليرة أو خلق فرص عمل، بينما الصناعة تستنزف

## قطاع صناعة الجلود على حافة الانهيار



بينما كان يعد لسنوات طويلة رافداً أساسياً للاقتصاد الوطني ومن أبرز القطاعات التصديرية، حيث حظيت منتجاته بروج واسع في الأسواق العربية والأوروبية، عدا عن أن صناعته من أقدم المهن وشكلت تراثاً حرفياً عريقاً، إلا أن قطاع صناعة الجلود يواجه خلال السنوات الأخيرة خطر الاندثار أمام تراجع الإنتاج المحلي ومنافسة المنتجات المستوردة والمهربة التي أغرقت الأسواق، مما انعكس مباشرة على الورش والمعامل واليد العاملة وعلى الصناعات المرتبطة به من الأحذية إلى الألبسة الجلدية والمفروشات والدباغة.

### ■ منية سليمان

في المسالخ انخفض إلى نحو 300 رأس تقريباً بعد أن كان قبل عام 2010 بحدود 6000 رأس، ما أدى إلى تراجع الإنتاج بنسبة 30% في حين يصدر الفائض على شكل جلود نصف مصنعة «وايت بلو».

بينما التحدي الأساسي يتمثل في تكاليف الإنتاج المرتفعة من المواد الأولية والمواد الخاصة بالدباغة المسعرة بالدولار، كما ارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات بالإضافة إلى شح المياه ونقص اليد العاملة التي تشتت الكثير منها «هجرة الكفاءات والخبرات وغياب المهارات اللازمة»، كذلك غياب التمويل كالقروض الميسرة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ما حتم الخسارة للمصنع المحلي مُقيد الأيدي بمنتجه غير القادر على المنافسة لمحاصرته بمنتجات مستوردة أو مهربة بأسعار زهيدة ودون رسوم جمركية، فلا يتمكن من مجاراتها مما زاد من أعباء المنتج المحلي الذي يتحمل تكاليف مرتفعة.

الدعم الحكومي غائب ولا تسهيلات مباشرة تُقدم للحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة، مما جعل الاستمرار في العمل أمراً بالغ الصعوبة مع تعقد الأسباب من انخفاض الإنتاجية وتراجع المداخيل وضعف التسويق إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، التي تؤثر على المنافسة في السوق الخارجي، كما أن السماح الحالي بالتصدير لا ينعكس على السوق المحلي بسبب ضعف القدرة الشرائية وصعوبة تصريف الإنتاج المحلي، وهذا

المشهد العام لواقع العمل اليومي داخل المدايق يتقاطع مع شكاوى المنتجين ومطالب الجمعيات المهنية ويظهر انعكاس السياسات الحالية على دورة الإنتاج كاملة، وكأنما أسدل الستار على أقدم الحرف والصناعات الوطنية، فهل من حلول إسعافية وخطة إنقاذ فعلية تعيد له اعتباراه؟!

هذا القطاع يشهد حالياً نكسة غير مسبوقة، علماً أنه مورد هام لخزينة الدولة، ومساهم رئيسي في الدخل المحلي.

فالتدهور الذي يشهده قطاع صناعة الجلود في سورية يعود إلى عدة عوامل، على رأسها والتي تعتبر «الضربة القاضية»، السماح باستيراد الأحذية الجاهزة وجلود الأحذية غير السورية ودخول كميات كبيرة بطرق غير نظامية عبر التهريب، مما تسبب بتراجع الإنتاج المحلي وضعف الطلب عليه نتيجة تراجع القدرة الشرائية في ظل الوضع الاقتصادي الخانق، مما أدى إلى توقف عدد كبير من معامل الدباغة مع تسريح عمالها وإغلاق عدد من ورش الأحذية والصناعات الجلدية، وهذا ما أكده رئيس جمعية الدباغة والأحذية «محمد نذير اليون» في تصريح لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/1/27، بالإضافة إلى انخفاض الثروة الحيوانية، حيث أكد رئيس لجنة الجلود في غرفة تجارة دمشق «محمد خير درويش» في تصريح للصحيفة نفسها، «أن عدد الرؤوس

الدباغة لاستيراد التقنيات الحديثة وتشجيع التقنيات النظيفة صديقة البيئة.

بالإضافة إلى إعفاء المشاريع الصناعية الجلدية من الرسوم على الآلات وخطوط الإنتاج والمواد الخام.

كذلك منع تصدير الجلود غير المصنعة مهما كانت الأسباب لضمان حماية الصناعة الوطنية، وإعادة إحياء التصدير للمنتجات المصنعة مع الأسواق الرئيسية المجاورة والمشاركة المدعومة في المعارض وتسهيل الإجراءات.

قطاع صناعة الجلود لم يمت بعد لكنه في العناية المركزة، واستمرار تجاهل نزيهه ليس خسارة لقطاع اقتصادي فحسب بل محو لتراث حرفي وطني عريق وضربة قاسية لصناعة كانت يوماً مصدر فخر وقوة للاقتصاد «صنع في سورية».

والسؤال الذي ينتظر الإجابة، هل هناك إرادة رسمية حقيقية لتضار جهود الأطراف كافة من أجل إنقاذ صناعة الجلود ووقف هذا الانهيار، أم إننا نشهد آخر فصول إغلاق أحد أعرق الصناعات السورية؟!

ما وضعه رئيس لجنة الجلود «محمد خير درويش».

لم تتلق صناعة دباغة الجلود في أي وقت دعماً حكومياً لأنها حرفة ملوثة للبيئة، لكن المطلوب دعم حكومي حقيقي للحفاظ على القاعدة الإنتاجية الوطنية لهذه الصناعة وتأمين ترويجها وتصديرها، ومراجعة السياسات التي غابت عنها الرؤية الصناعية، والأولوية بتكريس سياسة الاستيراد غير المدروس بدلاً من حماية المنتج المحلي من المنافسة غير العادلة أمام منتجات أرخص تسببت بعزوف المواطن عن شراء المنتج الوطني الذي يعتبر باهظ الثمن مقارنة بالمستورد أو المهرب، مما يتطلب الرقابة الفعالة على المنافذ «النظامية وغير النظامية».

كما يجب تقديم دعم حقيقي لأصحاب الورش من خلال توفير المحروقات والكهرباء بأسعار مقبولة. مع إمكانية تقديم قروض ميسرة لمعامل

## الموارد المائية... أزمة الجفاف ومستقبل الأمن الغذائي والمائي

لا يخفى على أحد ما تشهده سورية من أزمة بيئية خطيرة، تتمثل في تصاعد حدة الجفاف وتراجع الموارد المائية بشكل يهدد كلاً من الأمن المائي والغذائي.

### ■ سارة جمال

ورغم بدء الحكومة بتنفيذ حملات مراقبة وحجز ومصادرة، ضد الاستمرار غير المشروع للمياه الجوفية وحفر الآبار، إلا أن النهج لا يزال رديعاً، ويتجاهل هشاشة البنية التحتية المتهاكلة التي تساهم في هدر المياه، ناهيك عن عدم وجود بدائل للمزارعين الذين يعتمدون على أساليب الري غير القانونية.

حيث تظهر التقارير والبيانات أزمة مائية متعددة الأبعاد، تجمع بين انخفاض المخزون المائي وتدهور البنية التحتية وغياب الحوكمة الفعالة. ويشكل تصنيف سورية تحت «خط الفقر المائي» العالمي أساساً لهذه الأزمة المركبة، فبينما يبلغ الخط الأممي المحدد 1000 متر مكعب سنوياً للفرد، تبلغ حصة الفرد



حديثة تتناسب مع الموارد. فالخطاب الرسمي يبشر المزارعين بمستقبل زراعي واعد بناء على موسم الأمطار الحالي فقط، أو المشاريع الاستثمارية المستقبلية. إلا أن هذا التفاؤل سرعان ما سيتلاشى أمام واقع الانهيار الزراعي، والتدهور المتسارع في البنية التحتية؛ فالشبكات المتهاكلة، ومحطات المعالجة التالفة، ومشاريع الصرف الصحي المهملة لن تنتظر مستثمراً لن يأتي.

نحو إدارة شاملة ومستدامة

المطلوب اليوم هو تطوير استراتيجية وطنية متكاملة تربط بين إدارة المياه والزراعة والأمن الغذائي، والتعامل مع الأزمة كتهديد وجودي وليس كمسألة موسمية. فالأزمة المائية في سورية ليست مناخية فحسب، بل هي أزمة حوكمة وتخطيط وسياسات. والحلول الجزئية والعقابية، رغم أهميتها، لن تحقق الاستدامة، بل تحتاج إلى إعادة نظر جذرية في سياسات المياه والزراعة والتنمية بشكل متكامل، وإدارة الموارد بعادلة وكفاءة، وربطها بسياسات اقتصادية-اجتماعية شاملة تضمن الأمن الغذائي والمائي معاً.

طرطوس في 4 من كانون الثاني، وصلت نسبة التخزين إلى 100% في سدة السمحيقية التي تبلغ سعتها 45 ألف متر مكعب، ما يشير إلى وجود حلول ممكنة وجدية لحصاد المياه إذا ما تم تنبئها وتعميمها على نطاق أوسع.

### ■ معضلة التوزيع وغياب التنسيق

تستهلك الزراعة أكثر من 80% من الموارد المائية، من دون مراعاة كفاءة الاستخدام أو الأولويات الوطنية، ولا سيما أن نسبة الفاقد في القطاع الزراعي قد تصل إلى 50% بسبب تقنيات الري التقليدية. وفي هذا السياق، يبرز الانفصال بين الإجراءات العقابية والرقابية لوزارة الطاقة، والنهج الموسمي لوزارة الزراعة، بالإضافة إلى غياب التنسيق الذي يربط بين سياسات المياه والزراعة والبيئة. فلاحقة وزارة الطاقة للمخالفين، ووضع قوانين منظمة لاستخدام المياه والترشيد، رغم ضرورتها، إلا أنها تطبق بمعزل عن احتياجات القطاع الزراعي واحتياجاته.

في المقابل، تنتهج وزارة الزراعة سياسة التضرع والأمل بهطولات مطرية غزيرة، من دون استراتيجية طويلة الأمد، أو تبني تقنيات زراعية

الوضع أكثر كارثية، حيث تشهد الينابيع والبحيرات، كالمزيريب وشلالات تل شهاب، جفافاً كاملاً رغم الهطولات المطرية. فقد كشف أسامة أبو زيد، نائب وزير الطاقة لشؤون الموارد المائية، في 17 كانون الأول 2025، أن إنتاج عدد من الينابيع في درعا انخفض بنسبة وصلت إلى 100%.

وفي خضم هذه الصورة القاتمة، تبرز بعض الإمكانيات المحدودة، فوفق جولة للكاردار الفني التابع لمديرية الموارد المائية في

السوري 700 متر مكعب فقط.

### ■ السياسات والإجراءات

بينما تشهد دمشق وريفها حملات على المخالفات، تشهد إدلب، على سبيل المثال، تدهوراً غير مسبوق، يتمثل في التلوث المتزايد لنهر العاصي، وتكدس النفايات على ضفافه، وهشاشة البنية التحتية المتعلقة بإدارة المياه. ما يعكس غياب رؤية موحدة وسياسة شاملة لإدارة الموارد المائية. أما في درعا، والجنوب عموماً، يبدو

# ظاهرة «النباشين» بين التلوث البيئي وإمكانيات الحلول

تمثل ظاهرة «النباشين» تعبيراً مأسوياً عن تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، حيث دفعت الظروف المعيشية الصعبة الفئات الهشة، ولا سيما الأطفال والأسر الفقيرة، إلى مزاوله أعمال غير منظمة لضمان البقاء على قيد الحياة.

## ضرح شرف

**مساهمة خفية وتداعيات وخيمة**  
في ظل القصور والترهل الذي تعاني منه مختلف المحافظات والبلديات، يلعب «النباشون» دوراً فعلياً في تخفيف العبء تحديداً عن سكان المناطق الأكثر تضرراً من تراكم النفايات. وقد باتوا يشكلون حلقة وصل حيوية في سلسلة التوريد للمواد المُعاد تدويرها، ويوفرون مواد أولية رخيصة الثمن لبعض الصناعات، مما يقلل من تكاليف الإنتاج.

ولكن لا يخفى كم الآثار السلبية عليهم وعلى المجتمع كله. ولعل أبرز هذه السلبيات هو استغلال العمالة الرخيصة، ولا سيما الأطفال، حيث يعملون في ظروف غير صحية وخطرة، معرضين للإصابات والأمراض المزمنة. ما يعزز من دورة الفقر، ويسلب هؤلاء الأطفال مستقبلهم، ويفاقم المشكلات الاجتماعية. بالإضافة إلى اتسام عملهم بالفوضوية، وما يتسبب به من تلويث وانتشار القمامة حول الحاويات وعلى أطراف الطرقات وداخل الأحياء الضيقة. فعملية الفرز العشوائية تخلّف بقايا النفايات غير القابلة للتدوير، ما يشكل بيئة خصبة للحشرات وينشر الروائح الكريهة، ويزيد من مخاطر الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى التلوث البصري.

## التجربة البرازيلية نموذجاً

تعدّ تعاونيات جامعي النفايات، والحركة الوطنية لجامعي المواد القابلة لإعادة التدوير، والتي انطلقت في العام 2003 في البرازيل، نموذجاً رائداً في تحويل جامعي النفايات غير الرسميين إلى قوة عمل منظمة. حيث توفر لهم التعاونيات إطاراً قانونياً واجتماعياً، بالإضافة إلى التدريب على كيفية التعامل الآمن مع النفايات، وتحسين ظروف العمل.

ورغم الدور الذي بات يلعبه «النباشون» في سلسلة إعادة التدوير، ولو بصورة غير رسمية، فإنهم يجدون أنفسهم في منطقة رمادية على الصعيد القانوني، ولا تشملهم حتى فئة «العاملين في أعمال عرضية» بحسب القانون رقم 17 لعام 2010 لتنظيم علاقات العمل.

## إشكالية التصنيف

تصنّف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «النباشين» ضمن فئة المتسولين. ويعدّ الخلط بين ظاهرتين متباينتين عقبة رئيسية أمام فهم طبيعة الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها. فمن جهة، «النباشة» هي عمل منتج، وإن كان غير رسمي؛ فجمع وفرز وبيع المواد القابلة لإعادة التدوير من النفايات، رغم صعوبته وظروفه القاسية، إلا أنه يساهم في دورة الاقتصاد، ويقلل من حجم النفايات المتجهة إلى المكبات، ويساهم أيضاً في توفير مواد خام، كما أنه يوفر مدخولاً للعاملين بها. فيما يعتمد المتسولون على عطاء الآخرين بدون مقابل أو إنتاج، وبالتالي لا يساهمون في أي عملية اقتصادية.

وتصنيف الوزارة للنباشين كمتسولين، يشير إلى أن التدخلات الرسمية - إن حصلت - ستقتصر على برامج الإغاثة أو إبعادهم عن الشوارع، من دون الالتفات إلى الجانب الاقتصادي لمعملهم. وبالتالي تتنصل الوزارة من حمايتهم أو تنظيمهم بوصفهم عمالاً، خاصة وأن «النباشة» هي استجابة لأزمة البطالة وغياب فرص العمل، وفشل الدولة المزمّن في توفير شبكات أمان اجتماعي.



البيكار والنظر إليهم بوصفهم فرصة لإعادة التفكير في كيفية إدارة النفايات وتحقيق العدالة الاجتماعية. فهذه الظاهرة هي جزء لا يتجزأ وعرض من أعراض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع. وتتطلب معالجتها إرادة رسمية حقيقية، قادرة على تحقيق نقلة من منطق الإنكار والتهميش إلى منطق الاعتراف والتنظيم والإدماج، بما يضمن الحفاظ على الكرامة الإنسانية وتحويل هذا العمل من نشاط هامشي مضر بالبيئة والمجتمع إلى جزء من الحل البيئي والاقتصادي الشامل.

لم يساهم هذا النموذج في تحسين الوضع المعيشي فقط لجامعي النفايات، بل ساهم أيضاً في تحسين كفاءة الجمع والتحويل وإعادة التدوير، والتقليل من التلوث البيئي، وتوليد حركة اقتصادية تقترب من 11.6 مليار دولار في قطاع إعادة التدوير.

## معالجة حقيقية

بإمكان الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية الاستمرار في تجاهل «النباشين»، أو التعامل معهم كمشكلة مزعجة «حضرية» ويجب التخلص منها، ولكن في المقابل يمكنهم توسيع

# التأخر في زيادة الرواتب... آمال مؤجلة وتضخم مرتقب وتآكل الثقة!



موظفوها لانتظار «أعوام قادمة» حتى تتألم مئة الزيادة؟ فالضبابية وغياب إجابات شفافه ومقننة ليس خياراً محايداً، بل بمثابة استجابة سلبية تفاقم من حالة الإحباط والقلق. كما ساهمت الحال هذه في انتشار الشائعات والتأويلات، ما عزز من شعور المواطن بأن حقوقه مهضومة، ومعاناته غير مسموعة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعاملين في قطاعات حيوية، كالصحة والتعليم، وهم الذين يشكلون عماد الدولة.

## مخاوف من الزيادة

لم يخلُ وقع خبر الزيادة من مخاوف عدة، فقد اعتاد المواطن أن تترافق كل زيادة في الرواتب مع ارتفاع جديد في الأسعار، يلتهم الزيادة، وربما أكثر، ولا سيما بعد الارتفاع الكارثي في تعرفه الكهرباء، ما يجعل أي زيادة في الرواتب من دون إجراءات مضادة للتضخم تبتلع خلال أسابيع قليلة.

فمن دون كسر الاحتكارات، ومحاسبة حقيقية للمتلاعبين بالأسعار، وتنفيذ سياسات نقدية

أطل علينا في 3 أيلول 2025 وزير المالية، محمد يسر برنية، خلال فعاليات معرض دمشق الدولي، وبشّر العاملين في قطاعي التربية والتعليم بزيادة مرتقبة خلال «أسابيع» قادمة، وها قد مرت 5 أشهر، أو بالأحرى 22 «أسبوعاً» ولم تأتِ هذه الزيادة المرتقبة.

صعيد القطاعات الموعودة بالزيادة فحسب، بل بالنسبة للقطاعات كافة. وتبرز في هذا السياق، بعض الردود الرسمية التي تعكس نمطاً من التهرب من المسؤولية وتعمق من أزمة الثقة القائمة. فعندما يُختصر جواب المكتب الإعلامي لوزارة المالية على الاستفسارات حول التأخر في زيادة الرواتب بالقول إن «الوزير مسافر»، وفق ما أفادت به صحيفة «الثورة» في 3 من شباط الحالي، فإن هذا التبرير لا يعدو كونه ذريعة واهية بالنسبة للموظف الذي احترقت أعصابه في انتظار الزيادة. وإن كانت الزيادات «الموعودة» لم تتحقق لقطاعين حيويين، فماذا عن باقي القطاعات؟ هل سيضطر

وقد وجد الموظف نفسه أمام خطاب رسمي متذبذب يفتقر إلى الجدية والشفافية؛ فالنصريحات المتكررة بشأن زيادة الرواتب، والتي لا تجد طريقها إلى التنفيذ، تُعد عاملاً رئيسياً في أزمة مصداقية مؤسسات الدولة. فالمواطن، الذي يرى في هذه الوعود بصيص أمل لتحسين ظروفه المعيشية، سرعان ما يصاب بخيبة أمل في خضم التأجيل والتسويف. هذه الحالة من «الوعد المعلقة» لا تؤدي إلى الإحباط فقط، بل تتراكم لتخلق شعوراً عاماً بعدم الثقة في مؤسسات الدولة. فيما يُضعف هذا التذبذب من مصداقية القرارات، ويُمهد الطريق لتكوين شعور عام بعدم اليقين والشك في نوايا الحكومة، ليس على

معزولة، بل في تغيير اقتصادي-اجتماعي متكامل يعالج جذور الأزمة، ويضمن استعادة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن عبر الوفاء بالالتزامات والوعد، والشفافية في الإدارة. كما أن بناء الثقة ليس مجرد شعار؛ فهو أساس لضمان الاستقرار، وركيزة أساسية لعلاقة قوية ومستدامة بين مؤسسات الدولة والمواطنين.

جدية وفعالة تساهم في استقرار سعر الصرف، لا يمكن لأي زيادة أن تحقق هدفها، والأهم من ذلك كله، هو إعادة إقلاع القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والزراعة، التي تُعد استثماراً طويل الأجل في استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، ما يُشكل الأساس المتين لأي زيادة مستدامة في الرواتب. فالحل لا يكمن في زيادة رقمية

# حمى الاستثمار... أين موقع الإنتاج والتنمية في مشاريع الترفيه والرفاهية؟!



منذ ما يزيد عن العام والشعب السوري لا يسمع إلا عن استثمار هنا وآخر هناك، حتى أصبحت عناوين الصحف تعج بأخبار الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والاستثمارات المليارية، التي لا تنسى تذكير الشعب دائماً أنها موجهة إليه، وأن تخليه عن المرافق العامة، و«الدولة الأبوية» سينتقله من قاع الفقر!

## ■ سلمى صلاح

كما يعكس غياب الاستثمار الإنتاجي والتركيز على القطاعات الخدمية غير المنتجة مشكلة هيكلية؛ فبدلاً من الاستثمار في الصناعات التي تنتج سلعا مادية أو تقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية مثل البحث والتطوير، تتجه الرساميل نحو المشاريع السياحية، والمنتجعات الفاخرة، ومراكز التسوق. وهذا يعني ضعف القاعدة الصناعية، والاعتماد المفرط على الواردات، وصعوبة في خلق فرص عمل، كما أنه يعيق الابتكار والتطوير التكنولوجي، ويجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.

## تناقضات هيكلية

يعمق هذا النمط الاستثماري من أزمة القدرة الإنتاجية، ويفسح مجالاً أكبر للاستيراد العشوائي، ويوسع أبواب التهريب الذي يكبد الصناعة الوطنية والاقتصاد خسائر فادحة. وتتضح هذه التناقضات بالنظر إلى الفجوة بين الدخل والتكاليف المعيشية؛ فعندما لا يتجاوز الحد الأدنى من الأجور 750 ألف ليرة «65 دولاراً»، بينما تتجاوز فاتورة الكهرباء في أحيان كثيرة 80% من متوسط الدخل، هذا يعني أن الغالبية العظمى من السوريين تكافح لتغطية أبسط احتياجاتها، وتجبر على التضحية بجوانب أساسية أخرى، في ظل غياب بدائل إنتاجية لتوليد الدخل. وبالنظر أيضاً إلى نسب البطالة المرتفعة، التي تتجاوز 60%، نجد أن فرص العمل «الموعودة» تقتصر على وظائف هشّة في قطاعات خدمية لا تقدم ضمانات اجتماعية أو حتى رواتب مجزية.

إلا أن «حمى الاستثمار» الحالية تعكس استمراراً للنموذج الاقتصادي الريعي، الذي كان عزيزاً وغالياً على قلب السلطة الساقطة، حيث المصالح قصيرة الأمد للخبة وحيثما المال تسبق مصالح الشعب والتنمية. فما سمي «ببوليفارد النصر» في حمص ليس أكثر من تغيير اسم مشروع «حلم حمص» عام 2005، وما يروج له على أنه إعادة تنظيم عصرية للمدينة تراعي البيئة، لا يبدو أكثر من شعار، خاصة أنه يستكمل الهدف من المشروع القديم، أي تحويل مركز المدينة إلى منطقة سياحية وترفيهية على حساب البنية الاجتماعية.

أما في حلب، على سبيل المثال، فتعرض مساحة تزيد عن 189 ألف متر مربع في المحلق الغربي، الذي يعد مقصداً شعبياً لأهل المدينة، لاستثمارها «ترفيهياً»، وإنشاء حدائق وملاهي وملاعب ومحطات وقود ومطاعم.

## الأنماط الاستثمارية

يتبنى القسم الأعظم من الاستثمارات المطروحة، في عموم المحافظات السورية، منطق الاستثمار الريعي قصير الأمد، والتركيز على تحقيق أرباح سريعة، مخصصة لفئات محدودة من المستثمرين وأصحاب الأرباح، ويغيب عنها الرؤية التنموية. ويكرر فيها نمط خصخصة المرافق العامة، الذي يحول المساحات العامة إلى أدوات للربح الخاص، ويقلل من المساحات الخضراء المتاحة بشكل مجاني للمواطنين.

تظهر السياسات «الاستثمارية» انفصلاً خطراً عن واقع المجتمع واحتياجاته الملحة. ما ينذر باستمرار الأزمة، التي يتطلب الخروج منها تحولا جذريا في النموذج الاقتصادي، يقطع مع السياسات الليبرالية للسلطة السابقة، ويركز على العدالة الاجتماعية، وإعادة بناء القطاعات الإنتاجية، وحماية الممتلكات العامة كحق أساسي للمواطنين، خصوصا الأكثر فقرا، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السوريين.

ولا يشير ذلك فقط إلى غياب رؤية شاملة واستراتيجية تربط السياسات الاقتصادية باحتياجات المواطنين والتنمية المستدامة، بل يعكس انفصلاً تاماً بين أولويات الاستثمار وأولويات المعيشة.

## المفارقة!

تتمن المفارقة في تجاهل القطاعات الإنتاجية الحيوية، ولا سيما الزراعة والصناعة. ففي ظل المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية الكارثية،

## عن أي ثقة يتحدث حاكم المركزي؟



والتطبيق، ملف استبدال العملة القديمة. فالعملية، عمليا، محكومة بتوفر السيولة من العملة الجديدة في المراكز المعتمدة، لا بسقف الاستبدال المعين رسمياً. وهنا تتآكل الثقة مجدداً... قرار يعلن - تطبيق ناقص - ونتيجة تمييز فعلي بين من يستطيع الوصول إلى السيولة ومن لا يستطيع.

أجور بلا قيمة وتضخم بلا كوابح

في الوقت الذي يُطلب فيه «التكاتف لبناء الثقة»، يعيش المواطن واقعا مختلفا: الأجور بالكاد تكفي فاتورة الكهرباء. التضخم مستمر ويتفاقم. القوة الشرائية تتآكل. والمستوى المعيشي يزداد تدهورا. أكثر من 90% من السوريين اليوم تحت خط الفقر، وغالبية الأسر باتت دون الحد الأدنى للأمن الغذائي. فكيف يمكن الحديث عن ثقة مالية في ظل انعدام الأمان المعيشي؟

## الإنتاج الحقيقي... الحلقة

الغائبة في خطاب الثقة الأخطر في خطاب «تعزير الثقة» أنه يتجاهل الحامل الحقيقي لقيمة الليرة؛ القطاع الإنتاجي الصناعي والزراعي.

في منشور له بتاريخ 6 شباط 2026، دعا حاكم مصرف سورية المركزي عبد القادر حصريّة إلى «تعزير الثقة في القطاع المالي» معتبراً أن هذه الثقة هي «حجر الزاوية لاستقرار الاقتصاد» وأن المصرف المركزي يعمل وفق قيم وسياسات تهدف إلى ترسيخها، داعياً إلى تعاون جماعي بين المصرف المركزي والقطاع المالي والشركات والأفراد لبناء بيئة اقتصادية أكثر استدامة وشفافية.

## والمعيشي؟

«السوق الحر التنافسي» حاضر في الخطاب، وغائب في التطبيق؟ الثقة لا تبني حين يشعر الناس أنهم الطرف الأضعف دائماً، ولا حين تكون السياسات النقدية عبئاً عليهم بدل أن تكون أداة لحمايتهم.

سعر الصرف... من يديره فعليا؟

رغم الحديث عن الاستقرار النقدي، ما زال سعر الصرف يدار عمليا خارج أدوات المصرف المركزي، عبر سوق موازن تتحكم به شبكات مضاربة، مستفيدة من؛ نقص السيولة - غياب بدائل تمويلية - وانعدام قنوات شفافة لتأمين القطع الأجنبي. في ظل هذا الواقع، يصبح التدخل الرسمي محدود الأثر، بينما يدفع المواطن والمنتج ثمن تقلبات لا يد له فيها.

## استبدال العملة... القرار شيء والواقع شيء آخر

من أبرز الأمثلة على فجوة الخطاب

يقول الحاكم في منشوره: «الثقة في القطاع المالي هي الطريق نحو مستقبل اقتصادي أكثر استقراراً وازدهاراً للجميع». ويؤكد أن رؤية المصرف المركزي هي أن يكون «ركيزة الاستقرار والثقة في الاقتصاد الوطني».

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة: هل تبني الثقة بالخطاب... أم بالسياسات والنتائج الملموسة؟

## الثقة لا تُطلب... بل تُكتسب

الثقة بالقطاع المالي ليست شعاراً يُرفع، ولا نداءً أخلاقياً موجهاً للمواطن، بل هي حصيلة تجربة يومية يعيشها الناس مع المصارف، والأسواق، والدخل، والأسعار. كيف يطلب من المواطن الثقة بينما: سياسة حبس السيولة ما تزال واقعا عمليا يخنق السوق ويعطل الدورة الاقتصادية؟

السوق الموازي يتحكم بسعر الصرف أكثر من المصرف المركزي؟ المضاربة والاحتكار تحقق أرباحاً هائلة على حساب الاستقرار النقدي

توجيه الائتمان نحو الإنتاج لا المضاربة. فك الخناق عن السيولة التشغيلية. ضبط السوق الموازي لا التعايش معه. حماية المنتج المحلي. وربط أي استقرار نقدي بتحسين فعلي في دخل الناس ومعيشتهم.

## الثقة تُفاس بالنانج لا بالنوايا

الثقة في القطاع المالي لا تبدأ بالمنشورات، بل تنتهي عند المواطن؛ حين يشعر أن عمله مُجد، ودخله له قيمة، وسوقه عادل، ومؤسساته تعمل لصالحه لا ضده.

حتى ذلك الحين، سيبقى السؤال مشروعا: عن أي ثقة يتحدث حاكم المصرف المركزي... والواقع يقول عكس ذلك؟

هذا القطاع، الذي يفترض أن يكون مصدر القيمة المضافة، والداعم الحقيقي لسعر الصرف، والمنتج الفعلي للقطاع الأجنبي، يعاني اليوم من: شح التمويل. ارتفاع كلف الإنتاج. ضعف الطاقة والبنية التحتية. غياب الحماية من الإغراق والتهريب. صعوبات التصدير والتحويلات. فلا ليرة قوية دون صناعة وزراعة قادرتين على الإنتاج والمنافسة. وأي سياسة نقدية لا تُسند بسياسة إنتاجية واضحة هي سياسة مؤقتة، قصيرة النفس.

من خطاب الثقة إلى سياسات الثقة

إذا كان المصرف المركزي جادا في بناء الثقة، فإن الطريق واضح:

# غابرة استيراد أم دولة إنتاج؟



بين الحكومة وغرف الصناعة من صيغة الاستئناس الشكلي بالرأي إلى صيغة المشاركة في القرار يعني ضمان أن تكون القوانين خادمة للإنتاج لا معرقة له.

يجب أن يتحول هذا المجلس الأعلى المقترح إلى غرفة عمليات حقيقية لمواجهة جنون الاستيراد الذي يهدد استقرار الليرة السورية وقدرتها الشرائية. فبينما يبدد المستورد القطع الأجنبي عن طريق استيراد سلع كمالية أو استهلاكية سريعة الربح، يقاتل الصناعي في سبيل تأمين القطع لتحديث الآلات وتطوير خطوط الإنتاج التي تخلق وظائف مستقرة. ووجود تمثيل صناعي في كافة اللجان والقرارات ذات الأثر الاقتصادي يعتبر إحد الضمانات لمنع تمرير الصفقات التي تفصل على مقياس كبار المستوردين الذين - على ما يبدو حتى اليوم - يملكون نفوذاً واسعاً في أروقة صنع القرار. ولهذا السبب، تخشى النخب الفاسدة التي تستفيد من الفوضى الحاصلة وجود رقابة صناعية مباشرة على القرار الاقتصادي.

فوق ذلك، فإن مفهوم المشاركة يجب أن يمتد ليشمل الرقابة على تنفيذ هذه السياسات. فلا ينتهي دور المجلس الأعلى للصناعة عند إقرار القانون، بل يجب أن يمتد لمتابعة أثره على الأرض. هل انخفضت تكلفة الإنتاج؟ هل تراجع البطالة؟ هل زادت الصادرات؟ إن غياب هذه الأسئلة عن أجندة السلطات والحكومات المتعاقبة هو ما أوصلنا إلى حالة تراجع الإنتاج الحالية.

**حماية الحدود والأسواق وإيقاف الاستيراد المنفلت**

التنفيذية. لكن السؤال الجوهرى الذي يفرض نفسه بحدّة: هل تملك السلطة السورية الإرادة للتخلي عن نمط المحاباة الذي منحه هي والسلطة السابقة لنخب الاستيراد القوية؟

استمرار تدفق السلع الأجنبية التي تمتلك بدائل محلية كافية، في وقت يواجه فيه الصناعي السوري تعقيدات بيروقراطية قاتلة في استيراد مواد أولية أو تأمين الطاقة لمنشأته، هو ضرب من الانتحار الاقتصادي العبي الذي يجب أن يتوقف فوراً. وعندما تطالب غرف الصناعة بتفعيل قوانين حماية الصناعة الناشئة والمعاملة بالمثل مع الدول التي تعرقل صادراتنا بذرائع فنية واهية، فهي لا تطالب هبات من الخزينة العامة، إنما تطالب بحق الدفاع المشروع عن الأسواق المحلية ضد غزو السلع المدعومة من دولها، وأي تباطؤ أو تسويق في الاستجابة لهذه المطالب من قبل السلطة هو، في المحصلة، تواطؤ غير مباشر مع معدلات الفقر والبطالة المتزايدة.

## مشاركة الصناعيين في صناعة القرار

تعتبر التوصيات الأولى والثانية من مخرجات «مختبر حلول الصناعة الوطنية»، واللذان تنصان صراحة على تشكيل «مجلس أعلى للصناعة» وتكريس مبدأ المشاركة الحقيقية في صنع السياسات، بمثابة ضرورات أساسية محقة، فلسنوات طويلة، كانت القرارات الاقتصادية السورية تطبخ في غرف مغلقة، بعيداً عن مصالح المنتجين، مما أنتج قوانين لا تخدم إلا من صاغها في مكاتب معزولة عن الواقع. وانتقال العلاقة

مع ازدياد طوابير الشباب السوري الذي بات يحلم بفرصة تخرجه من ضيق الحال إلى بلاد الاغتراب، يبرز سؤال ملح لا يقبل التأجيل أو المواربة: هل نحن أمام دولة إنتاج تسعى بجديّة لترميم ما خربته سنوات الحرب والسياسات الاقتصادية المعادية للإنتاج، أم أننا نكرس نموذج دولة الاستيراد التي ترهن سيادتها وقرارها لإرادة الخارج وسماسة الاستيراد؟ في هذا الصدد، فإن حزمة التوصيات الـ 13 التي أطلقتها غرفة صناعة دمشق وريفها يوم الخميس 5 شباط، بناءً على مخرجات «مختبر حلول الصناعة الوطنية» المنعقد في بدايات شهر كانون الثاني الفائت، تمثل في جوهرها وثيقة دفاع عن الإنتاج الوطني ضد التراجع الممنهج الذي يتعرض له.



**الامن القومي لا ينفصل بأي حال من الاحوال عن الامن الصناعي فالدولة التي لا تملك القدرة على التصنيع تظل دولة منقوصة السيادة**

الحكومة عن عجزها الطويل في لجم جنون الاستيراد، هو واجب وطني يضع مصالح الشعب السوري المنهك فوق حسابات النخب الضيقة التي لا ترى في الاقتصاد السوري سوى كعكة للاستيراد السهل والريح السريع على حساب دمار البنية التحتية الإنتاجية السورية.

أثبتت التجربة السورية المريرة خلال العقود الأخيرة، وكذلك التجارب الأخرى عالمياً، أن الأمن القومي لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن الأمن الصناعي، فالدولة التي لا تملك القدرة على التصنيع تظل دولة منقوصة السيادة ورهينة للتقلبات السياسية والضغوط الخارجية. قائمة التوصيات التي تضمنت مطالب جوهرية، مثل إرساء مبدأ مشاركة الصناعيين في صنع القرار وحماية الأسواق من الإغراق، تمثل فرصة لترميم الثقة المفقودة بين المنتجين والسلطة

■ احمد الرز

لا يعتبر الدفاع عن هذه التوصيات اليوم انحيازاً للصناعة الوطنية فقط، إنما هو انحياز صريح ومباشر لمصلحة المواطن السوري الذي يئن تحت سياط البطالة وغلاء المعيشة الجنوني الذي لا يرحم. فالإنتاج الوطني هو الضمانة الوحيدة لفك الارتهاق للأسواق الخارجية التي تتحكم بلقمة عيش السوريين صعوداً وهبوطاً. وتغييب الدور الصناعي الفاعل يعني ببساطة استمرار نزيف الثروة الوطنية نحو جيوب المنتجين في الخارج ومورديهم في الداخل، وتحويل المجتمع السوري من مجتمع منتج إلى مجتمع مستهلك سلبي يعتمد على ما تصنعه الأسواق العالمية من بضائع غالباً ما تكون رديئة. لذا، فإن قراءة هذه المطالب بعين فاحصة ونقدية، ومساءلة

# الصناعيون يطرقون أبواب الحكومة



الصناعة الوطنية هي الأولوية التي يجب أن تتقدم على أي اعتبار آخر، والحكومة السورية مطالبة بوضع جدول زمني معن لتفويض هذه المطالب الأساسية بعيداً عن سياسة التسوية والوعود الإنشائية التي مل منها الناس. حيث تقتضي المصلحة السورية أن يعود المعمل السوري ليدور، وأن تعود المنتجات السورية لتملأ الرفوف ليس فقط في الداخل بل وفي الأسواق العالمية. وحماية الصناعة هي حماية للقامة عيش السوريين ولقوة الليرة.

قانون منع الإغراق وحماية الصناعة الناشئة بوصفها ضرورة لا تقبل التأجيل أو التسوية تحت أي ذريعة كانت، فحماية الصناعة الناشئة، وتحديدًا تلك التي تعتمد على ابتكارات محلية أو صناعات تحويلية، هي استثمار استراتيجي. ودون حماية قانونية صارمة، ستظل هذه المشاريع هشّة وعرضة للانهيأر أمام أول موجة استيراد عشوائية.

تمثل حزمة التوصيات الـ 13 التي تقدمت بها غرفة صناعة دمشق وريفها جرس إنذار يجب التعامل معه إيجاباً، فحماية

هدر القطع الأجنبي على سلع رديئة. أما فيما يخص مبدأ المعاملة بالمثل «التوصية السادسة» وتفعيل دور الملحق التجاري في السفارات «التوصية السابعة»، فلا يمكن لسورية أن تستمر في كونها سوقاً مفتوحة بلا قيد أو شرط للدول التي تضع عراقيل فنية أو جمركية أو سياسية أمام الصادرات السورية. والملحق التجاري السوري في الخارج يجب أن يتوقف عن كونه موظفاً إدارياً يبحث عن الوجاهة، ليتحول إلى ذراع فنية ومعلوماتية تفتح الأفق للصناعي السوري وتؤمن له الدراسات السوقية اللازمة للمنافسة. وهذا التحول من شأنه أن يكسر حلقة الاستيراد المفرغة ويحول سورية من بلد مستنزف للدولار إلى بلد جاذب له عبر التصدير.

ما ينبغي قوله هنا أيضاً هو أن ضبط المنافذ الحدودية ووضع حد للتهريب ليست مطالب الصناعيين فقط، بل هي مطلب شعبي في المقام الأول، حيث أن التهريب يحرم الخزينة العامة من موارد ضخمة يمكن توجيهها لتحسين الرواتب والأجور، ويغرق السوق بمنتجات تضر بصحة المستهلك. لهذا، فإن الحكومة مطالبة اليوم بإظهار جدية حقيقية في مكافحة التهريب «من فوق إلى تحت»، وليس فقط ملاحقة صغار المهربين. والنخبة التي تغطي من التهريب هي ذاتها التي تعارض تحديث القوانين الجمركية، وهي ذاتها التي تحارب الصناعة الوطنية لأنها تريد مواطنها مرتهاً لما تستورده هي.

## تفعيل القوانين

### كأداة للتحرر من جنون الاستيراد

تبرز التوصية التاسعة المتعلقة بتفعيل

تلامس التوصيات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة عمق الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد السوري، وهي استباحة الأسواق المحلية تحت مسميات التجارة الحرة تارة، وبالتهريب الممنهج تارة أخرى. لهذا، فإن إعادة هيكلة التعرفة الجمركية «التوصية الرابعة» وفق أسس تراعي وضع المنتج السوري، هي حماية وطنية تهدف إلى موازنة الكفة بين المنتج السوري المثقل بصعوبات متعددة، وبين المنتج الأجنبي الذي يصل إلى أسواقنا مدعوماً من حكومات دوله. وفي هذا الصدد، فإن الفساد الكبير الذي يدير أو يحمي شبكات التهريب عبر المستفيد النظامية وغير النظامية هو المستفيد الأول من بقاء التعريفات الجمركية الحالية دون تحديث جذري يحمي الصناعات التي تمتلك سورية فيها ميزات تنافسية. يمثل التباطؤ في تجهيز المخابر الفنية التابعة لهيئة المنافذ «التوصية الخامسة» للتحقق من جودة المستوردات، أو التغاضي عن ضبط عمليات التهريب، جريمة اقتصادية موصوفة بحق الشعب السوري. فنحن نرى أسواقنا اليوم غارقة بسلع أجنبية مجهولة المصدر، تفتقر لأدنى معايير الجودة الصحية والتقنية، وتباع بأسعار تكسر قدرة المنتج المحلي الملتزم بالمواصفات القياسية السورية الصارمة. واستجابة الحكومة لهذا المطلب ستؤدي إلى انتعاش سريع للصناعات الغذائية، والكيمياوية، والنسيجية، لأنها ستجد نفسها في بيئة تنافسية أكثر عدلاً مع ضبط الاستيراد.

حماية المنتج الوطني لا تعني الانغلاق بالضرورة، بل تعني فرض احترام المواصفات السورية كمعيار وحيد لدخول السوق السوري، وهو ما يقلل تلقائياً من



**تمثل حزمة التوصيات الـ 13 التي تقدمت بها غرفة صناعة دمشق وريفها جرس إنذار يجب التعامل معه إيجاباً**

# الناتج المحلي الإجمالي



أضيف «وزن» لا بأس به إلى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. قبل بضع سنوات نشرت مقالا بعنوان «ما هو BBP؟» وكتبت فيه: «بفضل المنهجية الجديدة جرى تحقيق «تسارع اقتصادي» في دول «متحصرة» مثل: السويد وفنلندا والنمسا وهولندا. لم يعد الأمر مجرد إحصاء لناتج افتراضي إجمالي، بل أصبح إحصاء لأرض المجون!».

في عدد متزايد من دول العالم، تتعالى انتقادات حادة لأجهزة الإحصاء التي توصل احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك للهيئات الحكومية التي لا تزال تعتمد عليه. ويصف النقاد هذا المؤشر بأنه «ميزان حرارة فاسد» أو «بوصلية مكسورة». بعض الدول تواصل احتساب هذا المؤشر شكليا فقط، من أجل تقديمه للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

قال روبرت كينيدي الابن: «الناتج المحلي الإجمالي يقيس كل شيء، باستثناء ما يجعل الحياة جديرة بأن تُعاش». وهو يلمح إلى ضرورة وجود مؤشرات أخرى إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي. عندما كان ساركوزي رئيسا لفرنسا، أنشأ الاقتصادي الأمريكي المعروف والنقاد لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي جوزيف ستيفليتز، لجنة خاصة كلفت بتطوير مؤشر «أكثر صدقا» يأخذ في الاعتبار جميع عناصر تطور أي بلد، وليس فقط المعاملات السوقية. غير أن توصيات اللجنة لم تُنفذ لا في الأمم المتحدة، ولا في فرنسا، ولا في أمريكا، ولا في أي دولة أخرى.

ومع ذلك، جرى في بعض الأماكن استخدام مؤشرات إضافية أو بديلة. فقد أنشأت الصين عام 2006 مؤشر «الناتج المحلي الإجمالي الأخضر GGD»، وهو مقياس للإنتاج الاقتصادي الوطني يأخذ في الحسبان العوامل

البنك الدولي، بلغ المتوسط العالمي لحصة الخدمات في هيكل القيمة المضافة عام 2023 نحو 61,8%.

بطبيعة الحال، هناك جزء من الخدمات ضروري للحياة، مثل: النقل والاتصالات والتجارة وغيرها. لكن حتى هذه الخدمات غالبا ما تُقيّم بشكل مبالغ فيه، لأنها تخلق «قيمة مضافة» عبر رفع الأسعار. ويعتقد خبراء أمريكيون أن السلع والخدمات الضرورية فعلا لا تشكل في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي سوى أقل من النصف، بينما يمكن وصف الباقي بـ«الرغوة». ولهذا يشبه الناتج المحلي الإجمالي اليوم بكاس من الجعة، تكون فيه «الرغوة» أكثر من «السائل».

وأضيف إلى ذلك، أن هذه الكاس تحتوي أيضا على مكون «سام». أي إن الناتج المحلي الإجمالي يشمل نتائج بعض الأنشطة التي كانت تُعد سابقا إجرامية. فعلى سبيل المثال: جرى في عدد من الدول الأوروبية تقنين بيعوت الدعارة، وتجارة بعض أنواع المخدرات وغيرها. ووفقا لذلك، أدخلت تعديلات على منهجيات احتساب الناتج المحلي الإجمالي. فقد أعلن مكتب الإحصاء الوطني في بريطانيا عام 2014 أن القواعد الجديدة للمحاسبة الإحصائية «ساعدت في تحسين أوضاع الاقتصاد». وبالفعل، وبضغط زر على لوحة المفاتيح، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بمقدار 16,75 مليار دولار، أي بنسبة 0,7%.

كما تحسنت «الديناميات الاقتصادية» لألمانيا بشكل ملحوظ، خاصة أن الدعارة مقننة فيها منذ عام 2002. ووفقا للبيانات الرسمية، «عمل» في ألمانيا عام 2014 نحو 400 ألف بائعة وبائع هوى، بينهم 20 ألف رجل، وبلغ إجمالي دخلهم السنوي 14,6 مليار يورو. وقد بلغت القيمة المضافة الإجمالية لهذا «العمل» نحو 7,3 مليارات يورو، بعد خصم التكاليف، مثل: إيجارات الأماكن والنقل وغيرها. وهكذا

يُرد الاختصار «GDP - BBP» اليوم في وسائل الإعلام في كل منشور اقتصادي تقريبا. وهو اختصار لعبارة «الناتج المحلي الإجمالي». ويعد الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الماكرو-اقتصادي الأهم في معظم دول العالم. فمن خلاله تُفاس أحجام الاقتصادات الوطنية والعالمية، وديناميات التطور الاقتصادي للدول والمناطق والعالم ككل، كما تقارن اقتصادات الدول ببعضها البعض. وللاكثر فضولا، تقدم أيضا إحصاءات عن بنية الناتج المحلي الإجمالي، بحسب الإنتاج والاستهلاك والدخل.

**وُلد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا حين نشرت وزارة التجارة الأمريكية لأول مرة المعلومات عن الناتج المحلي الإجمالي في تقرير بعنوان «الدخل القومي، 1929-1932»، من إعداد الاقتصادي الأمريكي من أصل روسي سايمون كوزنتس. وقد حصل عام 1971 على جائزة نوبل في الاقتصاد. أوضح التقرير المذكور، أن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإجمالية للقيم المضافة التي أنشأتها مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد، وأنه المؤشر الأكثر كمالا لقياس مستوى رفاه السكان.**

إسهام القطاع الحقيقي «الزراعة، الصناعات الاستخراجية والتحويلية، البناء، الطاقة، وغيرها» في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أقل من إسهام قطاع الخدمات في عدد من الدول التي كانت تُسمى «اقتصادات متقدمة». وقد وصف بريجنسكي هذه المرحلة في كتابه «العصر التكنولوجي» بأنها دخول في مرحلة «المجتمع ما بعد الصناعي». غير أن كثيرا من هذه الخدمات لم تكن في الواقع تخلق قيمة مضافة، بل كانت تشارك في إعادة توزيع القيمة المضافة التي يخلقها القطاع الحقيقي. وبدأ الناتج المحلي الإجمالي يشمل، على سبيل المثال: القيمة المضافة لقطاع الإدارة الحكومية.

لم يكن ليختل كوزنتس حتى في أسوأ كوابيسه، أن الموظفين الحكوميين يشاركون في خلق قيمة مضافة. فهم يستهلكون هذه القيمة المضافة على شكل سلع، ولا يمكنهم خلقها. ومع الوقت، بدأ قطاعا التجارة والتمويل، وأعمال العقارات، وغيرهم من الوسطاء، يسهمون بشكل متزايد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا تلاشت تقريبا الحدود بين خلق الناتج المحلي الإجمالي واستهلاكه. ووفقا لبيانات البنك الدولي، بلغت حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا عام 2024 نسبة 79,68%. ولم تقتصر حالة المجتمع ما بعد الصناعي على أمريكا وحدها، بل شملت العالم كله. فبحسب

## ■ فالنتين كاتوسونوف

ولد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا. ويعتبر تاريخ 7 حزيران 1934 تاريخ ميلاده، حين نشرت وزارة التجارة الأمريكية لأول مرة معلومات عن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وكان ذلك في تقرير بعنوان «الدخل القومي، 1929-1932»، من إعداد الاقتصادي الأمريكي من أصل روسي سايمون كوزنتس. وقد حصل عام 1971 على جائزة نوبل في الاقتصاد. أوضح التقرير المذكور، أن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإجمالية للقيم المضافة التي أنشأتها مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد، وأنه المؤشر الأكثر كمالا لقياس مستوى رفاه السكان.

نال هذا المؤشر اعترافا دوليا بعد عام 1953، عندما أدرج ضمن نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة. ومن حين لآخر أدخلت تعديلات على منهجية احتساب الناتج المحلي الإجمالي، لكن المفهوم العام للمؤشر لم يتغير. واستخدم للاستمرار في تحديد ديناميات الاقتصاد، بما في ذلك مراحل الدورة الاقتصادية: الركود، الجمود، الانتعاش، النمو.

لكن مع مرور الوقت، بدأت تظهر عيوب المؤشر بشكل متزايد. فقد أصبحت العديد من أنواع الخدمات، من حيث حجم القيمة المضافة، قابلة للمقارنة مع الإنتاج السلعي. وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، أصبح

# مؤشر مصلك انتهى عمره



شارك في الاجتماع أكثر من عشرة اقتصاديين بارزين، من بينهم الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد جوزيف ستيفليتز، والاقتصادي الهندي كوشيك باسو، والاقتصادية الأمريكية المتخصصة في قضايا المساواة نورا لوستيغ، وغيرهم.

ورافق خبر الاجتماع على موقع مكتب الأمم المتحدة في جنيف اقتباس للأمين العام أنطونيو غوتيريش قال فيه: «نشهد كل يوم عواقب عجزنا عن تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية». وأضاف: «إن تجاوز الناتج المحلي الإجمالي أمر أساسي لبناء نظام اقتصادي يقدر ما هو مهم حقاً - رفاه الإنسان - الآن وفي المستقبل، للجميع».

كما طرح موضوع الناتج المحلي الإجمالي في اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. ففي اليوم الأول للاجتماع، ألقى لاري فينك، رئيس أكبر شركة استثمارية في العالم BlackRock «بحجم أصول بلغ مطلع عام 2026 نحو 14 تريليون دولار»، كلمة شديدة اللهجة إلى حد ما. وكان جوهر كلمته أن الرأسمالية المعاصرة تعيش أزمة عميقة للغاية، وأن إنقاذها يتطلب إصلاحاً جذرياً، بما في ذلك إصلاح المؤشرات التي يسترشد بها السياسيون ورجال الأعمال. وقد شكك، من بين أمور أخرى، في الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي، قائلاً: «الازدهار ليس مجرد نمو إجمالي. ولا يمكن قياسه فقط بالناتج المحلي الإجمالي، أو بالقيمة السوقية لأكثر الشركات». وأختتم تأملاته بالقول: إن الناتج المحلي الإجمالي اليوم لم يعد مقياساً للازدهار والرفاه الاجتماعي، بل أصبح مؤشراً على أزمة عميقة تعصف بالرأسمالية.

العشوائي في المعارض والمنتديات المحلية، واستمرار بناء «مدن الأشباح» التي تبقى شققها غير مأهولة، وارتفاع الدين الحكومي، وغيرها.

ونقلت صحيفة «رمنين ريباو» مقتطفات من كلمته: «يجب أن يستند كل التخطيط إلى الواقع، وأن يسعى إلى نمو حقيقي وأصيل من دون مبالغة، وأن يعزز تنمية عالية الجودة ومستدامة. وسيحاسب بصرامة أولئك الذين ينصرفون بشكل غير واقعي، أو متسرع، أو متهور، أو فوضوي». وقد ركزت التعليقات الكثيرة على الخطاب على أن الزعيم الصيني حذر المسؤولين من الهوس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي كميًا، بما في ذلك عبر التلاعب الإحصائي، ودعا إلى التركيز على جودة الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لصحيفة «رمنين ريباو»، فإن الهدف الاقتصادي الأعلى الذي حدده الرفيق شي هو حل مشكلة «ضمان سبل عيش السكان». أي أن على الصين الابتعاد عن تقديس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. وأخيراً، جاءنا حدث ذي صلة مباشرة بموضوع «الناتج المحلي الإجمالي» - بوصلة الاقتصاد المكسورة». ففي كانون الثاني من هذا العام، عُقد في جنيف اجتماع لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بمراجعة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. وقد أنشئ الفريق في إطار مبادرة «ما بعد الناتج المحلي الإجمالي»، المدعومة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». وتهدف هذه الحركة إلى إحداث تغيير جذري في مقاربة تقييم النمو الاقتصادي، وتطوير مؤشرات أكثر ملاءمة للتنمية، تشمل إلى جانب الاقتصاد، الرفاه الاجتماعي، والاستدامة البيئية، وجودة الحياة.



**حتى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تجرأ على انتقاد عيوب الناتج المحلي الإجمالي**

والبيئة. وقال: «يتزايد وعي الناس بحدود المعايير التقليدية، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن اعتبار الأنشطة المضرّة بالبيئة مجدية اقتصادياً».

حتى وقت قريب، كان الأمر شبه محرم بين قادة الدول، ولا سيما الاقتصادات الكبرى، القيام بانتقاد الناتج المحلي الإجمالي. فقد كان رؤساء الحكومات والمستشارون والرؤساء يوجهون سياساتهم دون تردد وفق هذا المؤشر، ويبنون كل ما بوسعهم لتحقيق أعلى معدلات نمو فيه. ولفترة طويلة، كانت الصين صاحبة الرقم القياسي في معدلات النمو الاقتصادي المقاسة بالناتج المحلي الإجمالي. ويكفي القول: إن متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الصين بين عامي 1978 و2005 بلغ 10%. وبالطبع، تراجعت هذه المعدلات في السنوات الأخيرة، لكنها لا تزال أعلى بكثير من المتوسط العالمي، ومن معدلات الدول الغربية. وقد حددت القيادة الحزبية-الدولية في الصين هدفاً بنمو قدره 5% سنوياً. وبحسب نتائج عام 2024، بلغ النمو فعلاً 5%. أما في عام 2025، فوفقاً لتقديرات البنك الدولي، من المرجح ألا يصل النمو إلى هذه العتبة، إذ سيبلغ نحو 4.5%.

توقع بعض المراقبين، أن يعنف الرئيس الصيني شي جين بينغ المسؤولين الحكوميين ويطلبهم باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق نسبة 5%. غير أن ما حدث كان مختلفاً. ففي كلمته خلال المؤتمر الاقتصادي المركزي في بكين في كانون الأول 2025 «وهو اجتماع شبه مغلق»، وجه شي جين بينغ بالفعل انتقادات حادة للمسؤولين. وأشار إلى الحداث الصناعية غير المبررة، والاستعراضات الشكلية عبر التوسع

البيئية.

أما أكثر المواقف راديكالية، فتظهرها دولة بوتان. ففي عام 1972 اقترح ملك بوتان، بديلاً عن الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر «السعادة الوطنية الإجمالية». وتستند الفكرة إلى الحفاظ على القيم الثقافية والدينية للبلاد، وهي مثبتة رسمياً في الدستور. وتجري السلطات استطلاعات اجتماعية منتظمة لتحديد مجالات عدم رضا المواطنين، ثم تتخذ إجراءات لمعالجة المشكلات. وتتولى هذه المهام هيئة خاصة هي «لجنة السعادة الوطنية الإجمالية» «Gross National Happiness Commission»، التي تعمل على تطوير منهجية الحساب، وتنفيذ الحسابات العملية للمؤشر. وفي الدراسات المتعلقة ببوتان، يُشار إلى هذه الهيئة غالباً باسم «وزارة السعادة». ومع ذلك، شهد المستوى الدولي بعض التحركات. فقد ظهر مؤشر التنمية البشرية الذي ينشر في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويستخدم أحياناً كمكمل لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي. كما طوّرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات «الحياة الأفضل». وابتكرت «مؤسسة الاقتصاد الجديد» مؤشراً دولياً للسعادة «Happy Planet Index». وتنتشر شركة Economist Intelligence Unit مؤشر «قابلية العيش»، وهو تقييم سنوي لجودة الحياة في مدن العالم، وغيرها من المؤشرات.

حتى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تجرأ على انتقاد عيوب الناتج المحلي الإجمالي. ففي محاضرة ألقاها عام 2020، أشار إلى أن العديد من الأنشطة البشرية تزيد الناتج المحلي الإجمالي، لكنها تلحق ضرراً لا يمكن إصلاحه بالطبيعة

# «البلاستيك» قد يدمر 83 مليون سنة من الحياة الصحية للجيل القادم

حذرت دراسة نشرت في مجلة لانسييت لصحة الكوكب «لانسييت بلانيتري هيلث» من التكلفة البشرية الباهظة لأزمة البلاستيك العالمية. واستناداً إلى نمذجة الآثار الصحية من سنة 2016 حتى 2040، خلص فريق بحثي دولي إلى أن استمرار «بزئس» البلاستيك بلا تغيير سيسلب البشرية ما يقدر بـ 83 مليون سنة من الحياة الصحية.

## إعداد: د. اسامة دليقان

هذه الخسارة الصحية الهائلة، إذا صحت تنبؤات الدراسة، تسلط الضوء على البلاستيك كحالة طوارئ صحية عامة متصاعدة، تُغذى من خلال التلوث والتدهور البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للبلاستيك، من استخراج الوقود الأحفوري وصولاً إلى تحلله في البيئة.

## ثلاثة مصادر لأضرار البلاستيك الصحية

الدراسة التي قادها باحثون من كلية لندن للنظافة والطب الاستوائي، وجامعة إكستر، وجامعة تولوز الفرنسية، هي الأولى التي تقيم الضرر الصحي التراكمي الناجم عن غازات الدفيئة والجسيمات المحمولة جواً والمواد الكيميائية السامة المنبعثة عبر جميع مراحل سلسلة قيمة البلاستيك على مستوى العالم.

ويتوقع النموذج تضاعف الآثار الصحية السنوية من 2,1 مليون سنة «معدلة حسب العجز» في 2016 إلى 4,5 مليون بحلول 2040 في ظل سيناريو يفترض استمرار «البزئس كالمعتاد» بلا تغيير.

وتوزعت الأضرار عبر ثلاثة محركات رئيسية: 40% مرتبط بانبعاثات غازات الدفيئة المسببة لتغير المناخ، وما يقرب من الثلث بتلوث الهواء المسبب لأمراض الجهاز التنفسي، وأكثر من الربع بالتعرض للمواد الكيميائية الخطرة المرتبطة بالسرطانات وأمراض أخرى.

وبشكل حاسم، أشارت المؤلفات الرئيسية ميغان ديني إلى أن الرقم المُفزع البالغ 83 مليون سنة هو «بلا شك تقدير أقل بكثير من إجمالي الآثار الصحية البشرية» بسبب فجوات بيانات هائلة، خاصة فيما يتعلق بالتعرض الكيميائي من الاستخدام اليومي للبلاستيك.

## من المألوم: المستهلك الفرد أم النظام؟

تتحدى نتائج الدراسة بشكل أساسي الرواية التي تجعل من خيارات المستهلكين الفردية الحل الرئيسي. وشددت ديني قائلة: «بحسبنا يظهر أن الآثار الصحية الضارة للبلاستيك تمتد إلى ما هو أبعد من النقطة التي نشترى فيها منتجاً بلاستيكياً أو نضع العبوات في صندوق إعادة التدوير». يكشف التحليل أن الانبعاثات تبدأ مع استخراج النفط والغاز «المواد الخام لأكثر من 90% من البلاستيك» وتستمر عبر مراحل الإنتاج والنقل ونظم إدارة النفايات الفاشلة إلى حد كبير.

تشير الدراسة إلى الحاجة الملحة إلى تغيير جذري من المهد إلى اللحد. وتحدد ديني خفض إنتاج البلاستيك «غير الضروري» كأكثر الإجراءات فعالية. يتوافق هذا المطلب مع المعاهدة العالمية للبلاستيك، المتعثرة



الأوروبي، والتي ستحضر قريباً صيفاً معينة يصعب إعادة تدويرها.

وهناك أفكار واعدة، تراوح من أغلفة الأعشاب البحرية الصالحة للأكل إلى الرغوة الواقية القائمة على الفطر. ومع ذلك، فإن نقل هذه الابتكارات من المختبر إلى خطوط إنتاج عالمية بالكيفية والكمية المناسبة للتخلي عن البلاستيك التقليدي هو محك الاختبار الحقيقي.

## الحاجة لمزيد من الدراسات التفصيلية

الفوائد المحتملة للانتقال الناجح كبيرة: تقليل الانبعاثات السامة المرتبطة بالسرطان وأمراض الجهاز التنفسي، والحد من البلاستيك الذي يضر بالمحيطات والتربة، وخفض البصمة الكربونية للمنتجات. ومع ذلك، فإن الطريق محفوف بعقبات عملية؛ فالعديد من البدائل الحالية تأتي بسعر أعلى، أحياناً أكثر بنسبة 20-50% من البلاستيك التقليدي. يمكن أن يكون أداؤها أيضاً أقل، مع افتقارها للقوة نفسها أو الصفات الكيفية.

بعض التبديل البسيط ليس دائماً أفضل للبيئة؛ بحسب دراسة حديثة في بعض الحالات المحددة، يمكن أن يكون لقاورة بلاستيكية قياسية تأثير بيئي إجمالي أقل من بديل زجاجي أو معدني، مما يسلب الضوء على الحاجة إلى تحليل دقيق لكل حالة بالملحوس. قد تكون الإجابة النهائية هي مجموعة أدوات متنوعة - تجمع بين التخفيض بالكلفة والتصميم الذكي والمواد القابلة للتحلل الحيوي الحقيقية للاستخدامات المحددة، وإعادة التدوير المحسنة.

البلاستيكي. وحملتها الأبرز تشجع على أن تستبدل بالمركبات البلاستيكية أخرى مصنوعة من الخيزران، وهو مورد سريع النمو. نما هذا الجهد ليصبح صناعة كبرى، يقال إن قيمتها تتجاوز 500 مليار يوان وتشمل آلاف المنتجات، من أدوات المائدة إلى مواد البناء. وأهداف الحزب الشيوعي الصيني في هذا المجال مُصاغة كجزء من أجندة أوسع لـ «الحضارة الإيكولوجية» والتنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن هذه المبادرة الوطنية هي فقط جزء من الصورة. بإدراكها محدوديات الخيزران للعديد من احتياجات التعبئة والتغليف، تتابع الصين أيضاً مسارات أخرى، تشمل تحديد أهداف صارمة للحد من البلاستيك غير القابل للتحلل في خدمات الطلبات الخارجية والاستثمار في تقنيات إعادة التدوير المتقدمة لإدارة النفايات الحالية.

## البحث عن بدائل أخرى عالمياً

عالمياً، فإن البحث عن بدائل هو مجال بحثي نشط. في أوروبا وأمريكا الشمالية، تبتكر مختبرات الجامعات والشركات مواد مشتقة من الأعشاب البحرية والسليولوز ونشاء الذرة لخلق لدائن يمكن أن تتحلل حيويًا. يصور علماء آخرون طرق إعادة تدوير متقدمة لتفكيك البلاستيك الحالي لإعادة استخدامه على المستوى الجزيئي، أو يصممون تغليفاً أبسط «أحادي المادة» أسهل بكثير في إعادة التدوير بشكل صحيح.

سوق هذه الحلول ينمو بسرعة، مدفوعاً بأنظمة جديدة صارمة مثل لائحة التعبئة والتغليف والنفايات الخاصة بها في الاتحاد

التطبيق، التي انهالت المفاوضات بشأنها في آب 2024 وسط اتهامات بأن الولايات المتحدة والسعودية وحكومات كبرى أخرى عرقلت فرض حدود على الإنتاج. كما تبرز الباحثة عائفاً رئيسياً أمام العمل: عدم كشف الصناعة عن التركيب الكيميائي للبلاستيك، مما يقيد بشدة البيانات اللازمة لوضع سياسات وقائية فعالة.

وتدق الدراسة ناقوس خطر يفيد بأن أزمة البلاستيك تمثل تهديداً عميقاً ومنتامياً للصحة العامة العالمية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصناعة الوقود الأحفوري. وتدعو إلى طموح وشفافية غير مسبوقين من الحكومات والصناعة، مؤكدة أن التلاعب والمناورة من خلال نظام إعادة التدوير - الذي أثبت فشله - لا يكفي أبداً لمنع فقدان الملايين الإضافية من سنوات الحياة الصحية للإنسان.

## الصين ترأهن على الخيزران بديلاً

لا شك بأن إيجاد بدائل للبلاستيك بحيث تكون عملية وصحية في الوقت نفسه يعتبر تحدياً معقداً حتى الآن. وكثيرون في العالم يدركون بشكل متزايد التكاليف الصحية الباهظة للتلوث البلاستيكي ويبحثون عن مخرج وسط مفاضلات صعبة. ويعتقد بعض الخبراء أنه لا يوجد حل وحيد بمثابة الحل السحري البديل للمشكلة البلاستيكية المعقدة.

وتروج الصين لمبادرتها المميزة «الخيزران بدلاً من البلاستيك» كحجر زاوية في سياستها البيئية، حيث وضعت الصين نفسها كقائدة في الدفع ضد البلاستيك التقليدي، مسترشدة بخطة العمل الوطنية للتحكم في التلوث

تروج الصين لمبادرتها «الخيزران بدلاً من البلاستيك» وتختبر أبحاثاً عالمية ببدائل نباتية أخرى

# إبستين... قضية جنائية أم أداة تحكم وابتزاز سياسي!



بعد أن رفعت وزارة العدل الأمريكية السرية عن ملايين الوثائق والصور المرتبطة بقضية المجرم وعميل الموساد «الإسرائيلي» جيفري إبستين، والتي تعد جزءاً من أرشيف أكبر لا يزال محجوباً، ظهر بشكل واضح أن هذه القضية ليست عادية، وليست مجرد محاولة لتشيت انتباه الجمهور بسبب فضائح مالية وجنسية وسياسية، بل تعكس في الواقع حجم الأزمة الداخلية في الولايات المتحدة، ومستوى الصراع الداخلي، بل وإيضاً الطبيعة المضطربة لعلاقات الولايات المتحدة مع العالم الخارجي، وتحديدًا مع القارة الأوروبية.

## ■ علاء ابو فراج

الضحايا، ما أدى إلى إلقاء القبض على إبستين في 2018 قبل أن تعلن وفاته منتحراً في سجنه قبيل محاكمته!

إن مجموعة من الضغوط التي ترتبط بطبيعة الانقسامات السياسية داخل الولايات المتحدة كانت تضع تركيزاً كبيراً على هذه القضية، ما أدى في نهاية المطاف إلى أن يوقع الرئيس دونالد ترامب عام 2025 على قانون شفافية ملفات إبستين التي نشرت بموجبه الوثائق الحالية.

أضرار تطل منظومة الحكم الأمريكية بأكملها! إن هذه المقدمة التي تعرض بايجاز شديد سياق القصة، هي مسألة ضرورية لفهم طبيعة الخلاف داخل الولايات المتحدة حول هذه المسألة، ففعلياً تعتبر هذه الوثائق بمثابة كنز ثمين للابتزاز السياسي وإدارة حملات تشويه لشخصيات بارزة داخل منظومة الحكم الأمريكية، بل إن ظهور الجزء الأول من الوثائق كان بمثابة حرب داخلية مفتوحة، فما يمكن رصده من خلالها هو أن مستوى تورط المنظومة الأمريكية كلها كبير جداً، ما يعني خسارة للجميع، لكن نشرها في هذا الوقت بالتحديد يمكن أن يضيف أسلحة جديدة في المعركة القائمة، مع ضرورة الإشارة إلى أن إدارة الرئيس ترامب حالياً - والتي كان يبدو أنها المستهدفة من المطالبات بنشر هذه الوثائق - استطاعت عبر إجراءات بيروقراطية، وفساد واضح، أن تتلاعب بما تم نشره من الوثائق، فرفع السرية الأخير شمل 3 ملايين وثيقة بالإضافة إلى 180,000 صورة و2,000 فيديو، ويظهر أن هذا الرقم يمثل نصف حجم الوثائق التي أقرت وزارة العدل وجودها! بل إن الوثائق نفسها التي تم نشرها كانت عرضة لـ 10,000 تدخل بهدف حجب أسماء أو معلومات أو وجوه أشخاص، ما يظهر أن إدارة ترامب تحكمت إلى حد كبير بطبيعة المعلومات التي جرى نشرها، وأنها ربما تكون الأقل تضرراً ضمن عملية النشر

إن نشر هذه الوثائق تحول إلى قنبلة إعلامية هائلة على المستوى العالمي، إذ تمت أكثر من 15 مليون عملية بحث حول الموضوع على محرك غوغل خلال سبعة أيام فقط! وظلت قضية الملفات المنشورة في قائمة المواضيع الأكثر رواجاً على وسائل التواصل الاجتماعي لمدة 4 أيام متتالية في الولايات المتحدة و12 دولة أوروبية، وهو في الحقيقة اهتمام متوقع، خصوصاً أن الملفات تكشف فعلياً عن فضائح وجرائم وعلاقات سياسية مشبوهة بين أكثر من 150 شخصية بارزة في الولايات المتحدة وأوروبا وحدها.

## كيف انتقلت الوثائق من السرية إلى العلن؟

بعد توجيه اتهامات لابستين عام 2008 ظهر وضوحاً، أن هناك قوى خفية تتدخل في هذه القضية، فبدلاً من محاكمته على أساس التهم الموجهة إليه، والتي تتضمن اتجاراً واسع النطاق وإدارة شبكة إجرامية دولية، تم توجيه تهمة منفردة بالتحريض على البغاء، وسجن على إثرها داخل الولاية لمدة 13 شهراً بظروف مريحة، بل إن إقرار إبستين بالتهم الموجهة إليه كان بموجب صفقة قانونية معروفة باسم «اتفاقية عدم الملاحقة» (NPA) لعام 2008، التي شملت إلى جانب محاكمته على مستوى الولاية، بندا يؤكد حصوله على حصانة من الملاحقة الجنائية الفيدرالية ليس فقط لابستين، بل وأيضا لأي مواطنين محتملين معه!

وبموجب هذه الاتفاقية، ظلت الوثائق محجوبة، وضمنت حماية الشخصيات الوارد ذكرهم فيها. لاحقاً، أدت سلسلة من الدعاوى القضائية والتحركات داخل الولايات المتحدة إلى إعادة فتح القضية، واعتبرت اتفاقية عدم الملاحقة انتهاكاً جوهرياً لقانون حقوق

سفيراً لبريطانيا لدى الولايات المتحدة. وذلك إثر مطالبات لستارمر بالاستقالة من بعض النواب.

أما حصة النرويج من هذه الوثائق، فكانت كبيرة أيضاً، وطالت عدداً من الشخصيات البارزة في المشهد السياسي والدبلوماسي، إذ كشفت الملفات أن إبستين خصص في وصيته قبل وفاته مبلغاً قدره 10 ملايين دولار لأبناء الدبلوماسيين تيرجي رود-لارسن ومونا جول، وذلك لقاء خدمات قدمها أثناء عملها على اتفاقيات أوسلو بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية، ما فتح قضية فساد كبرى لم تكن معروفة سابقاً، وخصوصاً مع العلم بعمل إبستين مع الموساد، ذلك إلى جانب وثائق ترتبط بتوريبورن جاغلاند رئيس الوزراء النرويجي الأسبق، والأمين العام السابق لمجلس أوروبا، ما دفع الحكومة في النرويج لطلب رفع الحصانة عن جاغلاند لمحاكمته. ولم تنحصر حصة النرويج في هذه الملفات، بل طالت وثائق أخرى كلاً من بورغ برينده رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) والأميرة ميت مارييت قريبة ولي عهد النرويج.

في فرنسا أيضاً ظهر تورط وزير الثقافة الأسبق جاك لانغ وابنته كارولين لانغ، والذي كان يشغل منصب مدير معهد العالم العربي منذ ما يقارب 13 عاماً مضى، وتلقى مع ابنته أموالاً من إبستين.

الأخيرة. دون أن يعني ذلك براءة ترامب، أو شخصيات كبيرة في إدارته من أي شبهات.

## أضرار أوروبا كبيرة أكثر مما يبدو!

ما لا يجري الحديث حوله كثيراً، هو أثر هذه التسريبات على دول أخرى، وخاصة أوروبا، التي تبدو مناعة بناها السياسية تجاه هذا النوع من القضايا أقل من الولايات المتحدة، التي شهدت أحداثاً مشابهة سابقاً، ويات نفوذ السياسيين في وسائل الإعلام وغيرها من مجالات التلاعب قادر في كثير من الأحيان على تقليل الأثر الناجمة عن هذا النشر، بالمقارنة مع أوروبا التي بدأت تشهد استقلالات في عدد من البلدان.

فمثلاً، ظهر في الوثائق أن الأمير أندرو، دوق مدينة يورك البريطانية، وشقيق الملك تشارلز الثالث، وابن الملكة إليزابيث الثانية متورط في عدد كبير من القضايا المرتبطة في ملف إبستين، بل إن جزءاً من الوثائق يشير إلى أن بعض الأفعال المشينة كانت تجري في البلاط الملكي في بريطانيا، بالإضافة إلى وثائق مرتبطة بسفير بريطانيا لدى واشنطن بيتر ماندلسون الذي ظهر أنه كان على علاقة وثيقة مع إبستين، ويجري التحقيق في تهمة إساءة استخدام المنصب العام، والتي امتدت بالفعل لتصبح أزمة تضرب حكومة رئيس الوزراء كير ستارمر الذي كان مضطراً لتقديم اعتذار علني لضحايا إبستين، واعترف بأنه أخطأ عندما وثق بتصريحات بيتر ماندلسون وعينه



**بقاء 3 ملايين وثيقة محجوبة مع إخفاء عدد كبير من الأسماء والشخصيات يعني أننا أمام حالة ابتزاز كبرى، قادرة على التأثير بسلوك أشخاص كبار**

إن بقاء 3 ملايين وثيقة محجوبة، مع إخفاء عدد كبير من الأسماء والشخصيات، يعني أننا أمام حالة ابتزاز كبرى، قادرة على التأثير بسلوك أشخاص كبار، وأصحاب نفوذ واسع في الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها من بقاع العالم، ما يمكن أن يتحول إلى أداة للتحكم بسلوك هؤلاء ومواقفهم باتجاهات محددة، أو ببساطة تهديداً لإزالتهم عن مسرح العمل السياسي، ويظهر بوضوح أن أثر هذه الوثائق على البنى التقليدية في أوروبا سيكون كبيراً، ما يمكن أن يتحول سريعاً إلى سلاح بيد تيارات جديدة تحاول السيطرة على الساحة السياسية هناك. وأما في الولايات المتحدة، فالصراع وصل بالفعل إلى مستوى غير مسبوق، وإن كانت الآثار الملموسة لم تبدأ بعد، إلا أنها ستكون أكبر وأشد مما نشهده في أوروبا، وستحتاج المسألة قليلاً من الوقت حتى يظهر بوضوح من هي الأطراف التي ستستفيد من هذا كله، مع العلم أن جميع الأطراف خاسرون بشكل أو آخر، وأن هذه القضية ستتحول سريعاً إلى عامل دافع لتغيير البنى القائمة.

## السعودية وتركيا ومصر... تقارب إجباري



للابتزاز الامريكي-الصهيوني.

■ معتمز منصور

### شراكات اقتصادية استراتيجية: رؤية 2030 مقابل قرن تركيا

يعكس جدول أعمال زيارة أردوغان هذا التحول بوضوح. فعلى الصعيد الاقتصادي، تسعى تركيا والسعودية إلى رفع حجم التبادل التجاري من 8 مليارات دولار في 2024 إلى نحو 30 مليار دولار في المدى المتوسط. أما مع مصر، فالهدف هو رفع التجارة الثنائية من 10 مليارات دولار حالياً إلى 15 مليار دولار. لكن الأهم من الأرقام، هو طبيعة الشراكة، فهي ليست تبادلًا تجاريًا تقليديًا، بل تكاملاً استراتيجيًا يستفيد من «رؤية السعودية 2030» و«رؤية قرن تركيا». فالتقدم التركي في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا المتقدمة يتكامل مع الطموح السعودي في بناء اقتصاد معرفي مستقل، مما يخلق بنية تحتية لشراكة طويلة الأمد.

وقد أكد البيان المشترك الصادر عن القمة التركية-السعودية هذا التوجه، إذ شمل 30 بنداً غطت مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار، والطاقة وتغير المناخ، ومجلس التنسيق الثنائي، والدفاع والأمن، والقضايا الإقليمية، مثل: فلسطين واليمن والسودان والصومال. وجاء فيه صراحة: «اتفقا على أهمية تعزيز الروابط الاقتصادية، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية المشتركة، والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتيحها رؤية [السعودية 2030] و [رؤية قرن تركيا] بما يخدم المصالح الاقتصادية المتبادلة».

### البعد الدفاعي: نواة

#### تحالف عسكري إقليمي

لكن المحور الأبرز في هذه الزيارة يتمثل في البعد الدفاعي، الذي يجاوز التعاون الثنائي ليشير إلى تبلور محور أمني ثلاثي محتمل.

### من «الفوضى الخلاقة» إلى التكامل والتعاون

لعمد، شكل مشروع «الفوضى الخلاقة» الذي هندسته الولايات المتحدة الأمريكية ودعمته «إسرائيل»، حجر الزاوية في سياسة تفكيك أي تقارب محتمل بين القوى الإقليمية. وقد نجح هذا المشروع مؤقتاً في استغلال خلافات عديدة بين دول المنطقة، كدعم الإخوان المسلمين، والصراعات في ليبيا وشرق المتوسط، لخلق حالة من القطيعة والعداء. لكن المسار الحالي يمثل انقلاباً استراتيجياً على تلك الرؤية. فنقطة التحول الحقيقية جاءت حين أدركت أنقرة والرياض والقاهرة أن المستهدف ليست مصالحها الجزئية فحسب، بل وجودها ككيانات سياسية موحدة. ومن هنا، أصبح التعاون بينها ليس خياراً تكتيكياً، بل ضرورة دفاعية وجودية. وهو ما دفع الإعلام «الإسرائيلي» لوصف الزيارة بأنها ولادة محور إقليمي جديد، وبأنه تحد استراتيجي حقيقي قادر على وضع حد للمشروع «الإسرائيلي» في الإقليم.

### المحرك المشترك:

#### التهديد «الإسرائيلي» الصريح

التصريحات «الإسرائيلية» الأخيرة، التي لا تخفي طموحاتها التوسعية، وسعيها لضرب «المحيط الحيوي» للدول الإقليمية الأساسية، عملت كجرس إنذار موحد. هذا التهديد المشترك حول العلاقة بين العواصم الثلاث من تنافس إلى تكامل اضطراري، حيث بات واضحاً أن الانعزال يعني الهاشمية، وأن التحالف هو السبيل الوحيد للبقاء في نظام إقليمي مضطرب، وتغييرات كبرى في موازين القوى العالمية، تدفع الدول للبحث عن عوامل الاستقرار والابتعاد عن التبعية والارتهاق

سورية، تدعم العواصم الثلاث مسارا سياسيا يعزز الاستقرار بعد سقوط الأسد. أما في فلسطين، فقد شكلت القضية محور المباحثات بين أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال الاجتماع الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي التركي-المصري، حيث تبنت الدول الثلاث موقفاً موحداً لدعم وقف إطلاق النار، وإعادة إعمار غزة، ومنع تحقيق المخطط الصهيوني في تهجير سكان غزة.

### تحالف وجودي

باختصار، زيارة أردوغان في شباط 2026 ليست حدثاً دبلوماسياً عابراً، بل هي ترسيخ مرحلة جديدة في السياسة الإقليمية. ففي لحظة دولية حرجة، اختارت تركيا والسعودية ومصر أن تضع خلافات الماضي جانبا، وتتكاتف في مواجهة التهديدات المشتركة. هذا التحالف الناشئ، المدعوم باتفاقات اقتصادية وعسكرية ملموسة، ليس رفاهية سياسية، بل ضرورة وجودية. وهو يشكل نواة لمحور إقليمي قادر على إعادة رسم التوازنات، واحتواء الطموحات التوسعية «الإسرائيلية»، وصياغة مستقبل المنطقة، بعيداً عن الإملاءات الخارجية.

فقد تبلورت تقارير متعددة حول مساع تركية جادة للانضمام إلى التحالف الدفاعي القائم بين السعودية وباكستان. هذا التحالف، الذي كان في السابق ثنائي الطابع، قد يتحول قريباً إلى مثلث استراتيجي قادر على تقديم بديل أمني مستقل عن المنظومات الغربية، خاصة في ظل تزايد الشكوك حول موثوقية الضمانات الأمريكية. وفي القاهرة، أبرمت تركيا ومصر صفقة أسلحة بقيمة 350 مليون دولار، تشمل شراء مصر لنظام الدفاع الجوي «Tolga»، المصمم خصيصاً لإسقاط الطائرات المسييرة عبر خمسة أنظمة متكاملة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء مصنع تركي في مصر لإنتاج قذائف عيار 155 ملم، ما يمثل خطوة نوعية نحو نقل التكنولوجيا، وبناء قدرات دفاعية محلية مشتركة، لتعبر هذه الخطوة عن مستوى متقدم من التعاون والتنسيق المشترك.

تنسيق إقليمي موحد، من غزة إلى الخرطوم على الصعيد الإقليمي، بات التنسيق بين الدول الثلاث أكثر وضوحاً وفعالية. ففي السودان، تعمل الدول الثلاث على دعم الجيش السوداني ضد قوات الدعم السريع، في محاولة لمنع تقسيم البلاد والحفاظ على وحدتها. وفي

## أوكرانيا... إنهاء الحرب والمسار الوحيد



النظام الأوكراني أكثر، وخاصة في هذه الأوقات التي يحاول بها الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي القيام بحملة إصلاح تشمل تغييرات وزارية وحكومية بعد فضيحة الفساد الأخيرة فيما يتعلق بملف الطاقة.

في المقابل، تواصل كييف ضرب أهداف روسية خلف خطوط التماس، لكنها تواجه واقعا متراكما من الاستنزاف، لا سيما مع تراجع الدعم الأمريكي، وتحول العبء المالي والعسكري بشكل متزايد نحو أوروبا، في وقت تعاني فيه هي نفسها من أزمات اقتصادية وطاقية وضغوط داخلية متصاعدة.

سياسياً، تتزامن التطورات الميدانية هذه مع مسار تفاوضي جارٍ باستضافة أبو ظبي، وترعاها الولايات المتحدة عبر محادثات ثلاثية مع روسيا وأوكرانيا، لكن ورغم الحديث الأمريكي المتكرر عن «تقدم» و«نتائج إيجابية»، فإن القضايا الجوهرية، وفي مقدمتها ملف الأراضي والضمانات الأمنية وتأكيد حياد أوكرانيا، لا تزال عالقة، كما أن طرح مواعيد نهائية وقريبة

يبدو أن الحرب في أوكرانيا تدخل مرحلة جديدة، تتقاطع فيها كثافة العمليات العسكرية مع زخم دبلوماسي متزايد، دون أن يعني ذلك اقتراباً حقيقياً من نهاية الصراع بعد، فبينما تتحدث العواصم الغربية - وبالتحديد واشنطن برئاسة دونالد ترامب - عن «فرص سلام» ومواعيد محتملة لإنهاء الحرب، يفرض الميدان والتعنّت السياسي الأوكراني - الأوروبي بالتحديد تصوراً مختلفاً.

### ■ ملاذ سعد

على المستوى العسكري، تصاعد القتال في الأيام الماضية واتسع على امتداد جبهة تقارب 1200 كيلومتر، مع تركيز روسي واضح على محاور دونيتسك، ولا سيما محيط بوكروفسك-ميرنوغراد، حيث تعتمد موسكو تكتيكات الاستنزاف والتسلل التدريجي، مدعومة بضغط نارٍ كثيف، وبالتوازي، كثفت روسيا ضرباتها على البنية التحتية للطاقة في عمق أوكرانيا، ما أدى إلى انقطاعات واسعة للكهرباء. بما يعنيه ذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة تضغط وتضعف

من تغيير مواقفهم نحو رؤية أكثر واقعية تجعلهم يخوضون مفاوضات جادة بالفعل، وبصيغة أكثر ملائمة ضمن موازين القوى الحالية، وبحدود الخسارة الحالية، أم سيحافظون على تشدهم، ريثما يستمر التقدم التدريجي لصالح روسيا، لتحسم المسألة في الميدان؟

سريع، قائم على الصفقات والضغط الزمني، إلا أن تعقيد الحرب وتشابك وتعارض مصالح الأطراف الداخلة، يجعل من الصعب نجاحها بصيغتها الحالية، في حين أن الوقائع العسكرية لا تزال تتصاعد تدريجياً لصالح روسيا أكثر فأكثر... فهل ستمكن كييف وحلفائها

لسلام شامل، أو الحديث عن اتفاق محتمل، في أذار كما يروج ترامب، يبدو أقرب إلى الحلم السياسي منه إلى قراءة واقعية، وخاصة مع مؤشرات النظام الأوكراني وحلفائه الأوروبيين السلبية. ضمن هذا السياق، تطرح خطة ترامب نفسها كأطار تفاوضي

## ما بعد «نيو ستارت» ... سباق تسلح أم تعبير عن ميزان قوى جديد؟



مع حلول الخامس من شباط 2026، دخل النظام الدولي مرحلة مفصلية مع انتهاء سريان معاهدة «نيو ستارت»، آخر اتفاق ملزم يقيد الترسانات النووية الاستراتيجية للقوتين الأكبر نووياً في العالم. وفي ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، تبرز تساؤلات جوهرية حول مستقبل الردع النووي، وإمكانية تجنب سباق تسلح جديد في غياب قواعد متفق عليها.

### حلا الحايك

الاستراتيجي القائم. تم تقييم المبادرة بشكل إيجابي من قبل الولايات المتحدة، لكن حتى بداية شباط 2026، لم يتم تلقي رد رسمي منها. وكان وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو قد أكد موقف بلاده، بأنه «من أجل تحقيق سيطرة حقيقية على الأسلحة في القرن الـ 21، من المستحيل القيام بشيء لا يشمل الصين بسبب مخزونها الهائل والمتنامي بسرعة». وانتهى سريان الاتفاقية بحلول 5 شباط 2026.

### سياق مختلف

وقعت «نيو ستارت» في مرحلة كانت فيها العلاقات الروسية-الأمريكية ما تزال محكومة بمنطق إدارة التراجع. إذ جاءت المعاهدة امتداداً لسلسلة اتفاقات، ولدت في أواخر الحقبة السوفييتية، انعكاساً لتوازن قوى نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. حين كان ميزان القوى يميل لصالح الولايات المتحدة، وكانت موسكو الخارجة من عقدين من الضعف الاقتصادي والسياسي تبحث عن تثبيت موقعها داخل نظام دولي تقوده واشنطن. في هذا السياق، لا ترى موسكو أن أزمة «نيو ستارت» منفصلة عن السياق الأوسع للعلاقات مع واشنطن. فمع اعتبار انتهاء المعاهدة «حدث مؤسف»، تبدي موسكو انفتاحاً على الحوار مع الولايات المتحدة، مع التشديد في الوقت ذاته على استعداد موسكو للتعامل مع كافة السيناريوهات المحتملة. ومراقبتها مدى جاهزية واشنطن لمناقشة ملفات الأمن النووي الاستراتيجي، وسط حالة من الترقب الدولي لمستقبل التوازن العسكري بين القوتين النوويتين الأكبر في العالم. من جهتها، الصين، والتي أكدت في وقت

جرى التوقيع على معاهدة «نيو ستارت» / ستارت 3» في الثامن من نيسان 2010 بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وشكلت مع دخولها حيز التنفيذ عام 2011 أحد الأعمدة الأساسية لضبط التوازن النووي بين البلدين، عبر تحديد عدد الرؤوس النووية المنتشرة عند حد أقصى 1550 لكل طرف، وحدث من عدد ناقلاتها من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة الحاملة للأسلحة النووية، بما لا يتجاوز 700 منصة. وقيدت العدد الإجمالي لمنصات الإطلاق المنتشرة وغير المنتشرة بـ 800 منصة، إلى جانب آليات تفتيش وتبادل بيانات لضمان الالتزام بالاتفاقية.

وفق بنود المعاهدة، يمكن تمديد الاتفاقية لخمس سنوات إضافية لمرة واحدة. وهو ما تم عام 2021، ليعن الرئيس الروسي بوتين عام 2023 تعليق مشاركة روسيا في المعاهدة، إثر انتهاكات متكررة من قبل واشنطن. برغم ذلك، أكد الجانب الروسي محافظته على شروط المعاهدة، وعدم زيادة مقدراته النووية، داعياً لاستئناف العمل بالاتفاقية، وقدم مقترحات بهذا الشأن لواشنطن، وأوضح أن بلاده لن تعود إلى إجراء التجارب النووية «إلا إذا قامت الولايات المتحدة بذلك أولاً». في 22 أيلول 2025 ولتجنب الانجرار إلى سباق تسلح غير منضبط، أعلن بوتين استعداد روسيا للالتزام الطوعي بالحدود المنصوص عليها في المعاهدة، لمدة عام كامل بعد انقضاءها في 2026، شريطة أن تتصرف الولايات المتحدة بالمثل، وألا تتخذ خطوات تقوض التوازن

عن توازن قوى جديد على المستوى الدولي، فإن سلسلة من المعاهدات التي دخل فيها الاتحاد السوفييتي في فترة التراجع، كانت تعبيراً عن ميزان القوى في فترة لم تعد موجودة، وظهر وضوحاً كيف استفادت الولايات المتحدة من هذه «الضوابط» لتثبيت وضعها المتقدم على المستوى الدولي في حينه، أما اليوم فنحن أمام واقع مختلف، بل إن إصرار واشنطن على إشراك الصين في هذه المعاهدة، هو في الواقع محاولة لكبح تطورها العسكري الذي بات ضرورة ملحة للأمن القومي الصيني، ويؤدي دور الردع أكثر من كونه موجه ضد أطراف أخرى.

سابق التزامها سياسة «عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية»، وأن ترسانتها تقف عند الحد الأدنى اللازم للأمن القومي فقط. وعدم سعيها للدخول في سباق تسلح مع أي طرف. رفضت بشكل قاطع المساعي الأمريكية لإشراكها في أي اتفاقية نووية جديدة في الوقت الحالي، واصفة إياها بـ «غير المعقولة». وترى بكين فيها محاولة جديدة من واشنطن لتطويق واحتواء التطور الصيني، ومحاولة لفرض إملاءات تنتمي لحقبة ماضية. إن انهيار «نيو ستارت» وبالرغم من المخاوف المشروعة التي ترافقه، هو في الحقيقة تعبير

## جولة مفاوضات إيرانية أمريكية جديدة



البالستية، وحتى الملف الداخلي و«حقوق الإنسان» بعد المظاهرات الأخيرة التي شهدتها إيران، لكن هذا الطرح يصطدم بواقع أن أي اتفاق يتجاوز النووي، سيكون شبه مستحيل، أولاً: باعتبارها تدخلات لا تقبل بها طهران. ثانياً: في ظل انعدام الثقة، وخاصة بعد التجربة السابقة في الاتفاق النووي الذي انسحبت منه الولايات المتحدة نفسها.

أما «إسرائيل»، فتقف في موقع مختلف، لتضغط باتجاه إبقاء الخيار العسكري مطروحاً، بل وتدفع لتنفيذه عبر القيام بجولة عسكرية جديدة وواسعة، وتضغط على واشنطن لمنع أي تسوية لا تؤدي إلى تقويض القدرات الإيرانية بشكل عام، غير أن هذا الضغط يصطدم بحسابات أمريكية أوسع، ترى أن حرباً مفتوحة مع إيران لن تكون محدودة جغرافياً- وتؤكد إيران ذلك- وستحول المنطقة إلى ساحة صراع مفتوح يمتد من الخليج إلى شرق المتوسط، مع كلفة سياسية واقتصادية وأمنية عالية، ودون ضمان تحقيق نصر بالنسبة للولايات المتحدة أو «إسرائيل» أساساً. فضلاً عن أن هكذا تصعيد وإن جرى، من المرجح أن يدفع معظم دول المنطقة الإقليمية بشكل

تشهد العلاقة بين إيران من جهة، والولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة أخرى، مرحلة مركبة، تجمع بين فتح قنوات دبلوماسية غير مباشرة، ورفع منسوب التهديد العسكري في أن واحد، فالمفاوضات التي انطلقت في سلطنة عمان، وإن وصفت من الطرفين بأنها «بداية إيجابية»، لا تعكس بالضرورة تحولاً جذرياً في طبيعة الصراع، بقدر ما تشير إلى محاولة إدارة الأزمة ومنع انفجارها، لا حلها بشكل نهائي.

### نور الحمشحي

تركز طهران بوضوح على حصر المفاوضات بالملف النووي، وتحديد مسألة تخصيب اليورانيوم ورفع العقوبات، رافضة أي نقاش يتعلق ببرنامجهما الصاروخي، أو دورها الإقليمي باعتبارها شؤون سيادية، ليعكس هذا الموقف قراءة إيرانية لتوازن القوى، ترى أن التنازل في الملفات الأمنية يضعف موقعها الردعي والتفاوضي نفسه، خصوصاً بعد حرب حزيران/يونيو 2025 وما رافقها من ضربات «إسرائيلية» وأمريكية لمنشآت نووية وعسكرية. في المقابل، تحاول واشنطن توسيع جدول الأعمال، عبر ربط النووي بسلوك إيران الإقليمي، والصواريخ

ستتجه حتماً إلى حرب شاملة، كما لا يبدو أن اتفاقاً نووياً سريعاً بات قريباً أيضاً، فما يجري هو سباق بين مسارين: دبلوماسية هشة تناور بها الولايات المتحدة، وتصعيد محسوب يذكر بأن خيار الحرب لم يرفع عن الطاولة، ولا يمكن استبعاده.

فواشنطن تلوح بالقوة لتحسين شروطها، وطهران تلوح بالردع لمنع فرض الإملاءات، فيما تحاول أطراف إقليمية، كعمان وقطر وتركيا والسعودية، تأريخ احتمالات الصراع وتعزيز الحوار والمفاوضات. في المحصلة، لا يبدو أن المنطقة

أسرع للاصطفاف والتحالف سوية ضد الولايات المتحدة و«إسرائيل». اللافت في هذه المرحلة، هو أن التصعيد غير مخفي، بل تجري إدارته: حوادث بحرية، تهديدات متبادلة، حشود عسكرية، وزيارات سياسية، كلها عناصر تستخدم كأدوات تفاوض غير مباشرة،

# مقاومة الإمبراطورية الأمريكية تبدأ بوقف الإبادة

نشرت في الأصل على موقع «المشروع الاشتراكي - الرصاص» بتاريخ 27 كانون الثاني 2026، بوساطة اللجنة الوطنية الفلسطينية لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) بتصرف



## المقدمة:

تشكل فلسطين، كما أشارت الناشطة أنجيلا ديفيس، مركز العالم حقاً. في سياق متصاعد، يبرز تدخل إدارة الولايات المتحدة الأحادي عبر إعلانها عما يسمى «مجلس السلام» لغزة بقيادة الرئيس الأمريكي ترامب، متجاهلاً تماماً ذكر الفلسطينيين، كنموذج صارخ لمحاولة ترسيخ نظام عالمي قائم على منطلق القوة وفرض الهيمنة. هذا المجلس، الذي يضم سياسيين وأثرياء من «الموالين» لإسرائيل، ويعلن ممثلاً سابقاً للأمم المتحدة متحيزاً «لإسرائيل» ويتحكم فيه نظام استبدادي إقليمي «كنايب ملك استعماري» على قطاع غزة المحتل غير قانونياً، يمثل محاولة غير مغلقة لتطبيق الإبادة «الإسرائيلية» الجماعية المستمرة، وإعادة تأهيل نظامها المجرم، وإنقاذه من عزلته العالمية. لن يتخلى الشعب الفلسطيني الأصلي عن حقوقه غير القابلة للتصرف.

## التوسع الإمبراطوري والنموذج الجيني

تتطابق طموحات «الإمبراطور الأمريكي» المعين ذاتياً مع هجومه على فنزويلا ومحاولته الاستيلاء على ثرواتها، ومخططاته المتقدمة لاحتلال غرينلاند. ورغبته المزعومة في استبدال الأمم المتحدة تدريجياً «بمجلس سلامة» لتوسط الصراعات العالمية وإملاء السياسات على الدول الضعيفة، تثبت بما لا يدع مجالاً للتكهن أن منهجية الولايات المتحدة و«إسرائيل» في غزة مصممة للتطبيق عالمياً. هذه التجاوزات وغيرها تتبع استراتيجية فعالة «للصدمة والترويع»، لكنها تشير تحت السطح إلى بداية النهاية للنظام الدولي المهيمن عليه أمريكياً.

غزة: النموذج الأولي والحد الأحمر الممحو كما حذر المجتمع المدني الفلسطيني منذ بداية الإبادة الجماعية المباشرة التي تبثها «إسرائيل»، وكما صرح الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو: «غزة ليست سوى التجربة الأولى لاعتبارنا جميعاً شيئاً قابلاً للتصرف به». إن «عقيدة دونو» الخاصة بترامب، التي تتهاوى أمام القانون الدولي، ما كانت لتصبح ممكنة لولا «تجربة غزة»، لأنه «في عالم حتى الإبادة الجماعية ليست خطأ أحمر فيه، لا توجد خطوط حمراء»، كما يقول كريغ مخيبر، المسؤول الأممي السابق لحقوق الإنسان. إن إبادة «إسرائيل» الجماعية، المدعومة والمسلحة من الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، هي تطبيع هذا العصر القائم على منطق «القوة تصنع الحق» بأشكال عنف استعماري متطرف. على أي دولة، حتى بين القوى الاستعمارية الأوروبية المتهاوية، أن تعيد التفكير في شعورها بالآلام.

## التواطؤ والمساءلة

إن الادعاء المفتعل والسخيف الذي تكررته حكومة «إسرائيل» الفاشية بأن «مجلس السلام» الخاص بترامب لم يتم التنسيق معها من أجله، لا يقنع أحداً. هذا المجلس هو جزء من خطة الإبادة المشتركة لنيتهايه وترامب لتشكيل تحالف «دولي» ظاهرياً للسيطرة على غزة نيابة عن نظام «إسرائيل»، الذي فشل في النهاية، رغم جرائمه التي لا توصف، في إخضاع الشعب الفلسطيني أو انتزاع استسلام حقوقه. تهدف الخطة إلى منح «إسرائيل» غطاءً دولياً للإبقاء على شكل أقل وضوحاً وحدة من الإبادة الجماعية، يستمر عبر القتل المنهجي والحرمان المنهجي من الغذاء الكافي والماء النظيف والسكن والخدمات الصحية. الهدف النهائي «لإسرائيل» منذ نكبة 1948، كان دائماً التطهير العرقي لكبر عدد ممكن من الفلسطينيين. لذلك، يجب محاسبة كل دولة أو فرد يشارك في «مجلس السلام» هذا، على التواطؤ في الإبادة الجماعية والفصل العنصري والاحتلال غير القانوني.

## الحقوق الثابتة والشرط الأساسي

نؤكد ما قلناه عند الإعلان الأول عن هذه الخطة في تشرين الأول 2025: إن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني الأصلي هي حقوق أصيلة ومنصوص عليها في القانون الدولي. لا يمكن محوها... أو إعادة تعريفها من قبل أي مجرم إبادة جماعية مطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية، أو أي «إمبراطور» styled-self يحاكم في عالم أكثر عدلاً أمام المحكمة ذاتها، أو أي مستبد إقليمي أو نظام استبدادي. إن تفكيك نظام «إسرائيل» الاستيطاني الاستعماري والفصل العنصري والاحتلال العسكري غير القانوني هو شرط ضروري لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، بما في ذلك تقرير المصير وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض.

## الدعوة إلى المقاومة العالمية

إن بناء موجة عالمية من المقاومة للمخططات الإمبراطورية الأمريكية أصبح حاجة وجودية للبشرية لإنقاذنا جميعاً من هاوية انعدام القانون والمعاناة الهائلة، وربما حرب نووية. وهذا يتطلب تعبئة جماعية تقاطعية من قبل الحركات الشعبية والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم من أجل دفع الدول إلى مقاومة نظام «القوة تصنع الحق» بشكل ذي معنى. ولكن يجب على الجميع أن يفهموا الآن أن المرحلة الحالية للإمبراطورية الأمريكية - غير المسبوقة في تجردها الكامل من كل ذرائع حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام - تُبنى على عقائد وآليات جُربت أولاً على الفلسطينيين، وهي تكتسب جرأة من «تجربة

الإبادة «الإسرائيلية» في غزة ومن «الإفلات التام من العقاب» الذي ارتكبت به. لوقف الإمبراطورية، يجب وقف «إسرائيل» أولاً ومحاسبتها محاسبة جادة.

## المهام العاجلة والأدوار

تحتاج الأغلبية العالمية إلى فرض خطوط حمراء على محور الإبادة الجماعية الأمريكي-«الإسرائيلي» كخطوة ضرورية لتكون قادرة على إعلاء سيادة القانون الدولي في كل مكان. وهذا يعني إنهاء إبادة «إسرائيل» الجماعية وفرض عقوبات قانونية جادة للمساعدة في تفكيك الأسباب الجذرية للإبادة الجماعية، نظام الفصل العنصري والاحتلال غير القانوني «الإسرائيلي» الذي مضى عليه عقود. على وجه الخصوص، يجب على تحالفات الدول التي لديها تفويض لمحاربة الاستعمار وتمثل دولاً تتلقى سياسات محور الولايات المتحدة-«إسرائيل»، مثل حركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، ومجموعة لاهاي، أن تتحد وتتحرك الآن. ولهذه الغاية، تدعو حركة المقاطعة BDS إلى الضغط على جميع الدول من أجل:

1. إعلاء أولوية القانون الدولي وتطبيقه عالمياً؛ الدفاع عن الحقوق في السيادة وتقرير المصير من خلال اتخاذ موقف حاسم ضد العدوان وجميع الجرائم والمجرمين الدوليين. وهذا يتطلب إعادة رسم الخطوط الحمراء، وإنهاء «تجربة غزة»، ووضع مثال في محاسبة الدول المارقة والنظام القائم على العدوان العاري أو الإبادة الجماعية أو الفصل العنصري في أي مكان. يجب أن يبدأ ذلك بقطع العلاقات العسكرية والاقتصادية والتجارية والدبلوماسية والأكاديمية مع «إسرائيل» الفصل عنصري، كما دعا العديد من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، حيث إن «إسرائيل» هي النظام الأكثر خرقاً للقانون في العالم. منذ نشأتها، انتهكت ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة أكثر من أي دولة أخرى، وقتلت موظفي الأمم المتحدة ودمرت مرافق الأمم المتحدة «بما في ذلك

في الأونة الأخيرة مقر الأونروا في القدس المحتلة» أكثر من أي دولة أخرى في التاريخ، ومزقت ميثاق الأمم المتحدة حرفياً، وتقود الهدم المنهجي - مجال تخصصها! - للقانون الدولي.

2. رفض مجالس ترامب «للسلام»، وحماية وإصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها؛ تفعيل أليات الأمم المتحدة على الفور لمواجهة عصر «القوة تصنع الحق» وإنهاء الاستعمار عن الأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلاً للأغلبية العالمية وأقل خضوعاً - أو عرضة للإكراه من قبل - الأنظمة المتورطة بعمق في الاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان وجرائم الفظائع.

3. إقرار حق الشعوب في التعويضات عن ويلات الاستعمار «بما في ذلك العبودية»: هناك حاجة إلى محاسبة عادلة ودقيقة لنطاق التعويضات من أجل إلغاء الديون الوطنية كسداس جزئي، حيثما ينطبق ذلك، وإجبار القوى الاستعمارية السابقة/الحالية على دفع الثمن اللازم لإعادة الإعمار والتنمية السيادة الحقيقية في فلسطين وعبر دول الجنوب العالمي.

ندعو إلى تصعيد جميع أشكال ضغط، وتشكيل أوسع التحالفات التقاطعية الممكنة للدفاع عما ورد أعلاه. إنقاذ البشرية ليس مهمة فلسطينيين وحدهم بوضوح. ولكن لأن «فلسطين أصبحت الاختبار الحاسم لحقوق الإنسان»، كما قال القاضي جنوب الإفريقي جون دوجارد، فإننا ندق ناقوس الخطر؛ إما محاسبة «إسرائيل» لوقف الإمبراطورية الأمريكية والعمل نحو العدالة والسلام للجميع، أو تخسر البشرية جمعاء كل شيء.

-لجنة المقاطعة الوطنية الفلسطينية (BNC) هي أكبر ائتلاف في المجتمع المدني الفلسطيني. تقود وتدعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات العالمية.

تحتاج الأغلبية العالمية إلى فرض خطوط حمراء على محور الإبادة الجماعية الأمريكي «الإسرائيلي» كخطوة ضرورية لتكون قادرة على إعلاء سيادة القانون الدولي في كل مكان

## ماذا تريدون من هذه الحياة؟

ماذا تفعلون عندما تستيقظون في الصباح؟ ما هذا الشيء الذي يدفعكم إلى بدء يومكم؟ ماذا تقولون لأنفسكم؟ لماذا يجب أن استيقظ؟ لماذا يجب أن أبدا نهاراً؟



### ■ هرون صعب

الذي سيأتي بالحل؟ ألا يقلقكم ما يحصل؟ ألا تقلقكم هذه المجازر؟ ألا يغضبكم نعتكم بالحيوانات؟ ألا تغضبكم الدبابات الإسرائيلية وهي تتمختر وتتباهى بسكونكم وعجزكم؟ ألا يغضبكم عجزكم عن السيطرة على أدنى تفاصيل حياتكم؟ ألا يغضبكم فعل التفرج على ما قد يحدث؟ ألم تملو من هذا المشهد؟ ألا يتعبكم؟ أكل هذا تفسير عندكم؟ بعد كل هذا هل ما زلتم تستطيعون النهوض في الصباح في كل صباح؟ كيف؟ ما هذا الشيء الذي يجعلكم تقولون يجب علي النهوض؟ أهي إرادة الحياة؟ أو هو الخوف مما بعد الموت؟ وعن أي حياة تتحدثون؟ عن تلك التي لا تملكون فيها أي قرار؟ عن تلك التي تشبهكم بالحيوانات؟ أي حياة هذه التي تستحق أن تعاش؟ أي إرادة حياة هذه وأنتم مسلوبون؟ في علم النفس، هناك من يقول دعونا لا نركز مجهودنا على تصحيح السلبيات مثل تصحيح الاضطرابات النفسية كالإكتئاب أو القلق، بل علينا تركيز مجهودنا على تطوير الحياة والموجود فيها. مثلاً لا داعي للحديث والبحث

نعيش في السنوات القليلة الماضية أحداثاً متسارعة بشكل كبير، تراكمات سياسية واجتماعية أدت إلى تسارع رهيب في الأحداث. عشنا ورأينا أفعال ما يمكن أن يعاش أو يرى، مجازر، وحشية، دمار، عنصرية، انحطاط أخلاقي واجتماعي، الأفعال من دون شك هو الإذلال. هذا الإذلال الذي وصل إلى حد التباهي باغتصابنا على الهواء وأمام شعوب العالم، هذا الإذلال الذي وصل إلى حد نعتنا بالحيوانات، والتهمج على تاريخنا لسلب صفة الشعب منا. الذي نضطر من خلاله تبرير أحقية حياتنا، تبرير لماذا على العالم أن يتراف بنا. هذا الإذلال الذي أصبح فاقعاً لا يحتاج من يدلنا إلى تغيير شكله أو التملق من أجله. فأنتم، كل فرد منكم، عندما تستيقظون في الصباح في كل صباح من هذه الصباعات القبيحة، ما الذي يدفعكم إلى النهوض؟ ألم تساموا هذه الحياة؟ ألم تساموا هذا الإذلال؟ ألم تساموا هذا الركود؟ ألم تساموا انتظار ذاك

أم إنكم غير مرتيين؟ أين هي هذه النفس؟ ماذا تفعل؟ هل تقول شيئاً؟ هل هي معترضة أم راضية عن وضعها في هذه الحياة؟ هل هي فاعلة أو متلقية؟ هل تقبل العيش كما نعيش الآن؟ إذا كانت تقبل، فستقرأ هذه الأسطر وربما تعجب بها وتكمل الحياة متلقية، غير مرئية، منتظرة. أما إذا كانت لا تقبل، فستكون غاضبة وهي تقرأ هذه الأسطر، ومن هنا تبدأ من الغضب والرفض.

عن كيفية السيطرة على الإكتئاب، بل علينا تركيز أبحاثنا وأحاديثنا على تحسين جودة الحياة. وهنا أيضاً، دعونا لا نركز على أن، على الأغلب، الإجابات عن الأسئلة المطروحة ستكون غير واضحة وسلبية، دعونا نركز مجهودنا على الحياة نفسها والموجود فيها. فالسؤال مجدداً ماذا تريدون من هذه الحياة؟ ماذا تعني لكم؟ ماذا يعني وجودكم فيها؟ أين ستموضعون؟ هل تستطيعون رؤية أنفسكم؟

## معتقلو فيلتون الستة وانتصار الضمير على القمع



نور في ظلمة الصمت الدولية، وهو رسالة تضامن تصل إلى قلب كل بيت في فلسطين، تقول: لستم وحدكم. شكراً لكم، لأنكم تجسّدون أرقى ما في البشرية: الرحمة والشجاعة.

الفلسطينيين في كل مكان: لقد أثبتتم أن الخوف لا يوقف الإرادة، وأن السجن لا يكسر القيم، وأن درع الإنسانية أخيراً، عندما يرفعه أنقياء القلب، يمكن أن يصدّ عنف الدولة وآلة الحرب. نصركم هو بصيص

تحالفت ضده أقوى الحكومات وأشرس أجهزة الأمن. لكل ناشط وناشطة في «فيلتون» فلسطيين»، ولكل معتقل من «فيلتون» الذين لا يزالون رهين الاعتقال، ولكل مدافع عن كرامة

صارخ مع الاحتلال، تصوير المدافعين عن الحياة كجرائم إرهابيين، إنه إدانة ضمنية لسياسة الحكومة التي سارعت إلى حظر «فيلتون» وتجييش إعلامها ضد الناشطين. لقد كشفت المحاكمة عن زيف تلك الادعاءات، وعن تعطيل كاميرات المراقبة، وتحريم لقطات حراس «البيت»، وكلها محاولات يائسة لتفريق التهم.

هؤلاء الشباب الستة، مثلهم مثل المناضلين السابقين من أجل الحقوق المدنية والنساء «السفروجيت» اللواتي وصفن بالإرهابيات في زمانهن، اختاروا طريقاً صعباً لأن كل الطرق السلمية الأخرى استنفدت: المظاهرات، والعرائض، ومراسلة النواب... فلم يجدوا سبيلاً سوى أن تكون أيديهم أداة مباشرة لتعطيل آلة القتل، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أرواح تحت القصف. كما قالت والدة إحدى الناشطات بفخر: «هم شباب يتحلون بضمير حي».

إن تبرئتهم تذكير قوي بقوة المحلفين الشعبية، وبحق الناس في محاكمة عادلة أمام أقرانهم، وهو حق تسعى الحكومة إلى تفويضه خشية من أحكام الضمير هذه. كما أنها ضربة لشرعية الحظر التعسفي لحركات التضامن، وتأكيد على أن صوت الحق لا يمكن إسكاته، حتى لو

في ليلة من ليالي آب 2024، وقّف ستة شباب وشابات بوجوه مطمئنة وقلوب تخفق بأمل عظيم، يلتقطون صورة جماعية. كانوا جوردن ديفلين، وتشارلوت هيد، وزوي روجرز، وصامويل كورنر، وليونا كاميو، وفاطمة زينب رجواني. في الصباح التالي، كانوا على موعد مع فعل جريء، اخترقوا فيه مصنع «البيت» للأسلحة في «فيلتون» البريطانية، وحطمو طائرات مسيرة تستخدمها دولة الاحتلال الإسرائيلي لتمزيق أجساد الفلسطينيين في غزة.

بعد سبعة عشر شهراً من الاعتقال القاسي، والتهامات الباطلة التي وصلت حد «السطو المسلح» الذي قد يعاقب بالسجن مدى الحياة، أصدرت هيئة محلفين بريطانية حكماً: براءة، نعم، براءة هؤلاء الذين لم يحملوا سلاحاً إلا مطرقة الحق، ولم يهاجموا إلا أدوات الموت. لقد رفضت هيئة المحلفين، تلك الصوت الشعبي الخفي النامي داخل النظام القضائي، أن تكون أداة لإسكات الضمير الإنساني. لقد فهمت، كما قال مصدر الدفاع، أن «الذين يحطون أسلحة إسرائيلية ليسوا هم المذنبين، بل المذنب الحقيقي هو من يرسل هذه الأسلحة لارتكاب إبادة جماعية في غزة». هذا النصر ليس مجرد حكم قضائي؛ إنه صفة مدوية للرواية الرسمية البريطانية التي حاولت، بتواطؤ

# إبستين وسورية: «الفوضى» و«المتشددون في الأطراف المختلفة»!



يلومونا على استخدام تعبير «المتشددون في الأطراف المختلفة» أي ضمن النظام والمعارضة بأشكالها المختلفة، والذين كنا نراهم أوجهاً مختلفة لعملة واحدة، يتخادمون ويدعمون بعضهم بعضاً في نهاية المطاف... هؤلاء أنفسهم هم ال «باد غايز» (الأشخاص الأشرار) الذين يتحدث عنهم إبستين ويستند إليهم في نشر الفوضى، وفي منع الحل السياسي الشامل... ورغم أن استخدام تعبيرات من نمط «المتشددون في الأطراف المختلفة» لم يعجب البعض، ولم يلب العواطف الجياشة بهذا الاتجاه أو ذلك، إلا أنها كانت وما تزال تعبيرات صادقة عن الواقع؛ تعبيرات مبدئية تقف في صف الشعب السوري ضد كل الأطراف التي تتاجر بدمه، وتسعى لجمع كلمة السوريين، وخاصة فئة الـ90% المفقرين والمهوبين، المنتمين إلى كل القوميات والأديان والطوائف والاتجاهات الفكرية والسياسية، ضد الحرامية الذين لا يزيدون عن 10% وينتمون أيضاً إلى كل القوميات والأديان والسياسية، بل وفوق ذلك يلعبون دور «الباد غايز» الذين تصب أعمالهم ضد مصالح البلاد وفي مصلحة أعدائها، وخاصة عبر نشر الفوضى والاقتيال الداخلي بين أبناء البلد الواحد...

هي نشر الفوضى في مختلف دول العالم، وخاصة في الدول التي ذكرها، وبيدها سورية. وينبغي دفع أمريكا لتبني هذه «الخطئة»، بل وهي بالفعل تنفذ تلك «الخطئة» بشكل بارع، وبالاستناد إلى «أشخاص سيئين» موجودين في مختلف الأطراف المتصارعة... وعملياً، فهؤلاء الأشخاص السيئون يعملون في خدمة المصلحة الأمريكية-«الإسرائيلية» في تعزيز الفوضى وتدمير البلدان المستهدفة. ربما من المفيد في هذا السياق أن نعيد التذكير بالمواقف التي بقي حزب الإرادة الشعبية مصرًا عليها طوال السنوات الماضية، وما يزال مصرًا عليها حتى اللحظة؛ الأمريكي ومعه الصهيوني، كان وما يزال عدواً، ولا يمكن له أن يريد بسورية خيراً بحال من الأحوال. والدفع نحو الاقتتال الداخلي والفوضى، أيًا يكن المسمى الذي يتم التلطي خلفه، هو خدمة مباشرة لمصالح الصهيوني، بما في ذلك الشعارات المتشددة المتعلقة بالحسم والإسقاط، ورفض الحل السياسي الشامل الذي يفتح الباب لتغيير جذري شامل لمصلحة الشعب السوري؛ التغيير الجذري الذي لم يتحقق بعد، وما يزال استحقاقاً وطنياً ملحاً. ينبغي التذكير أيضاً، ورغم أن كثراً كانوا

يواصل ملايين الناس حول العالم، التنقيب في الوثائق التي أفرجت عنها وزارة العدل الأمريكية مؤخراً، والمتعلقة بعميل الموساد جيفري إبستين؛ الشخصية الشيطانية بامتياز، والتي انخرطت في شتى أنواع الفظائع، من الإتجار بالبشر، وخاصة الأطفال والنساء، كأداة في اختراق أوساط «النخبة» العالمية، لمصلحة الموساد «الإسرائيلي». ولكن الجانب الأكثر أهمية في هذه الشخصية، ليس جانبها المتعلق بالانحرافات الجنسية والفضائح التي ارتكبتها مع زواره على جزيرته، بل الجانب السياسي المتعلق بكيفية النظر إلى مختلف دول وشعوب العالم ضمن هذه «النخبة»، وبالخطط التي كان يجري تطبيقها على قدم وساق في عدد كبير من دول العالم ضد مصالح الشعوب، وضد مصالح الدول، ولمصلحة القلة العالمية الناهبة، وضماناً لمصلحة الكيان المحتل.

**المتشددون في الأطراف المختلفة أي ضمن النظام والمعارضة بأشكالها المختلفة والذين كنا نراهم أوجهاً مختلفة لعملة واحدة يتخادمون ويدعمون بعضهم بعضاً في نهاية المطاف**

تخيل لو أن هذه الفوضى هي ما أرادها أوباما حقاً. العراق، إيران، ليبيا، سورية، فلسطين، لبنان، مصر... كان علينا الاعتراف بأنها استراتيجية نفذت ببراعة.

## الرسالة الثانية 2014/6/16

ستتمحور حجة «القصدية» حول ضمان انخراط الولايات المتحدة في أنحاء العالم الأخرى «أعتقد أن هذه هي «الخطئة»». كلما ازداد الوضع فوضوية، مع وجود العديد من الأشخاص السيئين ضمن مختلف الأطراف، قل ما يتوجب علينا فعله...

## «الفوضى الخلاقة» و«المتشددون»

الرسالتان لا تحتاجان إلى كثير من التفسير؛ فالرجل يرى أن الخطئة العبقورية المطلوبة،

## سورية في ملفات إبستين

ظهرت عدة رسائل في بريد إبستين الإلكتروني متعلقة بسورية، بشكل مباشر أو غير مباشر. بعضها تضمن تقارير حول المستجدات، وبعضها الآخر تضمن «أفكاراً نيرة» تبادلها إبستين مع أصدقاء مقربين منه. في هذه المادة، سنقف عند رسالتين فقط، أرسلهما إبستين لصديقه بيتر ثيل «مؤسس شركة بالانتير للدكاء الاصطناعي، التي وضعت خدماتها تحت تصرف جيش الاحتلال ليستخدمها في تعقب وقتل الفلسطينيين، وهو أيضاً من أوائل المستثمرين في فيسبوك وفي باي بال».

## الرسالة الأولى 2014/6/14

أسمع حجتك حول «القصدية» مرارا وتكرارا.

# قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2026

انطلاق حملة الاشتراكات السنوية < كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار